جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

إشكالية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع التحليل الاقتصادي

إعداد الطالب:
فاروق باحميد

إشراف الأستاذ الدكتور:
طواهر محمد التهامي

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: الطيب ياســـــــين	**رئيسا**
الأستاذ الدكتور: طواهر محمد التهامي	**مقررا**
الدكتور : كواش خالـــــــــد	**عضوا**
الدكتور : مجيطنة مسعـــــــود	**عضوا**
الأستاذ : أحمين شفيـــــــق	**عضوا**

السنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦

الإهداء

إهـــــداء

إلى الذي وضع روحه في كفه لأجل الجزائر و رحل في صمت...

والدي رحمه الله

إلى السياج الذي يحيطني بدعائه و بركته

الوالدة أطال الله في عمرها...

إلى ثنائي المودة و الرحمة... زوجتي و ابنتي...

إلى شركاء الأمس و سند اليوم... إخوتي و أخواتي...

إلى من رافقني في رحلة البحث المضنية ممن ذكرت و لم أذكر.....

أرفع هذا الجهد الذي لولاكم لم يكن....

" فـــــاروق "

تشکر و امتنان و عرفان

تشكر و امتنان و عرفان

لا يسعني في مقامي هذا إلا التقدم بخالص العرفان و كامل الشكر و الامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور طواهر محمد التهامي لتوجيهاته الكثيرة القيمة و حرصه على إنجاز هذا البحث على أحسن حال و المساعدة التي لم يبخل بها علي أثناء إعدادي لهذا العمل.

و أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من بعيد أو من قريب لإنجاز هذا البحث دون أن أخص أحدا منهم بالذكر.

الفهرس

تقسيم الرسالـــــة

I-الإهداء

II-تشكر و امتنان و عرفان

III-الفهرس

IV- المقدمة العامة..... ص٠١

١-أهمية الموضوع..... ص ٠١

٢- أسباب اختيار الموضوع..... ص ٠١

٣- أهداف البحث..... ص٠٢

٤- إشكالية البحث..... ص٠٢

٥- فرضيات البحث..... ص٠٣

٦- منهج البحث..... ص ٠٣

٧- خطة البحث و تقسيماته..... ص ٠٣

٨- صعوبات البحث..... ص ٠٤

V- الفصل الأول:نشأة المنظمة العالمية للتجارة و أجهزتها

تمهيد..... ص ٠٥

١- **المبحث الأول**: نشأة المنظمة العالمية للتجارة.....ص ٠٦

أ- **المطلب الأول**: الخلفية التاريخية للمنظمة العالمية للتجارة.....،..ص ٠٦

- نشأة الجات..... ص ١٠

- أهم الاختلافات بين الجات و المنظمة العالمية للتجارة.....ص ١٩

ب- المطلب الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة و مبادؤها..... ص٢٠

١ - أهداف المنظمة العالمية للتجارة..... ص ٢١

٢- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة..... ص ٢٣
٢- المبحث الثاني: أجهزة المنظمة العالمية للتجارة و عضويتها..... ص ٢٧
أ- **المطلب الأول**: أجهزة المنظمة..... ص ٢٧
١- الأجهزة العامة..... ص ٢٧
٢- الأجهزة المتخصصة..... ص ٣٠
ب- المطلب الثاني: الانضمام الى المنظمة.....ص ٣١
١- خطوات الانضمام إلى المنظمة..... ص ٣١
٢- أنواع العضوية في المنظمة..... ص ٣٢
٣ - الالتزامات المطلوبة من الأعضاء..... ص ٣٣
٤- الحقوق المكفولة للأعضاء..... ص ٣٣
خلاصة الفصل.....ص ٣٤
VI- الفصل الثاني:الدول النامية و المنظمة العالمية للتجارة
تمهيد.....ص٣٥
مبحث تمهيدي: سياسة المنظمة العالمية للتجارة تجاه الدول النامية.....ص٣٦
- المعاملة التفضيلية للدول النامية.....ص٣٧
المبحث الأول:آثارالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية و الدول العربية.. ص ٤١
المطلب الأول:الآثار المرتقبة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على مختلف القطاعات الاقتصادية للدول النامية**..... ص٤٢**

المطلب الثاني:الآثار المرتقبة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على الدول العربية ص٤٨

المبحث الثاني: مزايا و مساوئ انضمام الدول النامية الى المنظمة العالمية للتجارة

.....ص٥٧

أ- المطلب الأول: مزايا انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.....ص٥٩

ب-**المطلب الثاني**: مساوئ انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة...ص٦٤

- الاعتراضات على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....ص٧٠

- أصناف المعترضين على المنظمة العالمية للتجارة.....ص٧٢

- - خلاصة الفصل.....ص ٧٤

VII- الفصل الثالث: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد.....ص٧٦

١- المبحث الأول: خطوات الجزائر في مسار الإصلاح الاقتصادي.....ص ٧٦

أ- المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري..... ص ٧٧

ب- المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية..... ص ٧٩

٢- المبحث الثاني: مزايا انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

و تأثيراتها على الاقتصاد..... ص ٨٩

أ- المطلب الأول: مزايا انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة..... ص ٩٠

- المراحل التي قطعتها الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة...ص٩٣

- الجولات التي مرت بها الجزائرللإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....ص٩٤

- إتفاق الشركة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر.....ص ٩٥

ب- المطلب الثاني: تأثيرات الانضمام المتوقعة إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري.....ص٩٧

- تقييم نتائج انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة..... ص ١٠٢

- خلاصة الفصل.....ص ١٠٦

VIII- الخاتمة..... ص١٠٧

IX- الملاحق

X- المصادر و المراجع..... ص ١١٢

المقدمة

أهمية الموضوع

تبرز الأهمية العلمية لهذا الموضوع في إظهار مدى فعالية استعداد الدول النامية عموما و الجزائر بصفة خاصة للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إن مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد يتسم بالديناميكية، فالشكل النهائي لم يتكون بعد، فالتغيرات السريعة و التحولات الاقتصادية على الساحة الدولية تلزم على أنه أصبح الانضمام لهذه المنظمة ضرورة أكثر منه خيارا، في محاولة من هذه الدول لتنمية التجارة الدولية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وترويج الصادرات وزيادة فرص العمل فيها.

وثمة أسباب هامة عديدة لزيادة الاهتمام بالانضمام لالمنظمة العالمية للتجارة. أول هذه الأسباب أن هناك اتجاها عاما في المنطقة نحو التنمية الاقتصادية، حسبما يتبين من: (أ) زيادة الخصخصة، (ب) خفض الحواجز التجارية، (ج) إلغاء القيود التنظيمية، (د) تشجيع الاستثمار الأجنبي، وثاني الأسباب هو الدور الذي لعبته التطورات على المستوى الدولي. وبما يدفع إلى زيادة سريعة في حجم التجارة في جميع أرجاء العالم وزيادة تنميتها، وبخاصة في ضوء تغير الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية.

أسباب اختيار الموضوع

يعود اختياري لهذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

- الاهتمام و الرغبة الشخصية للبحث في هذا الميدان لكونه له انعكاسات مباشرة على اقتصاد بلادي، إضافة إلى إثراء المكتبة بمثل هذه الدراسات و البحوث.
- الوضعية المتردية للاقتصاد في دول النامية التي تستدعي الدراسة و البحث للوقوف على الحقائق و الأسباب التي تجعل هده البلدان تبحث عن خيارات لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والتجارية .
- كون الموضوع حديثا ، مازال فيه متسع من المجال للدراسة و البحث.

- بصفتي إطارا ساميا في الجمارك الجزائرية أتعامل مع الجوانب التطبيقية للموضوع بصفة مباشرة

أهداف البحث

الغرض من هذه الدراسات هو تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:.

- محاولة رصد الآثار الاقتصادية للمنظمة العالمية للتجارة على البلدان النامية.
- محاولة معرفة طبيعة التحولات في المحيط الاقتصادي العالمي وتحدياتها و تتبع مسار العولمة من خلال التجارة.
- محاولة تقييم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. و هو حاصل قريبا للاستفادة من مزايا الانضمام و محاولة تجنب ما ينتج عن ذلك من آثار سلبية.

اشكالية البحث

إذا كانت الجزائر تسعى بشدة لتلبية متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و كان هذا الانضمام حاصلا في المدى المنظور، يتوجب علينا طرح السؤال الجوهري التالي:

ما هي الجوانب الايجابية و السلبية الناتجة عن هذا الانضمام؟

هذا التساؤل يؤدي بنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تستدعي اهتماما خاصا سنحاول الإجابة عليها لعلها تفي بالغرض المطلوب من هذا البحث :

- ماهي المنظمة العالمية للتجارة و ما أهدافها و مبادئها؟
- ما هي تأثيرات المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات البلدان النامية ؟ و ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تعاملات بعض الدول النامية مع المنظمة العالمية للتجارة ؟
-
- ما الذي يمكن أن تجنيه الجزائر من انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة مع تفادي الوقوع في التأثيرات الضارة الناجمة عن الانضمام ؟

فرضيات البحث

وللإجابة على الأسئلة السابقة اعتمدنا الفرضيات التالية:

- تعتبر المنظمة العالمية للتجارة أحد أهم أساليب التنمية الإقتصادية العالمية.
- لا يرتبط أداء المنظمةالعالمية للتجارة بخصائصها الذاتية فقط وإنما بخصائص الدول المتعاملة معه أيضا.
- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس خيارا بل حتمية.

منهج البحث

وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه ومعالجة الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المذكورة آنفا، اخترنا منهجا وصفيا تحليليا يعتمد على تقنيات و طرق تساعدنا في عرض جميع المعطيات حتى يتسنى لنا تحليلها و استخلاص الملاحظات و النتائج بشأنها.

خطة البحث وتقسيماته

من أجل تنفيذ مقتضيات البحث فإننا قسمناه إلى مقدمة عامة وثلاث فصول وذلك حسب الخطة التالية:

- الفصل الأول تناولنا فيه تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فخصصناه لأجهزة المنظمة.

- الفصل الثاني درسنا فيه علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالدول النامية و في المبحث الثاني تأثير هذه السياسة على الدول النامية.
- الفصل الثالث عرضنا فيه انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فخصصنا المبحث الأول لخطوات الجزائر في مسار الإصلاح الاقتصادي، و المبحث الثاني لمزايا الانضمام و تأثيرات ذلك على الاقتصاد الجزائري.
- و صدرنا ذلك بمقدمة، و ذيلناها بخاتمة قيمنا فيها نتائج انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .

كما أضفنا بعض الملاحق بغية الزيادة و التوضيح .

صعوبات البحث

عند إعدادنا لهذا البحث واجهتنا صعوبات ومشاكل نذكر منها:

- ضيق الوقت والمهلة القانونية الممنوحة لانجازه.
- قلة المراجع باللغة العربية، و ما وجد منها فهو غير مطبوع يستدعي جهدا للحصول عليه.
- قلة المراجع المقدمة في الموضوع.
- قلة الإحصائيات الحديثة.

وختاما أملي أن يكون هذا العمل مساهمة في إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع، راجين من المولى سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويلهمنا الرشد والصواب، والله المستعان.

الفصل الاول

نشأة المنظمة العالمية للتجا رة و أجهزتها

الفصل الأول:

نشأة المنظمة العالمية للتجارة و أجهزتها

تمهيد:

شهد العالم منذ أكثر من نصف قرن تطورات كثيرة في الساحة الاقتصادية لاسيما التجارية منها، فبعد إنشاء المؤسستين التوأم: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنبثقتين عن مؤتمر بريتون وودز، من أجل محاولة معالجة اختلالات موازين مدفوعات الدول المتضررة عقب الحرب العالمية الثانية - أي المعالجة من الجانب المالي - أصبح العالم بحاجة إلى من ينظم العمليات التجارية العالمية. ومن ثم جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية(ITO)[1] في ١٩٤٧ والصادرة عن ميثاق هافانا، إلا أن هذه المبادرة لم تلق استحسانا ولا تأييدا من طرف الدول الصناعية، ومن ثم باءت هذه المحاولة لتنظيم التجارة العالمية بالفشل، لتحل محلها في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم الجات (GATT)[2] وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من ١ جانفي ١٩٤٨.

فمن جانفي ١٩٤٨ إلى غاية أفريل ١٩٩٤ أين تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، فقد شهد العالم عدة جولات تفاوضية حول تحرير التجارة في السلع دون غيرها من السلع الأخرى، إلى أن جاءت جولة الأورجواي لإعادة ترتيب ومراجعة النقائص والخلفيات التي سادت طيلة الجولات السابقة للأورجواي، حيث أدمج ضمن هذه الجولة عدة قضايا لم تطرح من قبل، مثل تجارة الخدمات والسلع الزراعية، إضافة إلى خلق نظام تجاري عالمي جديد ينطلق من جهاز تسوية المنازعات أكثر صرامة ومصداقية من الذي كان سائدا في الجات.

المبحث الأول: نشأة المنظمة العالمية للتجارة

إن هذا المبحث سيكون بمثابة السرد التاريخي والوصفي لأهم جولات الجات لاسيما الجولتين الأخيرتين منه، وصولا إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بخلفيات ودوافع انعقاد جولة الأورجواي، التي تعد بوابة نحو ظهور نظام تجاري جديد، مع التوسع في نتائجها وإظهار آثارها

[1] الأحرف الأولى من المصطلح الانجليزي International Trade Organisation
[2] الأحرف الأولى من المصطلح الانجليزي General agreement on Tariffs and Trade

على الدول النامية بالدرجة الأولى، إلى أن نصل إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال بنود التأسيس والمهام المنوطة بها، ومدى التفرقة بين الجات ١٩٤٧ والجات ١٩٩٤، مظهرا بذلك عمل المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمي.

المطلب الاول:الخلفية التاريخية للمنظمة العالمية للتجارة

المنظمة العالمية للتجارة، واحدة من أهم المنظمات الدولية، التي تساهم في تطوير قواعد القانون الدولي، من خلال إرسائها قواعد و مبادئ تؤدي إلى تحرير التجارة العالمية و تساهم بشكل فعال في حل المشكلات التي تواجه الاقتصاد العالمي، عن طريق توحيد السياسة التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة. فقيام هذه المنظمة أعطى دفعا قويا لقواعد التجارة العالمية، و أتاح الفرصة لإقامة وضع مؤسسي لأعضاء المنظمة، يتيح لهم الإشراف على ممارسة نظام التجارة متعددة الأطراف، و يهيئ محفلا للمفاوضات التجارية بين الأعضاء لتوسيع الإطار القائم على القوانين من أجل إدارة العلاقات التجارية.

لم تأت المنظمة العالمية للتجارة من فراغ، بل كانت لها مقدمات كثيرة، هي في الوقت نفسه مقدمات للقانون الدولي التجاري. و يمكن تلمس البدايات في أفكار الاقتصاديين الذين دعوا إلى تحرير التجارة الدولية منذ القرن السابع عشر. بيد أن "المنهج الجماعي الواسع النطاق للتجارة الدولية لم يكن طابعا مميزا للتنظيم الدولي التجاري"، فضلا عن أن مبدأ حرية التجارة، كان قد شهد تراجعا في الفترة ما بين الحربين العالميتين، حيث عمت القيود التي تفرضها الدولة على تجارتها الخارجية و تنوعت ، و إن كانت المحاولات قد عادت على المستوى الدولي للرجوع

إلى حرية التجارة، حيث اتجه التفكير إلى وضع ميثاق دولي ينظم سلوك الدول في المبادلات الدولية و يلزمها بإحكامه. و جاء ميثاق الأطلنطي ليعبر عن التزام الحكومتين الأمريكية و البريطانية على بذل الجهود لتمكين جميع الدول من الوصول إلى المواد الأولية، و من الاشتراك في التجارة الدولية على قدم المساواة. و هكذا وضع هذا الميثاق مبدأ إعادة تنظيم التجارة الدولية بحيث تصبح أكثر تحررا، كما أثار فكرة إنشاء منظمة دولية للتجارة يناط بها الرقابة الدائمة على

السياسات الجمركية التي تنتهجها الدول المختلفة. و من جانب آخر تم عقد لقاءات ثنائية بين مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، و كذلك بين مندوبي الولايات المتحدة و المملكة المتحدة لبحث تنظيم السياسة التجارية تنظيماً دولياً،و عقد بروتوكول بين الأخيرتين تضمن تأييد حكومتيهما لمقترحات الولايات المتحدة الخاصة بتوسيع نطاق التجارة الدولية، و استعدادهما للدخول في مفاوضات مع الدول الأخرى، لاتخاذ ترتيبات اللازمة لوضع تلك المقترحات موضع تنفيذ ،و التي من بينها إنشاء منظمة دولية، تشرف على تطبيق السياسة التجارية الجديدة على المستوى العالمي. و بناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تنادي بإنشاء منظمة دولية للتجارة عند إعداد ميثاق الأطلنطي، و في مؤتمر بريتون وودز و في مذكراتها إلى الحكومات المختلفة و أمام المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، قرر الأخير عقد مؤتمر دولي في لندن لدراسة مشروع أمريكي يتعلق بميثاق منظمة دولية للتجارة. و قد انعقد المؤتمر في أكتوبر ١٩٤٦، ثم شكلت لجنة لتدوين مشروع الميثاق، و اجتمعت في نيويورك في شهري يناير و فبراير ١٩٤٧ حررت نصوصا جديدة للميثاق، و قد نوقشت هذه النصوص باستفاضة في مؤتمر جنيف/ أبريل ١٩٤٧ حيث أقرت الصيغة النهائية للمشروع. و في نوفمبر من العام نفسه، اجتمع مندوبو ٥٦ دولة في هافانا (في كوبا) و استمر المؤتمر حتى ٢٤ مارس ١٩٤٨ حيث تم التوقيع على الميثاق المشهور بميثاق هافانا من قبل ثلاث و خمسين دولة. و قد تضمن الميثاق مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الدول في مجال المبادلات الدولية من خلال إنشاء منظمة التجارة الدولية ITO. بيد أن هذا الميثاق فقد أهميته بسبب عدم توافر التصديقات اللازمة[٣].

لقد تضمن ميثاق هافانا نصوصا هامة بالنسبة لعلاقة القانون الدولي العام بالقانون الدولي التجاري، و لو قدر لمنظمة التجارة الدولية أن ترى النور لشهد القانون الدولي التجاري تطورا كبيرا و لتأثر و أثر في القانون الدولي ، إذ أنه احتوى على نص أتت به المادة ٩٦ من الميثاق المذكور مفاده أن للمنظمة، وفقا لترتيبات تعقدها مع الأمم المتحدة:

١- طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية.

[٣] - نبيل حشاد :الجات و منظمة التجارة العالمية ص ٣٤

٢- إن أي قرار يصدر عن المؤتمر (وهو أحد أجهزة المنظمة) يمكن بناء على طلب أي عضو يجد مصالحه مضارة من القرار، أن تتم مراجعته بوساطة محكمة العدل الدولية عن طريق طلب رأي استشاري.

٣- يكون رأي المحكمة ملزما للمنظمة، و يتم تعديل القرار بالقدر الذي لا يتفق فيه مع رأي المحكمة[٤].

و مما لا شك فيه أن إدراج مثل هذا النص في الميثاق المنشئ للمنظمة، كان سيشكل رقابة قضائية فعالة على أنشطة المنظمة، كما أنه كان سيمثل عقبة كؤودا أمام طغيان الاعتبارات السياسية عند اتخاذها لقرار ما. و على كل حال، فإنه بعد فشل ميثاق هافانا المتضمن إنشاء منظمة التجارة الدولية، لم يبق ساريا سوى الجات و سكرتاريتها.

تركز الاهتمام بعد فشل ميثاق هافانا في النفاذ، على الاتفاقية العامة للتعرفات و التجارة، التي وقعت في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ و دخلت حيز النفاذ مع بداية عام ١٩٤٨. و الواقع أن الولايات المتحدة كانت قد دعت بعض الدول للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية، و تخفيف القيود الكمية على الواردات، بغية زيادة تحرير التجارة الدولية. و يلاحظ أن هذه المفاوضات كانت تجري في بداية الأمر بشكل ثنائي، ثم عممت في اتفاق موحد متعدد الأطراف أطلق عليه اختصارا GATT. و كان المقصود من هذه الاتفاقية أن تكون مجرد تنظيم مؤقت، حتى يخرج ميثاق هافانا و منظمة التجارة الدولية إلى حيز الوجود، و إذا بها تقف وحدها و تثبت و جودها كأداة لسياسة المنافسة التجارية بعد أن أصبح إنشاء منظمة التجارة الدولية أمرا بعيد المنال.

لقد وضعت اتفاقية الجات أهدافا أساسية محددة تلتزم بها الأطراف المتعاقدة، على أن الهدف الرئيس كان يتمثل في رفع القيود التجارية بشكل تدريجي، إذ أدرك واضعو الاتفاقية أن رفع القيود بشكل كامل يعد أمرا مستحيلا.

و بالرغم من الدور الذي لعبته مؤسسة الجات لمدة تكاد تصل إلى نصف قرن من الزمان، فإنها لم تكن تتمتع بصفة المنظمة الدولية، فهي مجرد اتفاقية، و ليس لها ميثاق مثل مواثيق المنظمات الدولية، و لم يقصد أصلا أن تكون لها هذه الصفة.

[٤] - احمد ابو الوفاء:منظمة الامم المتحدة و المنظمات المتخصصة و الاقليمية ص ١٤١

إذن، فالجات هي اتفاقية متعددة الأطراف تتجسد بقواعد تحكم السلوك التجاري بين أعضائها الذين يسمون بالأطراف المتعاقدين. و يقبل الأطراف التزامات إضافية (تنازلات) يتم الاتفاق عليها من خلال التفاوض، و هذه التنازلات تعتبر أعلى نسب بالنسبة للرسوم الجمركية التي يمكن فرضها على البضائع الواردة من أقاليم الأطراف الأخرى، و يتم إدراج هذه التنازلات في جداول ملحقة بالجات.

و رغم ما حققته الجات التي كانت المؤسسة المحورية للنظام الدولي التجاري، فقد كانت ضعيفة تماما من الناحية البنائية و إلى حد ما فقد كانت منظمة صدفوية. فهذه المنظمة كانت في الواقع (لا منظمة Non-Organization) قائمة على بروتوكول التطبيق المشروط PPA فحسب. و رغم ذلك فإن هذه اللامنظمة كانت تؤدي وظيفتها كما لو أنها منظمة دولية متكاملة لما يقرب من الخمسين عاما، رغم أن البعض يرى أنها لم تكن قائمة حتى على معاهدة، و إنما كانت عقدا و هذا ما يوحي به وصف أعضائها بأنهم (أطراف متعاقدون). و بالرغم من ذلك فقد وضعت الجات الالتزامات التجارية الأساسية، و كانت منبرا للمفاوضات التي تحدث تحت رعايتها. و من خلال الجات الأساسية (GATT٤٧)، تم توسيع مجالها القانوني، عن طريق البيانات و الملاحق و البروتوكولات و التفاهمات و التقنيات، إلى أن تم استبدالها بمنظمة دولية حقيقية، هي المنظمة العالمية للتجارة.

- نشأة الجات

كان من نتائج الأزمة الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى بين سنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٤ زيادة القيود على التجارة الدولية، و طبع الاقتصاد العالمي عموما بطابع الانشغال الداخلي والانطواء الذاتي الذي ساد جميع البلدان. وقد لجأت الدول المتقدمة آنذاك الى عدة إجراءات لحماية اقتصادياتها، مثل رفع التعريفة الجمركية وفرض القيود على الواردات. وكان من نتيجة ذلك زيادة التنافس التي أدت إلى اضطراب العلاقات التجارية الدولية، وتقلص الأسواق وتعطل

الإنتاج. لذلك دعت الولايات المتحدة الامريكية مجموعة من الدول للتفاوض من اجل تخفيض الرسوم الجمركية، و تخفيف القيود الكمية على الواردات بهدف تحرير التجارة الدولية. فجرت محادثات كثيرة نتج عنها مؤتمر بريتون وودز سنة ١٩٤٤، حيث تم إنشاء منظمتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. أما بالنسبة للتجارة العالمية، فقد انعقد مؤتمر دولي للتجارة في هافانا سنة ١٩٤٧. ووضع خلاله ميثاق عرف لتنظيم التجارة والعمل، ينادي بالتعاون الدولي في مجال التجارة ويطالب بإنشاء منظمة دولية لها[٥].

أثناء الحرب العالمية الثانية، اتفق الحلفاء في ١٩٤١ على الميثاق الأطلسي الذي ينص على إقامة نظام عالمي للتجارة أساسه التبادل الحر للسلع والخدمات. ولكن هذا الميثاق مني بالفشل نظرا لإخلال الولايات المتحدة الأمريكية بالتزاماتها.

ثم تجددت الجهود في مؤتمر بريتون وودز سنة ١٩٤٤ حيث شاركت فيه مجموعتان من الدول:

١- الدول المتأثرة من الحرب بزعامة بريطانيا،

٢ - الدول التي شاركت في الحرب دون أن تمس اراضيها وخرجت منتصرة وتتزعمها الولايات المتحدة الأمريكونتج عن هذا المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وفي خطوة منها لاستكمال معالم النظام الاقتصادي العالمي، سعت الدول الرأسمالية - دائما بزعامة

الولايات المتحدة - إلى إيجاد آلية لضبط وتنظيم العلاقات التجارية ما بين أطراف التبادل الدولي، لهذا وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في جنيف عام ١٩٤٦ على عقد مؤتمر دولي للتجارة في هافانا يوم ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ ودامت أعماله حتى يوم ٢٤ مارس ١٩٤٨، ووقعت على ميثاقه ٥٣ دولة من بين ٥٦ دولة مشاركة. ومن أهم مواد هذا الميثاق الذي يشمل ١٠٦ مادة تلك التي تنص على إنشاء منظمة دولية للتجارة (ITO)[٦].

[٥] د. إبراهيم العيسوي: الغات و أخواتها ، ص ٤٤.
[٦] مصطفى الشرقاوي:الجات الهدف و الغاية ،ص ٧٦.

فبالرغم من اتفاق الدول المجتمعة في هذا المؤتمر على إنشاء هذه المنظمة، إلا أن الكونجرس الأمريكي رفض التصديق على هذه الاتفاقية. ومن ثم فإن منظمة التجارة الدولية لم تدخل حيز التنفيذ

ولكن ذلك لم يَحُل دون استمرار الجهود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لإيجاد إطار للمفاوضات التجارية بين دول العالم، ونتج عن تلك الجهود اجتماع جنيف عام ١٩٤٧، والذي تمخضت عنه الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارية والتي تعرف باتفاقية "الجات".

تم التوقيع على اتفاقية الجات في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧، وبدأ سريانها ابتداء من ٠١ جانفي ١٩٤٨ [٧]

كان الهدف الرئيسي منها منع الزيادة في الإجراءات الحمائية على التجارة الدولية وتوفير الإطار المؤسسي والنظري للتفاوض حول تقليل الحواجز الجمركية القائمة بين الدول.

يجدر بنا التأكيد على أن الجات لا تعتبر منظمة دولية أو محكمة دولية تقوم بالتحكيم في مجال التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، ولكنها مجرد اتفاقية يتم من خلالها عقد المفاوضات التي يطلق عليها اسم "الجولات"، لمناقشة مسائل التجارة الدولية والعمل على إزالة المشاكل التي تعيق سبيلها وتحريرها، وخصوصا ما يتعلق بالتعريفات الجمركية

و تعتبر الجات أهم اتفاقية تجارية في تاريخ العالم، وهي جزء من التغيرات التي يشهدها العالم و تقود الى النظام العالمي الجديد.

ورغم ان الجات ليست منظمة عالمية كمنظمات الامم المتحدة الا انها اكتسبت مصداقيتها بعد نصف قرن من النشاط و يسمى الاعضاء المنضمون اليها اطرافا متعاقدين. و يذهب جانب من الفقه إلى أن للجات قانونها المميز، و هي بالتالي فرع خاص من القانون الدولي و أنها تطور و تشذب قواعد و مبادئ القانون الدولي و تنسق بينهما، و لا يوجد في الجات نظام العضوية السائد

[٧] المرجع نفسه، ص ٤٨.

في المنظمات الدولية، و إنما أطرافها يدعون بالأطراف المتعاقدين و تباشر عملها من خلال سكرتارية صغيرة.

كما أن الأطراف المتعاقدين لا يجتمعون بشكل منتظم. فأحيانا يكون اجتماع الأطراف المتعاقدة سنويا و أحيانا يتم الاجتماع مرتين في السنة نفسها إذ اقتضت الظروف ذلك.

و من الجدير بالذكر أن الأطراف المتعاقدين ينقسمون إلى ثلاث مجموعات: أولاها، الدول المؤسسة لجات ٤٧ التي وافقت على الاتفاقية و هي الدول التي دعتها الولايات المتحدة للتفاوض بشأن الاتفاقية في جنيف و عددها ٢٣ دولة. أما المجموعة الثانية، فهي التي أصبحت أطرافا متعاقدة عن طريق القبول فوفقا للمادة ٢/٢٦ فإن الاتفاقية مفتوحة للقبول بها حتى أول مارس ١٩٥٥ و الدول التي قبلتها حتى ذلك التاريخ تعتبر أطرافا متعاقدة، و كذلك الدول التي تكون في مرحلة التفاوض للانضمام إليها. و يدخل في هذه المجموعة أيضا حسب الفقرة ج من المادة ٢٦ الأقاليم الجمركية المتمتعة باستقلال كامل في علاقتها التجارية الخارجية التي تقبل هذه الاتفاقية .

و قد طبق هذا النص على هونج كونج في عام ١٩٨٦. و المجموعة الثالثة، هي الدول التي تتقدم بطلب انضمام إلى اتفاقية غير تلك الوارد ذكرها في المجموعة الثانية، و توافق على هذا الطلب أغلبة ثلثي الأطراف المتعاقدة.

و تلتزم الدول طالبة الانضمام بنوعين من الالتزامات: التزامات عامة بمبادئ و أحكام الاتفاقية، و لا يكفي مجرد إعلان الدولة التزامها بهذه المبادئ، إذ أن الأطراف المتعاقدة دائما ما

تتأكد من أن الدولة طالبة الانضمام تطبق هذه المبادئ و تعمل بهذه الأحكام فعليا في سياستها التجارية و أنها ملتزمة بالاستمرار في هذا التطبيق في المستقبل. و التزامات محددة تتمثل في إجراء الدولة الراغبة في الانضمام تخفيضات في كل أو بعض البنود تعريفتها الجمركية و النزول بها إلى حدود تكون مقبولة من باقي الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية.

و يمكن القول أن مهام الجات تتمثل في ثلاثة أمور:

أولها : الإشراف على تطبيق نصوص الاتفاقية من قبل الأطراف المتعاقدة، و مساعدة هذه الأخيرة فنيا في تفسير نصوص الاتفاقية و بيان أنسب سبل إعمالها.

و ثانيها: تهيئة إطار لتسوية المنازعات بين الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بنصوص الاتفاقية و الوفاء بالالتزامات المفروضة على هذه الأطراف.

و ثالثها: تنظيم جولات تفاوضية للأطراف المتعاقدة و الإشراف على هذه الجولات في سبيل تحقيق المزيد من التحرير للتجارة فيما بين الأطراف من خلال التخفيض المستمر للتعريفات الجمركية و تخفيف العوائق غير التعريفية. و قد نجحت الجات في إجراء ثماني جولات تفاوضية كان آخرها جولة أورجواي، التي أنشئت بموجب الاتفاقيات المنبثقة عنها المنظمة العالمية للتجارة، لتخلف الجات، و تشرف على ما يأتي من مفاوضات لاحقة. و في تقرير للأمم المتحدة عن الجات وصفت هذه الاتفاقية بأنها "تقدم خطاً للسير في كل ما يتعلق بالتجارة الدولية، كما أنها تهيئ جهازا لتخفيض الرسوم الجمركية و تثبيتها، و للتشاور في مشكلات التجارة على نحو منتظم و تنص الاتفاقية على الإقلال من الحواجز التي تعوق عمليات التبادل عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالتعريفة، و الجداول الموضوعة للتعريفة هي جداول "ملزمة" بمعنى أنه لا يمكن زيادتها، و هي مرفقة بالاتفاقية، وتعتبر جزءا مكملا لها، و لا يجوز من حيث المبدأ فرض قيود كمية على الواردات، و لكن توجد بعض الاستثناءات و بخاصة فيما يتعلق بصعوبات موازين المدفوعات. و المرونة هي السمة الرئيسية

في تطبيق قواعد الاتفاقية. و يجوز للأعضاء بصفة مؤقتة ألا يلتزموا بالقواعد العامة بعد تحديد التنازلات و إقرار الضمانات بالإضافة إلى الاستثناءات التي نصت عليها الاتفاقية نفسها. و من هنا نشأ نظام التشاور الدولي و تسوية الخلافات، كما خرجت إلى الوجود مجموعة من القرارات و التوصيات، و أصبحت الاجتماعات الدولية للأطراف المتعاقدة و الأجهزة الفرعية منبرا معترفا به لمناقشة كثير من الجوانب السياسية التجارية". و لعل هذا الوصف يعبر بصورة واضحة عن الجات ووظيفتها وسماتها و بعض انجازاتها.

مرت اتفاقية الجات بعد وضعها عام ١٩٤٧ بثماني جولات ركزت الخمس جولات الأولى منها على تحرير التجارة العالمية من القيود والسادسة والسابعة على تحرير العلاقات الدولية من الحواجز غير الجمركية أما الجولة الثامنة والأخيرة (جولة الأورغواي) والتي استغرقت سبع سنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٣ فكانت الأكثر شمولاً إذ أنها استهدفت تحرير التجارة الدولية في السلع وازالة القيود الحمائية والمعايير التمييزية اضافة الى اهتمامها بالخدمات والاستثمار والملكية الفكرية وتسوية المنازعات التجارية بالتفاوض.

وفيما يلي عرض موجز لمختلف الجولات التي عرفتها الجات أثناء نشاتها:

- الجولة الأولى - جولة جنيف عام ١٩٤٧ :

وقعت هذه الاتفاقية في ٣٠ / ١٠ / ١٩٤٧ من قبل وعقدت الجولة الاولى على اثر التوقيع وأصبحت الاتفاقية نافذة منذ اول عام ١٩٤٨ ، توصلت هذه الجولة الى تخفيض التعرفات الجمركية لما يعادل ٥٠ % من المبادلات السلعية الدولية.

- الجولة الثانية - جولة آنسي - فرنسا :

عقدت الجولة الثانية للمفاوضات في عام ١٩٤٩ في آنسي في فرنسا ، وتم فيها زيادة المواد المشمولة في تخفيض التعرفات الجمركية وقد شمل ذلك خمسة آلاف تخفيض جمركي للدول المشاركة .

- الجولة الثالثة - جولة توركي - انكلترا :

عقدت الجولة الثالثة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ وقد توصلت هذه الجولة ايضاً الى تخفيضات جديدة في التعرفة الجمركية للدول الأعضاء بلغ مجموعها ٢,٥ مليار دولار.

- الجولة الرابعة/ جولة جنيف ١٩٥٦

و تم فيها ايضا الاتفاق على التعريفة الجمركية أيضا.

- الجولة الخامسة / جولة ديلون / ١٩٦٠ - ١٩٦٢:

عقدت الجولة الخامسة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ وقد تناولت هذه الجولة موضوع التخفيضات الجمركية وتم فيها تبادل ٤٤٠٠ تخفيض في التعرفة الجمركية للدول الاعضاء.

- الجولة السادسة بين عامي ١٩٦٤ - ١٩٦٧:

عقدت هذه الجولة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٧ ودعيت بجولة كندي وتم في هذه الجولة التوصل الى تخفيضات جديدة في التعرفة الجمركية للسلع المصنعة بما يعادل ٣٥ % منها وذلك بشكل تدريجي خلال خمس سنوات من توقيع الاتفاقية.

- الجولة السابعة / جولة طوكيو / ١٩٧٣ - ١٩٧٩:

عقدت الجولة السابعة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ ودعيت بجولة طوكيو وتم خلالها تخفيض التعرفة الجمركية بما يعادل ٣ مليارات دولار، وفرضت التعرفات الجمركية على السلع المستوردة من قبل الدول الأكثر تصنيعاً من ٧ إلى ٤,٧ %.

- الجولة الثامنة / جولة الأورغواي / ١٩٨٦ - ١٩٩٣ :

عقدت الجولة الثامنة والأخيرة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٣ ودعيت بجولة الأورغواي وهي أكبر الجولات وأكثرها أهمية وبفضلها تم الانتقال إلى صيغة المنظمة العالمية للتجارة وقد استغرقت هذه المفاوضات سبع سنوات وشارك فيها ١١٧ دولة ، ومع ذلك فإن هنالك العديد من القضايا التي لم تحسم وأجل البحث فيها الى مواعيد جديدة ومفاوضات جديدة .

موجز مواضيع جولات الجات السبع

السنة[٨]	اسم ومكان الانعقاد	الموضوعات	عدد الدول
١٩٤٧	جنيف- سويسرا	التعرفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	٢٣
١٩٤٩	أنيسي – فرنسا	التعرفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	١٣
١٩٥١	توركي – انجلترا	التعرفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	٣٨
١٩٥٦	جنيف – سويسرا	التعرفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	٢٦
١٩٦٠-١٩٦١	ديلون- جنيف أيضا	التعرفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى، وخاصة بين الدول الصناعية	٢٦
١٩٦٤-١٩٦٧	كينيدي	التعرفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق	٦٢
١٩٧٣-١٩٧٩	طوكيو- اليابان	التعرفات الجمركية، والتدابير غير الجمركية، واتفاقات نطاق العمل	١٠٢
١٩٨٦-١٩٩٤	أورغواي	التعرفات الجمركية، والتدابير غير الجمركية، والقواعد، والخدمات، والملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، والمنسوجات، والزراعة، وإنشاء المنظمة.. إلخ.	١٢٣

ويمكن إجمال العوامل التى أدت إلى إخفاق (الجات) وإفساح الطريق لالمنظمة العالمية للتجارة فيما يلى-:

١-البطئ في إيجاد حلول سريعة لا سيما في إبرام اتفاقيات، و لجوء بعض الدول إلى المزيد من الحماية قد يضع النظام التجاري الدولي في حالة من الركود.

[٨] د. جمعة سرير: النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ص ٢٣٨.

٢- وفى إطار علاقات الشمال والجنوب ارتبطت التوترات الدولية بطلب الدول النامية بتحسين دخول صادراتها إلى أسواق الدول الصناعية. ومما زاد الأمور تعقيدا أنه كان يتم بحث هذه المشاكل خارج إطار (الجات) مما ولد إحساسا متزايدا أن (الجات) بدت تبعد الى حد كبير عن الوضع الاقتصادى الدولى فى العالم فى ذلك الوقت.

٣- تجاهل مبادئ عدم التفرقة وشرط الدولة الأولى بالرعاية تماما فى قاموس تعامل كل الأعضاء التجاريين حيث سادت الحلول الأحادية والتمييز فى المعاملة. مما أدى إلى تدهور النظام الجماعى للغات ناهيك عن أن تزايد عدد الاتفاقيات التفضيلية الاقليمية ومناطق التجارة الحرة كانت تسير ضد الاتجاه العام للغات.

٤- بروز مجموعتين من الدول مجموعة كانت بمنأى عن المفاوضات لكنها استفادت بكل المنافع فى إطار شرط الدولة الأولى بالرعاية ومجموعة أخرى كانت أكثر نفوذا وبدون إجماعها لايمكن الوصول الى اتفاق وقد أسفر ذلك عن تدهور مصداقية (الجات)

٥- أثناء جولة طوكيو تم تبنى مجموعة قواعد تتجاهل مبادئ (الجات) فى الممارسات التجارية الدولية من أجل التمكين من التطبيق الشرطى لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية حيث كانت هناك اتفاقيات حكر على الدول الموقعة عليها فقط.

٦- كانت هناك المشاكل التى لم تسو بين الشمال والجنوب من قبيل التمييزالانتقائي في المعاملة من قبل الدول المتقدمة ضد صادرات دول العالم الثالث وفشلهم فيما يتعلق بالالتزامات المنصوص عليها فى (الجات) حيث أصاب ذلك الدول النامية بحالة من الإحباط.

٧- ناهيك عن أن (الجات) لم تستطع حل قضايا تجارة الخدمات وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة ومظاهر حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة مما استلزم نقل النموذج فى التجارة الدولية عن طريق جولة أوروغواى.

وقد انطلقت جولة أوروغواى فى عام ١٩٨٦ بمشاركة ١٠٣ دول وكان من المقرر لها أن تنتهى فى ١٩٩٠ لكن لم يحدث ذلك بسبب الخلافات حول الكثير من البنود وتم بعد ذلك الاتفاق

على صياغة النص النهائى للغات والذى جسد الاتفاقية المنشئة لالمنظمة العالمية للتجارة من خلال الاتفاق على الزراعة والإجراءات الصحية والملابس والمنسوجات والحواجز الفنية للتجارة ومقاومة الاغراق وتقدير الرسوم الجمركية وغير ذلك مما تبلور فى اجتماع مراكش الوزاري بتوقيع ١١٧ دولة فى ١٥ ابريل ١٩٩٤ فى إطار ما يعرف بجولة أوروغواى على الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف أو اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

وخلفت المنظمة العالمية للتجارة - التى مقرها جنيف - (الجات) من ١ يناير ١٩٩٥ على أمل عدم تكرار الخلل والضعف الذى اعترى (الجات) القديمة. ومن البديهى إدراك أن نجاح المنظمة العالمية للتجارة يعتمد على مدى اتحاد أعضائها فى الاستجابة لها وتكييف القوانين والسلوكيات المحلية لتتوائم مع النظام الذى أنشأته المنظمة.

وفى الوقت الذى لم تكن فيه (الجات) من الناحية الشكلية منظمة دولية بمعنى كيان قانونى قائم بذاته حيث أنها لم تكن سوى اتفاقية بين الحكومات فان المنظمة العالمية للتجارة تعتبر منظمة

دولية من حيث تعاطيها مع التجارة فى السلع والخدمات ونواحى حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة أى أن المنظمة تتعاطى فقط مع تصرفات الحكومات وتسعى الى إرساء وسائل وأساليب للسياسة التجارية من قبيل التعريفات أو الاعانات المالية الحكومية أو الحصص.أى يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة هى المنظم للأعمال النظامية للحكومات التى تؤثر على التجارة وشروط المنافسة التى تواجه المنتجات المستوردة فى الاسواق المحلية وهى فى ذلك لا تختلف كثيرا عن (الجات) القديمة. أو بمعنى آخر فإنها تعمل بمثابة الرقيب على نظام التجارة متعدد الأطراف وهى محفل للتفاوض تشارك فيه حكومات الدول الأعضاء فى وضع القواعد الحاكمة للتجارة الدولية.

- أهم الاختلافات بين الجات و المنظمة العالمية للتجارة

١- كانت قواعد الجات تطبق بصورة مؤقتة في حين أن قواعد المنظمة العالمية للتجارة تطبق بصورة شاملة و دائمة

٢- لم تكن اتفاقية الجات تحتاج إلى مصادقة المجالس التشريعية للأعضاء في حين أن اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة تنص على وجوب ذلك،مما يعطي اتفاقياتها أساسا قانونيا قويا.

٣- لم يكن للجات شخصية معنوية، و لم يكن أطرافها دولا أعضاء بل متعاقدين، في الاتفاقية فقط، في حين أن الدول المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة يطلق عليها أعضاء على أساس أنها منظمة متكاملة لها شخصيتها المعنوية.

٤- اقتصرت مفاوضات الجات على التعامل في السلع بينما تغطي مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة السلع و الخدمات و الملكية الفكرية.

٥- يعمل جهاز تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة بشكل تلقائي وبوتيرة أسرع مما كان موجودا في الجات، كما توفر المنظمة طرق التنفيذ الفوري لقرارات جهاز تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

٦- وضعت في المنظمة العالمية للتجارة أسس لمقاييس السلع و الخدمات التي سيتم تداولها عرف بنظام جودة المنتجات و الخدمات و هدفه الارتقاء بالجودة و ظمان الدفاع عن الالمستهلك و ذلك بعد اعتماد أسس منظمة المعايير الدولية (الايزو)

المطلب الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة و مبادؤها

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية للدول الأعضاء بها· وفي ما يلي بعض التفصيلات عن أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

١- أهداف المنظمة العالمية للتجارة

١-١- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة.

ومن جهة ثانية فإن المنظمة العالمية للتجارة تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية. وقد ورثت المنظمة العالمية للتجارة فكرة المفاوضات

الدورية متعددة الأطراف عن سلفها الغات (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة). وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.

١-٢- تحقيق التنمية

تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن ٧٥% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق. وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها. وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

١-٣ - تنفيذ اتفاقية أورغواي

أنيط بالمنظمة العالمية للتجارة تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الغات.

١-٤- حل المنازعات بين الدول الأعضاء

لم تكن آلية الغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في المنظمة العالمية للتجارة.

١-٥- إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء

تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية. كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة.

وجود تشريعات قانونية ثابتة وعادلة ضروري لقيام مشاريع تجارية ضخمة عبر الحدود، فالاستثمار العالمي يعول بشكل كبير على الثبات والاستقرار وهو ما يعبر عنه بـ "توقع المسار"، وتحاول المنظمة تأمين ذلك، فعلى سبيل المثال تحاول إيجاد سقف للتعريفة الجمركية، من خلال إلزام الدول الأعضاء بقواعد معينة في التجارة تكون معروفة للجميع.

٢- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

إذا كان الهدف الأساسي من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو تحقيق حرية التجارة الدولية، فإن ذلك يجعلها تعتمد على عدة مبادئ للوصول إلى الهدف المنشود و يمكن استنتاج هذه المبادئ من اتفاقية الجات، و نوجزها في خمس نقاط أساسية:

٢-١- **مبدأ عدم التمييز فى المعاملة** ويندرج فيه قاعدة شرط الدولة الأولى بالرعاية ويعنى هذا الشرط أنه على الحدود فإن المنتجات المصنعة في بلدان الأعضاء تعامل ليس أقل تفضيلا من السلع الناشئة في أي دولة أخرى بمعنى أنه إذا كانت أفضل معاملة مقدمة الى شريك تجاري يعرض منتجا معينا بتعريفة جمركية قدرها (٥%) مثلا فان ذلك ينطبق فورا وبلا شروط على الواردات من تلك السلعة الناشئة في كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة. وبالنسبة

للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات فيرد فيها قيدان فيما يتعلق بشرط الدولة الأولى بالرعاية وهما: - الإعفاءات التى تطبق على حركة الأشخاص الطبيعيين الذين يقدمون خدمات فى ظل الاتفاق على خدمة مالية مثل خدمات البنوك وغيرها من الخدمات المالية وعلى خدمات الاتصالات أو على خدمات النقل الجوي أو على المفاوضات بشأن الاتصالات الرئيسية ومناطق الحدود المجاورة حيث يتم في الجات تطبيق قاعدة عدم التفرقة بدون شرط إلا في بعض الاستثناءات والتي منها اتفاقية التكامل الاقليمي والثاني هو تفضيل جمركي لصالح الدول النامية.

٢-٢- **المعاملة الوطنية**: إذ في الوقت الذى تحظر فيه فقرة المعاملة الوطنية التفرقة بين المعاملات الوطنية الخاصة بالعضو والمعاملات الوطنية الخاصة بالأعضاء الآخرين فإن فقرة معاملة الدولة الأولى بالرعاية تمنع التفرقة بين المعاملة الوطنية للأعضاء الآخرين. وعلى الرغم من أن مبدأ المعاملة الوطنية يوجد في كل من اتفاقيات الملكية الفكرية والجات إلا أن السابق ينطبق على الأشخاص ويتطلب نفس المعاملة بين المعاملات الوطنية ومعاملة الأجانب في حين ينطبق الأخير على السلع ويتطلب معاملة لا تقل تفضيلا بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية. ومع

تطبيق المعاملة الوطنية بدون شرط في الجات إلا أنها لا تطبق في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات. ودورها هو تأكيد أن التزامات دخول السوق (تحرير التجارة) لا تواجهها الدول بفرض ضرائب محلية أو اجراءات مشابهة. ومن خلال المطالبة بأن تعامل المنتجات الأجنبية ليس أقل تفضيلا من المنتجات المحلية المماثلة فإنه سيغدو من الصعوبة بمكان منع الطرف المشارك في المنتجات الأجنبية من المنافسة مع المنتجات المحلية ويترتب على ذلك إعطاء العارضين الأجانب والمشترين المحليين ضمانة كبيرة فيما يتعلق بالبيئة التنظيمية التي يجب أن يعملوا فيها.

٢-٣- **تخفيض التعريفات**: يجب تنفيذ التعريفات المتفق عليها من قبل كل عضو على خمس معدلات تخفيض متساوية ما لم يتقرر خلاف ذلك فى جدول العضو. وأي تخفيض يجب أن يكون سارى المفعول بتاريخ دخول الاتفاقية المنشئة للمنظمة حيز التنفيذ وكل تخفيض لاحق يجب أن يكون ساري المفعول فى ١ جانفي من السنوات التالية ويجب أن يصبح المعدل الاخير سارى المفعول فيما لا يزيد عن أربع سنوات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ما لم يتقرر خلاف ذلك فى جدول ذلك العضو. ولن يحدث تخفيض التعريفات بين عشية وضحاها بل إنه يمر بمرحلة من الزمن معتمدا في ذلك على حالة التنمية في الدولة المعنية.

٢-٤- المعاملة الخاصة والتفضيلية:

يتشكل هذا المفهوم في الأساس من تفضيلات تعريفية تمنح من قبل كل الدول المتقدمة لمنتجات كل الدول النامية وظل هذا المفهوم مثيرا للجدل منذ البداية إلى أن جاء أخيرا النظام التجارى لالمنظمة العالمية للتجارة القائم على حكم القانون بنبذ نظام التفضيلات العامة وتعزيز قاعدة عدم التمييز. حيث لولا التوقيع على اتفاقية الغات فإنه كان على الدول النامية الدخول فى أكثر من ٤٥٠٠ اتفاقية ثنائية كل سنة وتفقد وضع الدولة الأولى بالرعاية تلقائيا. وتعد فقرة المعاملة

الخاصة هي أفضل ما تبقى من النظام التجاري المتعدد الأطراف للغات والفائدة المرجوة منها هي زيادة قوة صادرات الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة. وحاليا فان الدولة التي توقع على اتفاقية الغات تتمتع تلقائيا بمكانة في تجارة العالم تلي مكانة الدولة الأولى بالرعاية. أما خارج هذا النظام فيكون على الدولة اجتياز عملية مفاوضات معقدة يغلب عليها الطابع السياسي. بيد أن النجاح فى اطار هذا النظام يعتمد في المقام الأول على قدرة الدول النامية على الاستفادة من النظام التجاري متعدد الأطراف والأهم أن شرط الدولة الأولى بالرعاية يشجع التجارة الدولية على أساس المزايا النسبية كما أنه يعمل على تعزيز السلام والنظام في العالم.

٢-٥ ـ المعاملة بالمثل والتخفيض الجوهري للتعريفات:

يقوم مبدأ المعاملة بالمثل على قاعدة التوازن بين الحقوق والالتزامات المتعلقة بتسهيل دخول السوق. أي أنه إذا خفضت دولة ما تعريفاتها على صادرات دولة أخرى فيمكن لهذه الدولة أن تتوقع من الدولة الآخرى تخفيض تعريفاتها في المقابل.ويتطلب ذلك من الأعضاء الأخرين تقديم نفس التنازلات ومن ثم خلق دائرة قوية من التحرر على أساس المعاملة بالمثل. وبعد قيام نظام التفضيلات العامة عام ١٩٦٤ كان يتم منح الدول النامية تمييزا وتخفيضات فى التعريفات لا تقوم على المعاملة بالمثل حيث يسمح نظام التفضيل هذا أو عدم المعاملة بالمثل لواردات الدول النامية بالدخول بنسبة التزام أقل من تلك المطبقة على نفس المنتجات من الدول المتقدمة. ولم يؤد انشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى إنهاء المعاملة الخاصة والتفضيلية أو عدم المعاملة بالمثل حيث لم يدرج انهاء المعاملة الخاصة والتفضيلية على جدول أعمال جولة اوروغواي. بل بقيت هذه المعاملة فى المنظمة ولكن ليست كاستثناء دائم بل كتسهيل انتقالي طويل الاجل ومساعدة فنية يمكن إدراجها على النحو التالى:

١ـ مستوى أقل من الالتزامات

٢-جدول تنفيذ زمني أكثر مرونة

٣-أفضل التزام مسعى من قبل الدول المتقدمة

٤-معاملة أكثر تفضيلا للدول الأقل نموا

٥-مساعدة فنية وتدريب.

ولما لمست جولة اوروغواي أن مستويات التعريفات العامة انخفضت في حالات كثيرة إلى الصفر بات التفضيل التجاري لصالح الدول النامية أقل. كما أن الدول الأقل نموا غير ملزمة بتخفيض التعريفة بنفس النسبة التى تخفضها بها الدول المتقدمة والدول الصناعية عموما.

أما على صعيد دخول السلع الصناعية الأسواق فقد تحقق فيه انجازات ملموسة حيث بات تخفيض التعريفات يغطي حوالى (٩٩%) من واردات الدول الصناعية كما خفضت الدول النامية التعريفات على (٦١%) من وارداتها ويتعهد الطرفان بمزيد من التخفيضات. وقد بدت محاولات جادة فى جولة اوروغواي لتحويل القيود الكمية غير الشفافة على التجارة الزراعية الى تعريفات شفافة. وإزالة هذه القيود الكمية ستكون ذات أهمية كبيرة للدول النامية وبات (٢٢%) من صادرات السلع المصنعة من الدول النامية تتكون من الأقمشة والمنسوجات مما يمكن اعتبارها خطوة أولى طبيعية صوب التصنيع فى كثير من هذه الدول[٩].

و يمكننا إضافة بعض المبادئ الأخرى لالمنظمة العالمية للتجارة مثل:

- التشاور من أجل تسوية الفوارق و تحقيق المساواة في المعاملة.

- حق الإعفاء من التطبيق بموجب الحالات الطارئة، ويمكن هذا المبدأ الدولة العضو من طلب إعفائها من تطبيق بعض التزاماتها إذ طرأت على اقتصادها ظروف تقتضي ذلك.

- إجازة الترتيبات التجارية الإقليمية مثل قيام الاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة التي درج العرف الدولي على استثنائها من مبدأ الأكثر رعاية.

[٩] سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية و جات ١٩٩٤. ص ٣٨-٤١

المبحث الثاني: أجهزة المنظمة العالمية للتجارة و عضويتها

المطلب الأول: أجهزة المنظمة

المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف. وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورغواي. ومن أهم أجهزتها:

١-الأجهزة العامة:

و هي تلك المنصوص عليها في اتفاقية مراكش و تشمل

١-١-المؤتمر الوزاري

يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة ويعتبر رأس السلطة في المنظمة. ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل.و يتمتع بكون اختصاصه عاما و شاملا، فهو يضطلع بالمهام الرئيسية للمنظمة و بكل ما يتصل بآداء وضاءفها و له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل مثل:

أ- صلاح العضوية.

ب-سريان الاتفاقات: سواء من ناحية التعديلات أو الإعفاءات.

ج- المسائل التنظيمية كتعيين المدير و إنشاء لجان التجارة و إنشاء لجان التجارة و التنمية، و قيود ميزان المدفوعات و الميزانية المالية و الإدارة، وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦ في سنغافورة[١٠].

١-٢-الأمانة العامة

تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها، و تنشأ من خلال المؤتمر الوزاري الذي يحدد سلطان وواجبات المدير العام و كذلك فترة شغل منصبه، و المدير العام و وموظفي الأمانة العامة نفس الحصانات و الامتيازات مثل تلك الممنوحة للوكالات المتخصصة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، و يجب تمتع المدير العام و موظفي الأمانة بالحيادية كما على الدول الأعضاء احترام الطابع الدولي لمسؤوليات المدير و موظفيه و عدم محاولة التأثير عليهم في أداء واجباتهم.

١-٣-المجلس العام

يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، مع التنويه بأن معظم نشاطات المنظمة العالمية للتجارة يقوم بها المجلس العام، فهو يضطلع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته بمعنى له صفة الاستمرارية، فكل اختصاصات المؤتمر الوزاري يمارسها المجلس العام، كما أنه يقوم بإنشاء مهام للأجهزة الفرعية لالمنظمة العالمية للتجارة، و له ثلاثة اختصاصات أساسية:

أ- الاختصاص الإداري: و يتمثل في إعداد الأنظمة المالية و تقديرات الميزانية السنوية.

ب- الاختصاص الرقابي: فقد يتحمل مسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية.

[١٠] د. مفيد شهاب: المنظمات الدولية، ص ١٣٠ و ما بعدها.

ج- الاختصاص القضائي: يمكن لـه الاضـطلاع بمسؤوليات جهـاز تسوية النزاعـات. فـالمجلس العام بمثابة المركز بالنسبة للأجهزة الأخرى في المنظمة. كما له الحق وحده بوضـع ترتيبـات التعـاون مـع كل المنظمـات الدوليـة الحكوميـة الأخـرى التـي لهـا مسؤوليات تتصـل بمسؤوليات المنظمة العالمية للتجارة[١١].

١-٤- جهاز تسوية النزاعات:

المنازعـات فـي المجـال التجـاري أمـر كثيـر الحـدوث لـذلك قامـت الـدول أطـراف مفاوضـات الأرغواي بإبرام تفاهم بشأن القواعد و الإجراءات التـي تحكم تسوية النزاعـات. و من هنـاك كان جهاز تسوية المنازعات من الأجهزة المهمة في المنظمة العالمية للتجارة حيث تتم مباشرة مهامه من خلال المجلس العام. و له أن يعين لنفسه رئيسا و له أيضا قواعد إجراءاته للتصـدي لكافة المنازعات الدولية التجارية، مع ملاحظة أن للجهاز طابعا ارتضـائيا فلا يمكن أن يتدخل في أي نزاع إلا بارتضاء أطرافه، كمـا لـه أيضـا طـابع وظيفي متعدد حيث يعمل علـى حمايـة القواعد الدولية التجارية لصالح كل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة لذلك نجد من مهامه تشكيل فرق التحكيم، و اتخاذ القرارات اللازمة لحل المنازعات.

١-٥- جهاز استعراض السياسة الخارجية:

الهدف من إنشاء هذا الجهاز يتمثل في تقويم عام و شامل للعلاقـة بين السياسـات و الممارسـات من ناحية، و النظام الدولي التجاري من ناحيـة ثانيـة، و قد حدد مبدأ الشفافية المحليـة كمنهـاج لإمكانية فحص النظام الدولي التجاري ككل. و لا يمكن تحريك إجراءات استعراض السياسـة التجارية إلى من خلال الدول ذاتها، أو أمانة المنظمة العالمية للتجارة حيث تقوم بإعداد تقرير و خاصة دول ميزان المدفوعات و تجارة الخدمات المعنية.

٢- الأجهزة المتخصصة:

[١١] المرجع نفسه ص ١٣٥.

تنقسم الأجهزة المتخصصة إلى نوعين الأول يتعلق بقطاع من القطاعات محل التنظيم و يسمى المجالس، و الثاني يختص بمسائل محددة وردت في إتفاقية مراكش و ملاحقتها و يسمى اللجان.

٢-١- المجالس الرئيسية

تتكون المجالس الرئيسية من:

- **مجلس تجارة السلع:** يشرف على سير اتفاقات التجارة متعددة الأطراف ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية.
- **مجلس تجارة الخدمات:** ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
- **مجلس حقوق الملكية الفكرية:** ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

٢-٢-اللجان الفرعية: و هي نوعان نوع حددته اتفاقية مراكش و آخر حددته اتفاقيات تجارة لسلع
تكون من أربع لجان هي:

- **لجنة التجارة والبيئة:** وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
- **لجنة التجارة والتنمية:** التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.
- **لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات:** وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

- **لجنة الميزانية والمالية والإدارة:** وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة[١٢].

المطلب الثاني: الانضمام الى المنظمة

يتطلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة قبول الدولة المنضمة كل ما جاء من بنود فى جولة اوروغواى دون تنقية أو اختيار كما كان يتم فى الاتفاقيات السابقة بمعنى أن هذه المنظمة لا تقر بحق التحفظ على قواعدها إلا فى حالة حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة فيمكن التحفظ شريطة قبول ذلك من باقى الأعضاء.كما تنطوى اتفاقيات المنظمة على الأثر الرجعى فى تقدير التاريخ النهائي للحقوق الممنوحة (الامتيازات).

كما انه بمقتضى اتفاقيات المنظمة وفى ظل ظروف استثنائية قد يقرر المؤتمر الوزارى إعفاء عضو من التزام مفروض عليه من قبل الاتفاقية أو أى اتفاقية تجارية أخرى متعددة الأطراف شريطة أن يوافق على هذا القرار ٤/٣ من الأعضاء . ويجب أن ينص قرار المؤتمر الوزاري الذى يمنح الاعفاء على الظروف الاستثنائية التى تبرر القرار والبنود والشروط التى تحكم طلب الاعفاء والتاريخ الذى ينتهى فيه الاعفاء .وأى اعفاء يجب ألا تزيد مدته عن سنة واحدة من تاريخ منحه ويراجع سنويا وعلى أساس هذه المراجعة فان المؤتمر الوزارى قد يمده أو يعدله أو ينهيه. ويمكن أن نري ذلك فى الإعفاء الذى منحته المنظمة لمصر مؤخرا بمنحها مهلة زمنية لتعديل

[١٢] د. مصطفى سلامة: المنظمات الدولية ، ص ٢٨٣.

أوضاع نظامها الجمركى.ويكون انضمام العضو للمنظمة سارى المفعول بعد ٣٠ يوما من التصديق على الانضمام .

١- خطوات الانضمام إلى المنظمة

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن لأية دولة أو إقليم جمركي أن ينضم إلى المنظمة بناء على الشروط التي يتفق عليها مع أعضاء المنظمة، وعليه فإن الانضمام للمنظمة يقتضي المرور بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: تقدم الحكومة مذكرة للمنظمة تغطي جميع السياسات الاقتصادية والنظم التجارية التي لها صلة باتفاقية المنظمة العالمية للتجارة لتصبح أساساً لفحص مدى انطباق معايير المنظمة عليها.

المرحلة الثانية: الدخول في مفاوضات ثنائية مع حكومات الدول الأعضاء لتأسيس الالتزامات والتنازلات الخاصة بالسلع والخدمات لتحديد المنافع التي سيحصل عليها أعضاء المنظمة، والتي على أساسها سيحدد فريق العمل الشروط الأساسية للانضمام.

المرحلة الثالثة: تقديم تقرير ومسودة بروتوكول الانضمام مع الجدول الزمني المتفق عليه نتيجة المفاوضات الثنائية إلى المجلس الوزاري للحصول على أغلبية الثلثين لصالح الانضمام[١٣].

٢- أنواع العضوية فى المنظمة

ثمة نوعان من العضوية: أعضاء أصليون وهم الأطراف المرتبطون بـ(الغات) والاتحاد الاوروبى. وأعضاء غير أصليين وهم أى دولة أو منطقة جمركية منفصلة تحظى باستقلال تام فى ادارة علاقاتها التجارية الخارجية والأمور الأخرى التى يشترط عليها فى الاتفاقية حيث تنضم هذه الدول والمناطق بناء على اتفاق بينها وبين المنظمة.كما أنه قد يتم اتخاذ قرارات بشأن الانضمام من قبل المؤتمر الوزارى بأغلبية ثلثى الأعضاء. وقد بلغ عدد الأعضاء حتى الآن ١٤٢ عضوا

[١٣] د. مصطفى سلامة: القانون الدولي العام، ص ٢٠٦.

بعد نجاح المحاولات الدؤوبة من قبل الصين للانضمام والتى استمرت ١٥ سنة حيث تم الاتفاق مؤخرا على إنضمامها بالفعل لتصبح العضو الـ(١٤٢)، ويلحقها فى ذلك تايوان لتصبح العضو الـ (١٤٣) وبلغ عدد الدول العربية الأعضاء بالمنظمة ١١ دولة بعد انضمام السلطنة، وتسعى الجزائر حاليا للانضمام .

٣- الالتزامات المطلوبة من الاعضاء :

أولى الواجبات وأولاها على كل عضو هو تعزيز عملية توفيق قوانينه وتنظيماته وإجراءاته الإدارية المتعلقة بالنواحى التجارية مع ما هو منصوص عليه فى اتفاقيات المنظمة ثم يكون على كل عضو دفع حصته فى نفقات المنظمة.

٤- الحقوق المكفولة للاعضاء:

١-التمثيل فى المنظمة العالمية للتجارة والمؤتمر الوزارى الذى يجتمع مرة على الأقل كل سنتين.

٢- التمثيل فى المجلس العام الذى يجتمع كلما دعت الضرورة.

٣- التمثيل فى مجلس تجارة السلع وفي مجلس تجارة الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

٤- يتمتع مسؤولو ومندوبو الأعضاء بالمزايا والحصانات شأنها فى ذلك شأن الوكالات الدولية المتخصصة التى وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧.

٥- يحق لأي عضو فى المنظمة اقتراح تعديل على أي جزء أو إجراء في الاتفاقيات. ونشير هنا إلى أن قرارات المنظمة يتم اتخاذها بتوافق الآراء وهو ما يعني أن أصغر عضو يمكنه أن يعطل أي تدابير يرى أنها تتعارض مع مصالحه الوطنية.

الانسحاب: يحق للعضو الانسحاب بعد ستة أشهر من تقديمه مذكرة بالانسحاب مكتوبة يتم تسليمها الى مدير عام المنظمة.

وقد دخلت اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ فى ١ يناير عام١٩٩٥.

خلاصة الفصل

كان لا بد قبل الدخول في صلب البحث أن نتناول نشأة المنظمة العالمية للتجارة مبينين الفرق بينها و بين اتفاقية الجات التي تعتبر الاب الشرعي لها حيث تعد المنظمة الصيغة الرسمية المضبوطة بالقوانين لتنظيم التجارة العالمية في حين كانت الجات في افضل اوضاعها اتفاقيات بين دول على التعريفة الجمركية.

لذلك كان لزاما ايضا تبيان اهداف المنظمة و مبادئها و رغم اعتبار الكثير ان هذه الاهداف لا تزال ضمن دائرة المثاليات باعتبار ان الدول المتقدمة ليست ذات نوايا حسنة تجاه الدول النامية الا ان التطبيق السيئ لا ينفي صحة الفكرة. و معرفة الاهداف و كيفية عمل المنظمة يسهم في تسريع انضمام الجزائر اليها و يسهل عليها اتباع الاليات التي يستوجبها هذا الانضمام.

ولا بد من رسم الاطار العام الذي تنتمي اليه الجزائر و هو البلدان النامية لتشابه اقتصاديات هذه الدول في خطوطها العريضة و للمقارنة مع اقتصاديات بلدان خاضت تجربة الانضمام و هو ما نحاول التطرق اليه في الفصل التالي.

الفصل الثاني

الدول النامية و المنظمة العالمية للتجا رة

الفصل الثاني:

الدول النامية و المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد

يبلغ عدد الدول النامية الأعضاء في اتفاقية الجات، وبالتالي في المنظمة العالمية للتجارة ما يزيد على ٩٠ دولة، وبرغم عدم وجود معيار قانوني في إطار أحكام الاتفاقية الأصلية للجات لتحديد الدول النامية، وإنما تطلب الدولة الراغبة الحصول على صفة ((نامية)) وينظر في هذا الطلب من قبل سائر الأطراف المتعاقدة بالقبول أو الرفض، إلا أن اتفاقيات جولة أوروجواي قد تضمنت في أحكامها تصنيفا خاصا للدول النامية، دون أن تحدد الدول التي تستحق التمتع بهذه الصفة. ونقول ((التمتع)) وهو تعبير لا يتناسب مع صفة الدول النامية، حيث تعني هذه الصفة الحصول على معاملة مميزة، فتفرق الاتفاقيات بين الدول المتقدمة، والدول النامية، و الأقل نموا، ويعد هذا تصنيفا عاما في معظم الاتفاقيات بينما يختص اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية بتصنيف آخر حيث يفرق بين الدول النامية، و الدول النامية منخفضة الدخل وهي التي يقل متوسط دخل الفرد فيها ١٠٠٠ دولار سنويا· ويتضمن أيضا اتفاق الزراعة تصنيفا خاصا يرتبط بطبيعته حيث يتيح معاملة خاصة للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء.

وتكمن اختلاف المعاملة التي تحصل عليها الدول النامية بوجه عام في نطاق الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات، وتكون في هذه الحالة التزامات أقل من الواقعة على الدول المتقدمة،

والفترات الانتقالية الممنوحة للدول لتنفيذ التزاماتها، وتكون هذه الحالة فترات أطول، وتبقى المعاملة التي تحصل عليها الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء سواء بموجب أحكام المادة

العاشرة من اتفاقيات الزراعة أو بموجب القرار الوزاري الصادر في مؤتمر مراكش لتعويض هذه الدول عن الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الزراعي

وقبل أن نتطرق إلى الآثار الناجمة عن الاتفاقيات على الدول النامية، علينا أولا أن نستعرض ما تعنيه المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية ونطاقها وأبعادها، ثم ننتقل بعدها إلى النتائج المحتملة سواء كانت سلبية أو إيجابية.

مبحث تمهيدي:

سياسة المنظمة العالمية للتجارة تجاه الدول النامية

من خلال برنامج العمل الذي تمخض عن لجنة هابرلر، اتخذت الجات سياسة تميل إلى التعاطف وأخذ مطالب الدول النامية بعين الاعتبار. حيث وافقت الأطراف المتعاقدة في اجتماعها في شهر فيفري عام ١٩٦٥ على إدراج فصل جديد للاتفاقية العامة، وهو القسم الرابع الذي تناول قضية التجارة والتنمية في الدول النامية. وأبرز مظاهره:

أ. العمل على الزيادة المستمرة لحصيلة صادرات الدول النامية.

ب. زيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية.

ج. تيسير تجارة المواد الأولية والحصول على أثمان مجزية و مستقرة.

د. تنويع الإنتاج بحيث لا يعتمد على تصدير المواد الأولية وتسهيل إنتاج السلع المعدة والمصنعة وتسويقها.

ه. مساعدة الدول النامية للمعاملة بالمثل مع الدول المتقدمة أثناء المفاوضات الخاصة بتخفيض الرسوم الجمركية أو الحواجز الأخرى وإلغائها.

يرى البعض أن مبادئ اتفاقية الجات بعد إضافة القسم الرابع أصبحت تلائم ظروف الدول النامية، إلا أن هذه الاتفاقية مصاغة في شكل التزامات قانونية تعتمد على الأعضاء للالتزام بتنفيذ أحكامها، في حين أن صياغة القسم الرابع غير ملزمة[١٤]

١- المعاملة التفضيلية للدول النامية

برغم ما أقرته الوثيقة الختامية من حق للدول النامية في التنمية، وحثها لكافة الأعضاء على مراعاة ظروف التنمية في هذه الدول، واحتياجاتها المالية والتجارية، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة أن كافة الامتيازات التي حصلت عليها هذه الدول في الاتفاقيات ككل، تستهدف في المقام الأول تسيير التزامات الدول النامية بأحكام الاتفاقيات في إطار تحرير التجارة الدولية مع ضمان عدم إخلالها بحقوق البلدان الأخرى الأعضاء خاصة و الحديث عن تجارة دولية حرة أمر يستحيل تحقيقه دون مشاركة البلدان النامية فيه. وكان من الضروري إتاحة ذلك عن طريق منح هذه الامتيازات في صور حوافز مؤقتة تساعدها على إعادة هيكلة اقتصادياتها وتعديل تشريعاتها وسياستها التجارية الدولية بمفهومها الشامل.

١- ١المعاملة التفضيلية في اتفاقية الزراعة

[١٤] المرجع نفسه ص ٢٦.

إذا نظرنا إلى المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية في اتفاق الزراعة نجد أنها تتعلق في مجملها بمتطلبات عملية التنمية. بل بالقدر الأساسي و الضروري لهذه المتطلبات، حيث إنها لا تعفى الدول النامية كلية من الالتزامات التي يفرضها الاتفاق ، حيث أنها لا تعفي الدول النامية كلية من الالتزامات التي يفرضها الاتفاق، و نجد من بينها التخفيض من الحقوق و الرسوم

الجمركية ب ٢٤ % لمدة ١٠ سنوات بالمقارنة إلى ٣٦ % بالنسبة للبلدان المتقدمة، تخفيض كذلك للدعم الداخلي ب ١٣% و ٢٤% بالنسبة لدعم الصادرات و هذا في فترة زمنية أطول من ما هي ملزمة على الدول المتقدمة و لكن إذا ما وضعنا في الحسبان الفوارق الهائلة في القدرات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، وقارناها بالمزايا الممنوحة للدول النامية، نجد أنها لا تتناسب على الإطلاق مع حجم هذه الفوارق ولا تعكس بالنسبة الواقعية في علاقة بين اقتصاديات المجموعتين، الأمر الذي يعني أن تمتع الدول النامية ببعض الإعفاءات المؤقتة والخفض المحدود في الالتزامات، ينبغي تقييمه منسوبا إلى حجم الالتزامات الفعلية الناشئة على الدول النامية بموجب الاتفاقيات، وليس من منظور الاستثناءات الممنوحة لها.

وليس الغرض من هذه المقارنة إغفال أهمية المعاملة التفضيلية التي حصلت عليها الدول النامية كلية، ولكن فقط أن نضع نصب أعيننا أثناء تقييم الناتج والآثار، العلاقة بين نطاق المزايا، وحجم الالتزامات كي نتوصل إلى تقييم موضوعي سليم.

١-٢المعاملة التفضيلية في اتفاقية الصحة

أما على صعيد اتفاق الإجراءات الصحية، تعد هذه الإجراءات واحداً من أهم التحديات التي تواجه الإنتاج الزراعي والحيواني للدول النامية نظراً للارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي والعلمي الهائل في هذا المجال، وتوافر الموارد المالية اللازمة للاستفادة التطبيقية من هذا التطور، وليس خافيا أن غالبية الدول النامية لا تمتلك أياً من هذين العنصرين، ولقد عانت كثيرا هذه الدول من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على التجارة مما

يكبد الدول النامية خسائر باهظة وكثيراً من الفرص التصديرية الضائعة، لذلك يأتي الإعفاء الممنوح لها بموجب أحكام هذا الاتفاق، والمتمثل في حقها في الإعفاء المؤقت من المعايير الصحية الجديدة، ليتيح الفرصة أمام الدول النامية لتطوير قدراتها في هذا المجال والاستفادة من المساعدة الفنية التي يقرها الاتفاق لتحقيق ذلك عن طريق توفيق أوضاعها وتطوير هياكلها

الإنتاجية وقاعدتها التكنولوجية لتصبح قادرة على استيعاب المعايير الجديدة وتطبيقاتها للارتقاء بمستوى المنتج، وبالتالي تأمين قدرة تنافسية أفضل في الأسواق العالمية، وبالرغم أن المهلة الممنوحة قد لا تعد كافية، إلا أنها تعني على أقل تقدير تأجيل التزامات البلدان النامية بالإجراءات الصحية الجديدة لفترة تمكنها من إرساء الأسس اللازمة لتحقيق التطور والتحول الهيكلي المنشود.

١-٣المعاملة التفضيلية في اتفاقيات الوقاية و الدعم و الإغراق

أما بالنسبة لاتفاقيات الوقاية والدعم والإغراق، فلقد كان للدول النامية دور رئيسي في التوصل لهذه الاتفاقيات، إلا أن ذلك لا يجب أن يفهم على أن الاستفادة من أحكامها تقتصر فقط على الدول النامية، بل تحق للدول المتقدمة أيضا بنفس القدر، إلا أن هذه الاتفاقيات تفيد الدول النامية في المقام الأول نظراً لكونها أكثر عرضة للإغراق من قبل الدول المتقدمة، أو الواردات المدعمة، كما أن اقتصادياتها الهشة أو الغضة تصبح أكثر تأثيراً بتدفق الواردات حتى وإن كانت واردات مشروعة غير مدعمة وليست واردات إغراق لذا فهي في حاجة أكبر لإجراءات الوقاية بهدف تهيئة المناخ الملائم للصناعات الوليدة لتنمو وتزدهر.

وبرغم هذا الإيضاح إلا أن هذه الاتفاقيات لم تخل أيضا من الأحكام التي تتيح معاملة تفضيلية للدول النامية لتساعدها على تأمين صناعتها الوطنية وتنمية تجارتها الخارجية ودعم قواعد الإنتاج داخل أراضيها، بمعزل عن المنافسة غير المشروعة أو غير المعادلة من قبل الاقتصاديات القوية والمؤسسات العملاقة، مع ملاحظة أنه في حالة ما إذا كانت هذه الاتفاقيات خالية من المزايا

التفضيلية للدول النامية فإن ذلك يعد بمثابة إخراج للدول النامية من المنظومة التجارية الجديدة، فبرغم طبيعة أحكام هذه الاتفاقيات التي تهدف في المقام الأول إلى حماية

الدول النامية تظل في حاجة إلى معاملة أكثر مرونة فيما يتعلق بصادراتها على وجه الخصوص حتى تتمكن من المشاركة الفعالة في نشاط التبادل التجاري.

١-٤ المعاملة التفضيلية في إتفاقية الملكية الفكرية

يعتبر في هذا الإطار اتفاق الملكية الفكرية الذي حصلت فيه الدول النامية على مهلة خمس سنوات قبل تنفيذ أحكامه، ترتفع إلى عشرة قبل الالتزام بمنح الحماية لبراءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الدوائية ومنتجات الكيماويات الزراعية. وتعد مهلة السنوات الخمس كافية بوجه عام لتمكين الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها ومواءمة تشريعاتها وأجهزتها الوطنية لتتوافق مع أحكام الاتفاقية، خاصة بالنظر لاتجاه الدول المتقدمة لربط نقل التكنولوجيا بمدى الحماية التي يمنحها البلد العضو لحقوق الملكية الفكرية.

إلا أن الفترة الانتقالية الخاصة بالمنتجات الدوائية والكيمياويات الزراعية لها شأن آخر، حيث ترتبط هاتان السلعتان بالحاجات الأساسية للإنسان، الدواء، الغذاء، فبالنسبة للدواء تهتم العديد من البلدان النامية بإنتاج دواء رخيص لمواطنيها وغالبا ما يحدث ذلك نتيجة لقيام هذه الدول بابتكار طريقة جديدة لصنع نفس الدواء، فتسقط عنه الحماية التي كانت تمنح فقط لطريقة الصنع، بينما يلزم الاتفاق الأعضاء بمنح الحماية للمنتج ذاته.

فإذا ما ترجمنا ذلك إلى تجارة فإنه يعني التزام الدول بأداء المقابل المادي لصاحب البراءة و للمنتج، الأمر الذي يؤدي مباشرة إلى رفع أسعار الدواء وإفشال سياسات الحكومة في توفيرالدواء للمواطن بسعر رخيص ونفس الحالة بالنسبة للكيمياويات الزراعية وما تشمله من أسمدة ومحسنات

للتربة ومبيدات للآفات أو أي صور من الكيمياويات المستخدمة في الزراعة التي تنتج غذاء الإنسان، حيث يؤدي أي ارتفاع في أسعارها إلى ارتفاع مماثل في أسعار السلع الغذائية.

لذا نص الاتفاق على أن تصل الفترة الانتقالية إلى عشر سنوات كمهلة كافية للدول لاسترداد استثماراتها في هذين المجالين وتطوير قاعدتها الإنتاجية عن طريق دعم القدرات البحثية في هذه المجالات فضلا عن إعداد العدة للأعباء المالية المنتظر أن تتحملها هذه الدول للحصول في المستقبل على براءات الاختراع لهذه المنتجات.

المبحث الأول:آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية و الدول العربية

ليس ثمة شك في أن التزام البلدان النامية بأحكام الاتفاقيات التابعة لالمنظمة العالمية للتجارة يفرض على هذه الدول العديد من التحديات التي ينبغي التأهب الجيد لها والتعامل معها بديناميكية وحزم. إلا أنه في ذلك الوقت يفتح أمامها أيضا العديد من الفرص التي إذا ما أحسنت استغلالها يصبح في مقدورها تقليص الآثار السلبية بل وتحقيق معدلات أفضل للتنمية والنمو الاقتصادي.

وثمة إجراءات رئيسية فى اتفاقيات منظمة التجارة ترتبط بالدول النامية حيث تشترط للدول النامية والأقل نموا مستوى أقل من الإلتزامات وإلتزامات المسعى الأفضل ومدى زمنيا أفضل ومساعدة فنية .وسواء كانت هذه التنازلات والمعاملات التفضيلية كافية لتمكين هذه الدول من الدخول فى السوق العالمى أم لا، فإنها تبقى محك اختبار.

المطلب الأول:الآثار المرتقبة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على مختلف القطاعات الاقتصادية للدول النامية

وبالحديث عن الدول النامية، يكون قد جانبنا الصواب إذا ما نظرنا إلى هذه الدول كمجموعة واحدة متجانسة في إطار سعينا لتقييم آثار الاتفاقيات على اقتصاديتها، حيث تختلف مستويات

التنمية بشكل كبير من بلد نام لآخر بل وعناصر و مقومات هذه التنمية، اختلافات واضحة تؤثر بدرجة كبيرة على استجابة هذه البلدان لآثار الاتفاقيات وقدرتها على استيعابها والاستفادة منها.

وفي هذا السياق، نجد أن هناك دول نامية وأخرى أقل نمواً، كما إنه فيما بين الدول النامية ذاتها توجد مجموعة مصدرة للبترول وأخرى مصدرة للسلع الزراعية وثالثة مستوردة للغذاء، وبالتالي تختلف التقديرات باختلاف هذه المجموعات.

ونجد أن الدول النامية الأكثر فقراً ستعاني من خسائر كبيرة مقارنة بالدول النامية ذات الوضع الاقتصادي الأفضل، وليس هناك بين الدول النامية من هو أفقر من غالبية الدول الأفريقية والمتوقع لها أن تحقق خسارة تقارب ٣ ملايير دولار سنويا بسبب الانخفاض الذي سيطرأ على أسعار السلع التصديرية الرئيسية لهذه الدول[١٥].

وعلى صعيد الدول المستوردة للغذاء والتي تمثل حوالي ثلاثة أرباع الدول النامية، فمن المتوقع أن تعاني هذه الدول من ارتفاع ملحوظ في تكلفة وإرادتها الغذائية بسبب الارتفاع الموقع للأسعار من جراء الخفض المرتفع للدعم الزراعي، ومن غير المنظور أن تسهم النتائج الايجابية الأخرى للمفاوضات في تعويض الخسائر التي تلحق بهذه الدول بالقدر المناسب.

فغالبية الدول النامية تعتمد في صادراتها على السلع الأولية والمحاصيل الاستوائية ، وهي نفس المحاصيل التي تؤدي نتائج الاتفاقيات إلى انخفاض أسعارها بنسب متفاوتة، الأمر الذي يضع هذه

[١٥] - عاطف السيد :الجات والعالم الثالث ص٥٥

الدول أمام أثر مزدوج يجمع بين ارتفاع أسعار وارداتها من الغذاء وانخفاض عوائد صادراتها من السلع الزراعية.

ومن الدول النامية البالغ عددها ١٣٢ دولة، هناك ٦٩ دولة تنتمي للتجمع المعروف باسم ACP– أفريقيا، كاريبي، باسيفيكي – وهو التجمع الذي أبرم مع الاتحاد الأوروبي الاتفاقية المعروفة باتفاقية لومي LOME، والتي تم إبرامها في عام ١٩٧٥ وتجدد كل خمس سنوات وتحصل بموجبها دول ACP على معاملة تفضيلية لصادراتها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي الذي يستوعب أكثر من ٥٨% من إجمالي صادرات هذه الدول[١٦].

ونظراً لخفض التعريفات الجمركية الناجم عن الاتفاقيات تفقد هذه الدول المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها في أسواق الاتحاد الأوروبي سواء بموجب اتفاقية لومي أو النظام المعمم للمزايا والأفضليات GSP، ونظرا للأوضاع الاقتصادية المتردية لهذه الدولة بوجه عام، فلقد تقدم الاتحاد الأوروبي بطلب إلى المنظمة العالمية للتجارة لإعفاء يؤدي إلى تمكين الاتحاد الأوروبي من الاستمرار في منح هذه الدول الأعضاء افضلية احتراما لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

من ناحية أخرى تقدر تكاليف الحماية التي تطبقها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية بحوالي ١٠٠ مليار دولار سنويا وفقا لتقديرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والذي يرى أن خفض القيود المفروضة على التجارة في كل من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي واليابان سيؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية عامة بحوالي ٥٠ مليار دولار سنويا، وهو ما يكاد يقارب حجم المساعدات التي تحصل عليها هذه الدول والتي بلغت ٥٤ مليار دولار سنويا، بينما تشير التقديرات الناجمة عن الدراسات الناجمة عن الدراسة المشتركة التي أعدها البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الدول النامية ستحقق مكاسب من تحرير التجارة الدولية تبلغ ٧٠ مليار دولار، وهي المكاسب التي قدرتها سكرتارية الجات بحوالي ١١٢ مليار دولار[١٧]، وترجع هذه الاختلافات الكبيرة في التقديرات إلى اختلاف الأنماط الحسابية المستخدمة في التحليل والاستنباط، ومداخلات العملية الحسابية ومدى احتساب العناصر الديناميكية والظروف الأخرى المحيطة بالتجارة الخارجية من عدمه.

---

١٦ - انظر المرجع نفسه ص ٥٩

١٧ - عبد الناصر نزال العبادي : منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ص ٢٠٥

فإن توزيع هذه المكاسب وفقا لتقسيم الجغرافي يوضح أن أفريقيا تحقق خسارة تبلغ ٢,٦ مليار دولار سنويا، بينما تحقق آسيا منخفضة الدخل، مكاسب سنوية تبلغ ١,٨ مليار دولار، أما الصين فتصل مكاسبها إلى ٣٧ مليار دولار سنويا، والهند ٤,٦ مليار دولار سنويا.

وبالنسبة لآسيا مرتفعة الدخل فتبلغ مكاسبها حوالي ٢٠,٦ مليار دولار، بينما تحقق اندونيسيا خسائر، نظراً لطبيعة صادراتها، تبلغ حوالي ١,٩ مليار دولار سنويا.

أما دول الخليج البترولية فتصل مكاسبها إلى ٣,١ مليار دولار سنويا، وأمريكا اللاتينية ٨ ملايير دولار، ودول شرق ووسط أوروبا حوالي ١,٤ مليار دولار سنويا، وتعد كافة هذه الأرقام تقديرية واحتمالية إلى أقصى الدرجات، ولكنها و إن كانت تجافيها الدقة، إلا أنها تمثل مؤشراً عاما لتوجهات منحنى التجارة الخارجية للمجموعات الجغرافية المختلفة، صعودا أو هبوطا[١٨].

١-الآثار المرتقبة نتيجة إتفاقية الزراعة

وبرغم أن اتفاقيات جولة أوروجواي تأتي بمثابة صفقة واحدة متكاملة نجد أن أكثر الاتفاقيات تأثيراً على الدول النامية هما اتفاقيتا الزراعة والمنسوجات. فالزراعة تمثل النشاط الاقتصادي المحوري والركيزة الأساسية لاقتصاديات العديدة من الدول النامية، فهي تستوعب أكثر من نصف القوة العاملة في هذه الدول، وتساهم بنسبة كبيرة في الدخل القومي ورصيد العملات الحرة. ومن هذا المنطلق تتيح اتفاقيات الزراعة العديد من المكاسب المحتملة المتمثلة في ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية للمنطقة معتدلة المناخ ، مما قد يتعود بالنفع على بعض الدول النامية المنتجة لهذه الحاصلات، فضلا عن إتاحة قدرة أكبر أمام صادراتها للوصول إلى الأسواق بعد تنفيذ الخفض المقرر على التعريفات الجمركية وربط خطوط التعريفة للسلع الزراعية بنسبة ١٠٠% مما يحقق قدراً أكبر من الاستقرار للصادرات، ونلاحظ في هذا السياق أن المكاسب والأعباء

[١٨] - المرجع نفسه من ٢٠٧ الى ٢١٣

تختلف في المديين القريب والمتوسط، فمثلا يؤدي وقف إغراق الأسواق بالسلع المدعمة إلى آثار سلبية في ارتفاع أسعار السلع الغذائية في المدى القريب، إلا أنه يسهم في المدى

المتوسط والبعيد في إنعاش الإنتاج المحلي للغذاء في الدول النامية وزيادة القدرة الذاتية على سد الفجوة الغذائية، حيث ظل الإنتاج المحلي للغذاء في هذه الدول محدوداً كأثر مباشر من آثار الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة للصادرات، مما جعل الاستيراد أقل تكلفة من الإنتاج المحلي، ولكن مع خفض الدعم وارتفاع أسعار هذه السلع تختلف الصورة، فضلا عن إمكانية تمتع الزارع المحلي بالزيادات الطارئة على الأسعار مما يشجعه على مزيد من الإنتاج. وهكذا، تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ذلك كان يعد أحد التشوهات الرئيسية التي أدى إليها دعم الصادرات الزراعية، والذي كان له أكبر الأثر في تحويل العديد من الدول النامية إلى مستورد صاف للغذاء، وهو ما ينبغي العدول عنه الآن لما له من آثار سلبية كثيرة أدت إلى استنزاف جانب كبير من أرصدة هذه الدول من العملات الحرة لصالح الغذاء، حقق للدول المستوردة للغذاء عجزاً دائما ومزمناً في ميزانها التجاري.

ويسترعي الحديث عن الدعم الانتباه إلى الطبيعة الخاصة لهذه الأداة التجارية الاستثنائية،وهي الطبيعة التي سبق أن وصفناها بالمحيرة، فالدعم يدخل في الأساس ضمن تكاليف إنتاج السلعة ويحسب في الخانة المخصصة للنفقات بالطبع وليس في خانة العوائد. والمتعارف عليه ضمنا أن كل زيادة في تكلفة الإنتاج تتبعها زيادة في الأسعار ولكن الحال ليس كذلك في حالة الدعم، فهي تعد ضمن تكاليف الإنتاج التي تؤدي إلى خفض السعر النهائي للسلعة في السوق العالمي، فبرغم أنه يرفع التكلفة الاجتماعية للسلعة إلا أنه يخفض من النفقات التي يتحملها الزارع لإنتاج القمح، فيبيعه الزارع بسعر أقل .. وهكذا، ولذلك يدخل بالدعم ضمن ما يعرف بالتشوهات الطارئة على السياسات التجارية للدولة، حيث إنه يوفر للدولة التي تقدم ميزة نسبية غير حقيقية أو مفتعلة تجعلها قادرة على المنافسة. ويرجع الدافع في هذه الحالات لأسباب لا علاقة لها بالنظريات الاقتصادية

ومبادئ الميزة النسبية وتكلفة الفرصة البديلة، وهنا تكمن واحدة من أهم إنجازات اتفاقية الزراعة في الجات، حيث يؤدي التزام الدول بخفض دعم الصادرات إلى تقليص هذه

الميزة النسبية المفتعلة وبالتالي القدرة التنافسية لها في المنتجات المدعمة، مما يتيح فرصة أكبر للدول التي كانت تتوافر لديها مقومات وعناصر الميزة النسبية لهذا المنتج، وفقدتها بسبب الدعم المقدم من آخرين، للتوسع في إنتاج هذه السلع مرة أخرى والاستفادة بما لديها من ميزة نسبية حقيقية سواء في خفض الاعتماد على الواردات في هذه السلع أو التوسع في الصادرات، وهو ما يعرف بإعادة تقسيم العمل الدولي على أساس الميزات النسبية الحقيقية، الأمر الذي ينبئ بانخفاض الإنتاج الأمريكي من القمح وبالتبعة صادراته، بينما يصبح بإمكان الاتحاد الأوروبي الإبقاء على نفس المستويات الإنتاجية السابقة، وتتاح لبلد كأستراليا فرصة التوسع في إنتاج وتصدير القمح برغم ضآلة إنتاجها الحالي نسبيا.

ولعل ما قصدناه من هذا الشرح لنموذج القمح هو مزيد من التأكيد على الصفة التقديرية البحتة لأية نتائج يتم استنباطها، وإن نتائج هذه الاتفاقيات لن يحسمها ويؤكدها سوى التغيير الفعلي الذي سيطرأ على النشاط الاقتصادي والتجاري الدولي بوجه عام، وقدرة الدول على الاستفادة من هذا التغيير ومواكبته، وهو ما قد يخلق فرصا جديدة غير منظورة في الوقت الراهن ووفقا لمعطياته، خاصة للدول النامية، تحقق من خلالها استفادة قد لا تكون في حساب أو تقديرات أي من الدول المتقدمة التي كان لها أكبر الأثر في إخراج هذه الاتفاقيات بالصور التي انتهت إليها.

٢-الآثار المرتقبة نتيجة إتفاقية المنسوجات

أما على صعيد المنسوجات، تشير التقديرات إلى أن إلغاء القيود المفروضة على التجارة في هذا القطاع (نظام الحصص)، تؤدي إلى زيادة صادرات الدول النامية بانتهاء السنوات العشر الانتقالية بنسبة ١٣٥% للمنسوجات، وبنسبة ٧٨% للملابس.

وتعد هذه الزيادة مرتفعة وتسهم في تحقيق عوائد ضخمة للدول النامية عامة، وتقسم هذه الزيادة بنسب متفاوتة على الدول النامية وفقا لقدراتها الإنتاجية والتصديرية، إلا أن إلغاء الحصص في الأسواق الرئيسية المستوردة للملابس يخلق منافسة ضارية بين الدول النامية المصدرة، وتتوقف أنصبة هذه الدول من المكاسب النهائية بالتبعية على المستوى التنافس الذي تصل إليه كل منها بنهاية الفترة الانتقالية ارتباطا بعنصري الجودة والسعر، وقد يكون من المفيد في هذا الصدد إيجاد شكل من التنسيق فيما بين الدول النامية المصدرة للملابس والمنسوجات لتفادي المنافسة الضارة التي تؤدي في النهاية إلى تقوية موقف الدول المستوردة في مواجهة الدول المصدرة الأمر الذي يعود عليها جميعا بالخسارة.

٣-الآثار المرتقبة نتيجة إتفاقية حرية انتقال الأيدي العاملة

ويبقى قطاع أخير ذو أهمية بالغة للدول النامية بوجه عام والمتعلق بحرية انتقال الأيدي العاملة. والذي تتمتع فيه الدول النامية بميزة كبيرة بسبب توافر ورخص الأيدي العاملة لديها.

ولكن، وحتى تاريخ انتهاء جولة المفاوضات، لم تسفر عن أي تطور جذري على صعيد تحرير انتقال الأيدي العاملة، واقتصرت على تنظيم انتقال الأشخاص رفيعي الخبرة، أما العمالة الماهرة فلم يشملها التحرير خشية أن يؤدي ذلك إلى تزايد معدلات الهجرة، سواء الدائمة أو المؤقتة، من البلدان النامية إلى المتقدمة، ولكن تم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل تعني بالتفاوض حول هذه المسألة.

المطلب الثاني:الآثار المرتقبة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على الدول العربية

تعد الدول العربية بوجه عام ضمن مجموعة الدول النامية، لذا نجد أن العديد من الآثار التقديرية المرتقب حدوثها للدول النامية تنطبق في جانب كبير منها أيضا على مجموعة الدول العربية.

ولعل أبرز السمات التي تميز العديد من الدول العربية عن سائر الدول النامية، اعتمادها الرئيسي على البترول والبتروكيمياويات كأهم سلعة تصديرية، والمصدر الرئيسي لمواردها من العملات الحرة، والذي يتم على أساس عوائده التخطيط لبرامج التنمية المستقبلية، مما يجعل هذه البرامج تتأثر بشكل كبير بالتراوحات الطارئة على الأسعار العالمية للبترول، لذا تنحو الدول العربية البترولية إلى التحول تدريجيا عن الاعتماد شبه الكلي على سلعة واحدة كمصدر رئيسي للدخل القومي وخطط التنمية، خاصة وأن هذه السلعة، ألا وهي البترول ومشتقاته، لم تدخل ضمن السلع التي شملتها مفاوضات جولة أوروجواي وبالتالي لم تخضع لأي خفض للتعريفات الجمركية أو إزالة القيود غير التعريفية في حالة وجود مثل هذه القيود.

ويذكر أن هناك خمس دول عربية فقط كانت عضوا بالجات قبل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. وربما يرجع ذلك في المقام الأول إلى خشية الدول العربية الأخرى من المنافسة الشديدة في حالة فتح أسواقها من خلال أحكام الجات، إلا أن تغير من الظروف الإقليمية والدولية فضلا عن تزايد السياسات الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية بما فيها البلدان العربية، أسهمت بالتوازي مع ظروف التكتلات الاقتصادية العملاقة، إلى إعادة الدول العربية النظر في موقفها من الجات والسعي للانضمام إلى المنظمة العالمية الجديدة والاتفاقيات التابعة لها.

حيث أدركت الدول العربية أنه بالنظر إلى اتساع عضوية المنظمة الجديدة فإن استمرار هذه الدول خارج النظام الجات في صورته الجديدة، لن يحول دون تأثرها بالسلبيات التي قد يتمخض عنها هذا النظام،بينما لن تتاح لها الاستفادة من الإيجابيات إلا من خلال الانضمام والمشاركة، فضلا عن شروع العديد من الدول العربية، من تلقاء نفسها في تنفيذ برامج طموحة لإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، وتحرير إجراءات الاستثمار والتجارة بصورة تتماشى في مجملها مع مبادئ وإحكام اتفاقيات الجات ، الأمر الذي أدى إلى تقليص التغير المتوقع بالسياسات التجارية لهذه الدول من جراء الانضمام، يوازي الجزء المتبقي من الإجراءات والسياسات الذي لم تشمله بعد برامج هذه الدول للإصلاح الاقتصادي.

وبالرغم من استبعاد البترول ومشتقاته من دائرة السلع والمنتجات التي يشملها خفض التعريفات الجمركية إلا أن هناك آثارا إيجابية ستطرأ على الوضع التجاري الدولي لهذه السلع إذا أخذنا في الاعتبار أن الصادرات البترولية بمشتقاتها للعديد من الدول العربية خاصة إلى أسواق الإتحاد الأوروبي كانت تتمتع بإعفاء جمركي تام بموجب النظام المعمم للمزايا GSP الذي تطبقه دول الاتحاد على وارداتها من الدول النامية التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٢٠٠٠ دولار سنويا، بمعنى أن خفض تعريفات الجمركية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ليس له أثر ذو شأن على الصادرات البترولية من الدول العربية إلى الأسواق الأوروبية نظرا لهذه المعاملة التفضيلية[١٩].

١- الآثار المرتقبة على تجارة المحروقات

تبدو الآثار الإيجابية المتوقعة على التجارة في البترول، على أي حال من نتائج الآثار الكلية لتحرير التجارة على الاقتصاد العالمي، وذلك بالنظر إلى النمو المتوقع للنشاط الاقتصادي الدولي

[١٩] - أسامة المجذوب : الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ص ١٠٥

ككل والزيادات المرتقبة في الدخل ومعدل التجارة العالمية، كل هذا سيكون له مردود إيجابي يتمثل في التزايد الكبير المرتقب في الطلب العالمي على البترول ومشتقاته الذي يقترن عادة بمستوى الازدهار والانتعاش الاقتصادي، مما يعود بالنفع مباشرة على الدول المصدرة له.

وعلى صعيد التزامات الدول العربية في مفاوضات جولة أوروجواي قدمت الدول المشاركة الالتزامات بتأمين الوصول إلى أسواقها تشمل ربط الرسوم الجمركية على السلع الزراعية المصنعة، وتحويل كافة الحواجز والقيود غير الجمركية إلى قيود جمركية، وخفض الدعم المحلي للزراعة بنسبة ١٣% على عشر سنوات بمعدل سنوي ١,٣%، فضلا عن التزامات خفض التعريفات الجمركية التي اقرها اتفاق الزراعة[٢٠].

وبوجه عام نجد أن الدول العربية لم تلتزم بخفض التعريفات الجمركية على السلع المصنعة وإنما انحصر التزامها أساسا في تثبيت هذه التعريفات عند حد أقصى، كما أنها التزمت بقصر الحماية على الرسوم الجمركية دون اللجوء إلى الإجراءات الحمائية الأخرى كالحصص الكمية وقوائم الحضر وغيرها، وتعهد بإلغاء القائم منها تحويله إلى رسوم الجمركية.

وهناك العديد من المزايا تحققها الدول العربية من جراء التزامها بأحكام اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، حيث يؤدي الخفض الجمركي وإلغاء العوائق غير الجمركية فضلا عن التزام الدول العربية الأعضاء بتحرير إجراءات الاستثمار، إلى تهيئة مناخ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها استفادا من الميزات النسبية المختلفة لهذه الدول، وما يصاحب هذه الاستثمارات بالتبعية من نقل لتكنولوجيا تعد الدولة العربية في أمس الحاجة إليها.

[٢٠] - المرجع نفسه ص ١١٢

من ناحية أخرى تستفيد الصناعات القائمة في العديد من الدول العربية من أنظمة المنظمة العالمية للتجارة فيما يتعلق بمكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية من الواردات، فطالما عانت الصناعات العربية من منافسة غير عادلة من قبل واردات السلع المدعمة أو المنخفضة السعر بشكل مبالغ فيه، خاصة من الدول الآسيوية.

وتتيح أنظمة المنظمة العالمية للتجارة في هذا المجال، الحق في اتخاذ الإجراءات الفعالة سواء الوقوف أو الحد من تدفق الواردات الضارة بالصناعات الوطنية، أو فرض رسوم تعويضية والمقابلة عليها بحيث ترتفع أسعارها إلى مستوى الأسعار السائدة، لتقتصر عوامل المنافسة فيما بين السلع المحلية والمستوردة على الجودة والملائمة للذوق والاحتياجات المستهلك، الأمر الذي يحمي الصناعات الوطنية ويحفزها على الارتقاء بمستوى الجودة لمنتوجاتها وفق لمقتضيات المنافسة العادلة.

وتشير التقديرات المبدئية إلى استفادة الدول العربية من خفض التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير التعريفية في السواق العالمية في أربعة قطاعات سلعية رئيسية من منظور تطوير القدرة على تنمية الصادرات والتي تتضمن المعادن، وتستفيد في هذا القطاع كل من الإمارات والبحرين والجزائر وقطر موريتانيا ومصر، والكيماويات وتستفيد منه كل من الأردن وتونس والجزائر والسعودية وسوريا وليبيا والكويت وقطر والمغرب، وقطاع الأسماك وتستفيد منه في المقام الأول موريتانيا التي تعتمد في صادراتها بدرجة كبيرة على الأسماك ومنتجاتها، ويبقى قطاع الملابس والمنسوجات ويعد واحدا من أهم القطاعات المتأثرة بتطبيق قواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة، حيث تشير التقديرات إلى إمكانية أن تحقق الدول النامية بوجه عام مكاسب كبيرة من جراء تحرير تجارة الملابس والمنسوجات تصل إلى ٨ مليارات دولار سنويا

بانتهاء فترة التنفيذ، وبالرغم أن هذا القطاع يتمتع بأقل نسبة لمتوسط الخفض الجمركي، إلا أن هذه المكاسب تعود في المقام الأول إلى إزالة كافة القيود الكمية من حصص وقوائم وغيرها[٢١] .

٢-الآثار المرتقبة على الزراعة

أما بالنسبة لقطاع الزراعة والذي يعد أكثر القطاعات تأثرا في الدول العربية بنتائج الاتفاقيات سواء كان الأثر سلبيا أم أجابيا، يرتبط تقييم هذه الآثار بالموقف الراهن للتجارة الزراعية العربية والتي تتسم باختلاف الشديد في العلاقة بين الصادرات والواردات من ناحية ونسبة الواردات الزراعية والغذائية من إجمالي الواردات السلعية من ناحية أخرى

وتعد الدول العربية بوجه عام دولا مستوردة للغذاء، تعاني تجارتها الزراعية من عجز تجاري مزمن في مختلف مجموعات الغذاء وخاصة الحبوب وعلى رأسها القمح والألبان والسكر واللحوم والزيوت النباتية.

وعلى صعيد التجارة الزراعية البينية نجد أنها لا تتعدى نسبة ١٦,٤% من إجمالي الصادرات الزراعية العربية[٢٢]، ويرجع الخبراء هذا الوضع المتردي للزراعة العربية إلى إتباع السياسات الزراعية الخاطئة وانخفاض الاستثمار المالي والبشري في قطاع الزراعة فضلا عن المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية وهجرة سكان الريف إلى الحضر.

ومن المتوقع أن يؤدي خفض الدعم الزراعي في الدول المصدرة إلى زيادة الأسعار مما يؤدي بالتبعية إلى مزيد من الاختلالات في الموازين التجارية الزراعية العربية، ووضع أعباء

[٢١] - سعيد النجار : اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية ص ٨٠
[٢٢] - عبد الفتاح الجبالي: أثر دورة الأورجواي على الاقتصاديات العربية ص١٣٠

إضافية على موازنة إستيراد الغذاء، فضلا عن تأثر الإنتاج الحيواني نظرا للارتفاع المتوقع في أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة.

وبرغم الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الزراعة على الدول العربية، إلا أن التقديرات تشير إلى انحصار هذه الآثار في المدى القريب فقط، وتمتد إلى المدى المتوسط إذا لم تتخذ الدول العربية أية تدابير حيالها، خاصة تنشيط برامج التعاون الزراعي الإقليمي وإنشاء مخزون غذائي استراتيجي والارتقاء لمستوى التجارة الزراعية البينية، فضلا عن الاستفادة من إعادة تقسيم العمل الدولي المتوقع على صعيد المنتجات الزراعية، والعمل على تعديل التركيب المحصولي للدول العربية للتوسع في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية لها، أو تلك التي سيصبح إنتاجها محليا أقل تكلفة من استيرادها كنتيجة لخفض الدعم الزراعي في الدول المتقدمة المصدرة للسلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص.

٣-الآثار المرتقبة على الخدمات

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فهناك العديد من الدول العربية التي يمكن اعتبارها مستوردا صافيا للخدمات، أما الدول المصدرة للخدمات منها فتعتمد في المقام الأول على خدمات الأيدي العاملة والتي لم يتم التوصل لاتفاق بشأن تحريرها حتى الآن.

وفي هذا الإطار تتوقف قدرة الدول العربية سواء على المنافسة في تجارة الخدمات، أو تحمل المنافسة الوافدة إلى أسواقها من الخارج على طبيعة العروض التي تقدمت بها ومجالاتها والقيود التي ترفقها في جداولها كشروط للتأهل للمعاملة الوطنية وترخيص للأجانب لتوريد الخدمات إليها. ولقد تضمنت عروض الدول العربية في هذا القطاع قيودا تتعلق بإقامة الأشخاص

الطبيعيين كموردين للخدمات وحقوق الملكية العقارية للمستثمرين الأجانب فضلا عن اختبارات الحاجة الاقتصادية للعديد من الأنشطة الخدمية.

ويذكر في هذا الصدد أن المفاوضات لا تزال مستمرة حول عروض الدول في العديد من القطاعات الخدمات، الذي يعني أن العروض التي تقدمت بها الدول المختلفة في هذه القطاعات لا تزال محل التفاوض، تعد عروضا مبدئية قابلة للتعديل طالما لم يتم اتفاق عليها وإقرارها كعروض نهائية.

ولعل من الصعب الحكم في هذه المرحلة على الآثار المرتقبة لتحرير بعض قطاعات الخدمات في الدول العربية على اقتصاديتها وصعوبة تحديد تلك الآثار كميا، إلا أنه بالنظر لما يقضي به اتفاق الخدمات من البدء في جو جديد من المفاوضات، كما سبق أن أشرنا في تقييمنا للآثار المرتقبة على الدول النامية يصبح كذلك أمام الدول العربية أن تعمل على تكريس الجهود لدراسة الآثار المترتبة على التزاماتها في الخدمات وتقييمها بصور دقيقة وموضوعية حتى يتسنى لها التواصل لصياغة موقف تفاوضي قوي ومتناسق في جولة المفاوضات الجديدة، بهدف تفادي السلبيات وضمان تحقيق المكاسب والمشاركة فيها من واقع الممارسة العملية والخبرة المكتسبة على مدى خمس سنوات، والعمل على إبلاء مزيد من الاهتمام بالقطاعات الخدمية ذات الأهمية والميزة النسبية للدول العربية، خاصة انتقال العمال

٤-الآثار المرتقبة على الاستثمار

أما على صعيد الاستثمار فإن التزام الدول العربية بأحكام الاتفاقيات ذات الصلة ، سيكون له أثر إيجابي على معدل تدفقات رأس مالية إلى الدول العربية، لما يتضمن ذلك من تعديل للتشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية بصورة تؤمن لرأس المال سواء الأجنبي أو

العربي أو الوطني، حرية التدفق والحركة وسهولة إعادة تدوير رأس المال وتصديره وحرية تصرف في الأرباح وفق ضوابط اقتصادية وموضوعية.

وربما ماهو أهم من ذلك، ما توفره التزامات الدول العربية لإحكام اتفاقية الاستثمار من مناخ ملائم لعودة الاستثمارات العربية المهاجرة أو العربية في بعض الأحيان، إلى أسواق الاستثمار في داخل الوطن العربي خاصة بالنظر لما تتعرض له هذه الاستثمارات من مخاطر وصعوبات متزايدة في الأسواق الاستثمارية الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة، ويذكر في هذا الصدد أنه بينما بلغت الاستثمارات العربية في الخارج حوالي ٨٩٠ مليار دولار، لم تتجاوز الاستثمارات العربية في الداخل ٢٣,٧ مليار دولار فقط [٢٣] وربما كان هناك مبرر قوي فيما مضى لهروب هذه الاستثمارات إلى الأسواق المفتوحة، فهدف رأس المال هو الربح، وبالنظر أيضا إلى القيود والتعقيدات التي كانت تفرضها الدول العربية على رؤوس الأموال، وصعوبة تمتع المستثمر سواء الأجنبي أو العربي بالمعاملة الوطنية، بل وأحيانا امتدت هذه الصعوبات لتقف عائقا في وجه رأس المال الوطني ذاته.

إلا أن مثل هذا المبرر الموضوعي للتوجه إلى الخارج يتلاشى تدريجيا مع البدء في تطويع قوانين الاستثمار في البلدان العربية لتتماشى مع أحكام الاتفاقيات.

يضاف إلى ذلك أيضا أهمية النظر إلى اعتبارات المصلحة العربية المشتركة التي تتعدى حدود المصالح الضيقة للعملية الاستثمارية ذاتها، في ظل عالم جديد يسعى نحوى التكتل الاقتصادي وربط مصلحة الدولة الفرد بمصالح دول التكتل الأكبر، فضلا عن الاستفادة من تنوع المزايا النسبية لدى مختلف الدول العربية سواء كانت في وفرة العمالة أو المواد الخام أو في

[٢٣] - منذر قراعين : رؤية مستقبلية في الاقتصاد السياسي للجات ص ٩٩

وجود قاعدة تكنولوجية وإنتاجية متطورة نسبيا لدى البعض، أو أي من الميزات النسبية الأخرى التي تخدم العملية الإنتاجية، وضعا في الاعتبار أن أهم ما ينقص العديد من الدول العربية لتحقيق الانطلاق الإنتاجي سواء الصناعي أو الزراعي هو التمويل وليس التكنولوجيا فالتمويل يجلب التكنولوجيا أو حتى يصنعها إذا استدعى الأمر.

إن مسألة إعادة توجيه جزء من الاستثمارات العربية الخارجية إلى الداخل تعد أمراً بالغ الأهمية والنفع للدول العربية بوجه عام سواء على صعيد دعم الاعتماد المتبادل على الذات أو من منظور الإقلال من اعتماد الدول العربية على الواردات من خارج المنطقة العربية سواء في السلع أو الخدمات، وما يصاحبها من تأثيرات سياسية - لا مجال هنا للحديث عنها – خاصة مع وجود إمكانات إنتاجية ضخمة داخل البلدان العربية ذاتها لم تستغل بعد ولا بد من استغلالها.

المبحث الثاني: مزايا و مساوئ انضمام الدول النامية الى المنظمة العالمية للتجارة:

يعطي الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة عدة مزايا للدول النامية كما يضع لها آليات تجنبهاعدة العراقيل نجملها في النقاط التالية:

أ) تخفيض التعريفات نتيجة لجولة اوروغواي: حيث تقوم كل من الدول المتقدمة والدول النامية بتخفيض التعريفات على الواردات.

ب) القرارات الأحادية الجانب: حيث يحضر تفاهم تسوية النزاعات فى المنظمة على الأعضاء أن يقرروا من جانب واحد بأنه قد تم خرق اتفاقيات المنظمة أو أن أية فوائد فى ظل هذه الاتفاقيات قد تم إلغاؤها أو إفسادها.

ج) الإغراق ومقاومة الإغراق: غالبا ما تقوم الدول المتقدمة بعرقلة تصدير الدول النامية مستخدمة فى ذلك إجراءات مقاومة الإغراق بشكل مخادع. والإغراق هو بيع شركة ما منتجا

للتصدير بسعر أقل من الأسعار المحددة لنفس المنتج فى سوقها المحلي كما يحدث الإغراق عندما يتم تصدير المنتج بأقل من نفقة انتاجه إذا كانت المبيعات في السوق المحلي منخفضة التكلفة أو ليست بالمقدار الكافي. ويجوز مقاومة الإغراق عندما يتم إغراق منتج إحدى الدول في سوق دولة أخرى. لكن لابد من التأكيد هنا أنه إذا لم يحدث الإغراق بالفعل أو يهدد بإحداث ضرر مادي بالصناعة الوطنية فإنه لا يمكن تطبيق إجراءات مقاومة الإغراق[٢٤]. ويتم تحديد الضرر على أساس:

(١)حجم الواردات المُغرِقة وأثر هذه الواردات على السعر في السوق المحلي لمثل هذه المنتجات.

(٢) أثر هذه الواردات على المنتجين المحليين لمثل هذه المنتجات.

وفى هذا الصدد طورت منظمة التجارة منهاجية مناسبة بتحديد حد الإغراق بأقل من (٢%) أو أن يكون حجم الواردات المُغرِقة من دولة معينة أقل من (٣%) من الواردات الكلية من هذا المنتج. وإن كانت المنتجات المستوردة من الدول والتى حصتها من واردات هذا المنتج أقل من (٣%) قد تخضع لإلتزامات مقاومة الإغراق حالما يشكل الحجم الكلي للواردات من كل هذه السلع أكثر من (٧%) من كل الواردات من هذا المنتج. وتلتزم الدول المتقدمة بتقديم معالجات هيكلية قبل تطبيق إجراءات مقاومة الإغراق حال تأثير هذا الإجراء على المصالح الأساسية للأعضاء من الدول النامية[٢٥].

د) الإعانات المالية الحكومية والتزامات التعويض

فى اعتقاد الدول النامية أنه لتشجيع الصادرات وتقوية ميزان المدفوعات فإن الإعانات المالية الحكومية للمنتج القابل للتصدير تعد أمرا ضروريا. وعلى الجانب الآخر فإن الدول المتقدمة لا تشجع الصادرات المدعمة من الدول النامية مفضلة ما يعرف بالتزامات التعويض. وتتبنى اتفاقية الإعانات المالية ما يطلق عليه منهج إشارة المرور الذى يصنف الإعانة الى ثلاثة مستويات هى:

[٢٤] د. مصطفى سلامة: قواعد الجات، ص ٨٩.

[٢٥] سمير محمد عبد العزيز : التجارة العالمية و الجات ٩٤. ص ٧٢.

الإعانات الحمراء وهي الممنوعة والتي تتضمن ليس فقط إعانات التصدير بل أيضا الإعانات المتوقفة على الاستخدام المحلي للسلع المستوردة. الإعانات الصفراء وهي الموجبة لإقامة دعوى حال وقوع أي من هذه الآثار الثلاثة غير المناسبة وهي الإضرار بالصناعة المحلية لأحد الأعضاء أو الإلغاء أو الإفساد لفائدة في إطار مبادئ الجات أو الإجحاف الخطير بمصالح عضو آخر. الإعانات الخضراء وهي الإعانات غير الموجبة لإقامة دعوى وهي غير محددة وإن كانت الاتفاقية حددتها فى هذه الإعانات الثلاث: الإعانات المالية للأبحاث ومساعدة التنمية الإقليمية وإعانات معينة لتطبيق تسهيلات موجودة لمتطلبات بيئية حديثة[٢٦]. وإدراكا لأهمية الإعانات فى التنمية الاقتصادية في الدول النامية منحت الاتفاقية معاملة خاصة وتفضيلية الى حد ما لهذه الدول.

المطلب الاول: مزايا انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة:

رصدت دراسة بنك مصر[٢٧] مجموعة من الآثار الإيجابية لاتفاقية الجات الأخيرة على الدول النامية:

١- انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية:

تشير الدراسة إلى أن تخفيف الحواجز الجمركية سيؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي، وبالتالي زيادة وانتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في معظم بلدان العالم، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة التي تعاني في الوقت الراهن ركودا حادا. فالتقديرات الأولية تشير إلى زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية التي سوف تتولد عن تطبيق الاتفاقية. فإذا ما كانت هذه التقديرات صحيحة، فإن هذا يعني أن تنشيط الاقتصاد العالمي وخروج الدول الصناعية من حالة الركود التي تعانيها منذ بداية التسعينات سيعود بالفائدة على الدول النامية. حيث أن مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد

[٢٦] د. نبيل حشاد: الجات و مستقبل الاقتصاد العالمي و العربي، ص ٥٩.

[٢٧] بنك مصر - النشرة الاقتصادية - القاهرة - العددان ١ و٢ - شهر ديسمبر ١٩٩٦

الصناعية يعتبر عاملا هاما في زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية، فكلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية.

٢- زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة:

ضمت الاتفاقية الأخيرة عددا من الإجراءات، مثل الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين والإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة، والتي سوف تمكِّن لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة من النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المقدمة تدريجيا. ولكي نتفهم هذا الأمر علينا أن نتذكر الحواجز غير التعريفية التي كانت تفرضها الدول الصناعية على وارداتها خلال الفترة الأخيرة، فالدراسات تشير بوضوح إلى أنه على الرغم من قيام الدول المتقدمة الصناعية بتخفيض القيود الجمركية على وارداتها طبقا لالتزاماتها في الجات من ٤٠% في منتصف الثمانينيات إلى حوالي ٨% بعد جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) ثم إلى ٥% بعد ذلك، فإنها زادت من استخدامها للحواجز غير التعريفية، وبشكل متزايد[٢٨].

فصادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة خلال الثمانينيات خضعت للعديد من القيود غير التعريفية، التي كان أهمها التقييد الاختياري للصادرات وإجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة، وهو ما نشأ عنه ظهور عدة آثار سلبية مباشرة على نمو صادرات الدول النامية ومن ثم على قطاعاتها المنتجة لتلك السلعة التصديرية.

وتثير الدراسة التساؤل التالي: هل تؤدي الاتفاقية الأخيرة إلى الحد من القيود غير التعريفية التي اعتادت الدول المتقدمة على استخدامها في الحد من صادرات الدول النامية، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لمنتجات الأخيرة للنفاذ إلى الأسواق العالمية؟

[٢٨] عبد الفتاح الجبالي: أثر دورة الأورجواي على الاقتصاديات العربية – المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المحررين ٢١-١٩٩٥/١٢/٢٣.

وفي إجابتها على هذا التساؤل، تتوقع الدراسة من المفاوضات والاتفاقيات في الجولة الأخيرة أنها سوف تتيح وضعا أفضل نسبيا للدول النامية في النفاذ إلى الأسواق العالمية، فبالرغم من أن آمال الدول النامية لم تتحقق بالكامل، إلا أنها تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح ينبغي استغلالها. فاتفاقية المنسوجات ستتيح للدول المتقدمة إمكانية استخدام التقييد الاختياري التطوعي للصادرات حتى عام ٢٠٠٥، مع التزامها بالإلغاء التدريجي لحصص التصدير حتى يتم إلغاؤها بالكامل حتى عام ٢٠٠٥، مع زيادة تدريجية في الحصص خلال تلك الفترة. كما أسفرت اتفاقية المواد الغذائية عن التزام الدول المتقدمة بالإلغاء التدريجي للدعم المقدم منها لمزارعيها المحليين مع إلغاء الحصص المفروضة على وارداتها من اللحوم ومنتجات الألبان وتحويلها إلى تعريفات جمركية خلال ست سنوات، ثم إلغائها بعد ذلك، بالإضافة إلى فتح الباب أمام تصدير الأرز والمنتجات الزراعية إلى اليابان تدريجيا خلال ست سنوات مع استخدام اليابان التعريفة الجمركية بدلا من الحظر الإداري. وهذا ما يشكل خطوة إلى الأمام في سبيل رفع جميع القيود والحد من كل الضغوط التي تتعرض لها صادرات الدول النامية.

وما يثير قلق الدول النامية بشكل حقيقي هو عدم توصل الاتفاقية الأخيرة لآلية الحد من الإجراءات الرمادية التي استخدمتها الدول المتقدمة الصناعية خلال الثمانينات وأوائل التسعينات لحماية إنتاجها المحلي والحد من صادرات الدول النامية. فالاتفاقية أتاحت للدول إمكانية استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة، التي كانت تستخدم من جانب الدول المتقدمة في الفترة الأخيرة، ومن المتوقع أن يزداد استخدامها لها في حماية إنتاجها المحلي والحد من وارداتها من الدول النامية، وهو الأمر الذي يثير قلق الدول النامية بشكل واضح. ويحدث هذا في الوقت الذي أزالت فيه معظم الدول النامية معظم الحواجز غير الجمركية على وارداتها وبالتالي أصبحت أكثر تحررا في سياساتها التجارية الخارجية بالمقارنة بالدول المتقدمة من خلال برامج التكيف التي اتبعت خلال السبعينات والثمانينات.

وخلصت الدراسة هنا، على أنه بالرغم من أن آمال الدول النامية في تجارة عالمية أكثر تحررا لم تتحقق بالكامل في الاتفاقية الأخيرة، إلا أنها قد حصلت على التزام من الدول الصناعية

المتقدمة بالسعي نحو التحرر التدريجي بإلغاء حصص التصدير خلال فترة تتراوح بين ست وعشر سنوات، وهو ما يمكنها من النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة بدرجة أكبر، ومن ثم زيادة صادراتها، بالرغم من أن عدم وجود آلية تحد من إمكانية الدول الصناعية المتقدمة في استخدام الإجراءات الرمادية سوف يقلل من ذلك.

٣- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية:

أشارت الدراسة على أن الاتفاقية الأخيرة قد ضمت بعض البنود التي ستعمل على انتعاش الإنتاج المحلي ومنها:

١. تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج المحلي، يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة، ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول.

٢. قد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على إنتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة وبخاصة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، حيث إن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا، وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها.

٣. كما أن تحرير التجارة في الخدمات سيتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في مجالات عديدة، مثل خدمات المكاتب الاستشارية؛ فانخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية سيشجع المكاتب الاستشارية العالمية على الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب.

٤-زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية:

لا شك أن اتفاقية الجات الأخيرة ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين دول العالم، وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية. فزيادة الكفاءة لها أهمية بالغة بالنسبة للمشروعات في الدول النامية حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلية والحصول على حصة من الأسواق الخارجية، وهو ما يفرض على الدول النامية تكييف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادي وفقا لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومازال أمام السلطات الاقتصادية بالدول النامية الكثير من الإجراءات والتدابير التي ينبغي أن تتخذها في سبيل جعل وحداتها الإنتاجية أكثر كفاءة وقدرة على التنافس، الأمر الذي يعني أن عليها أن تستعد من الآن لهذا الموضوع.

المطلب الثاني: مساوئ انضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة:

رصدت الدراسة[٢٩] بعض الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الدول النامية:

أ- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية وما ينتج عنه من آثار ضارة على ميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم المحلية في الدول النامية.

ب- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج، التي تمتاز بتكلفة أقل وبجودة أفضل، مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي قد يسهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة.

[٢٩] - بنك مصر - النشرة الاقتصادية - القاهرة - العددان ١ و٢ - شهر ديسمبر ١٩٩٦

ج- تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الإتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا، وهو ما يؤدي إلى حدوث آثار سلبية عليها خاصة فيما يتعلق بقدرتها على تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.

د- تفرض الاتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات، مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

هـ- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامة في الدول النامية أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات، مما قد يكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج.

و- الصعوبة الشديدة أمام الدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تتضمن الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني، مما قد يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.

وأشارت الدراسة إلى أن الاتفاقية قد أوجدت التدابير لحماية الدول النامية، وعلى الأخص الدول الصغيرة التي يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار سنويا، وهو ما من شأنه أن يقلل من الآثار السلبية المتوقعة على الدول النامية. ومن أهم تلك التدابير:

١- إمكانية حصول الدول النامية على تعويضات جراء ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي تستوردها من الدول المتقدمة في شكل منح غذائية أو قروض ميسرة، وهذا بسبب الانخفاض التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين.

٢- الإبقاء على الحصص الكمية لصادرات المنسوجات والملابس من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، يتيح للدول الصغيرة إمكانية أكبر في نمو حصصها التصديرية من هذه المنتجات بالمقارنة بالدول النامية الأخرى، مثل كوريا والبرازيل أو بالدول الأقل نموا مثل الفلبين.

٣- تعطي الاتفاقية الأخيرة للدول الصغيرة فترة أكبر لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالاتفاقية من تخفيف الحواجز الكمية وغير الكمية، وبالتالي إمكانية أكبر في التكيف مع الأوضاع الجديدة وتعديل هياكلها الإنتاجية بالمقارنة بالدول الأخرى. فهي تعطي للدول الصغيرة فترة تزيد عن خمس سنوات وتصل إلى عشر سنوات في سبيل تنفيذ التزاماتها، وبالتالي يمكنها دعم منتجاتها التصديرية وعدم فرض إجراءات منع الإغراق في وجه منتجاتها التصديرية إلى الدول المتقدمة، وعدم الالتزام بحدود الرسوم الجمركية على وارداتها من الدول الأخرى خلال فترة أكبر.

وفي إطار دراسة الآثار المتوقعة لاتفاقيات جولة أورجواي على الدول النامية، قام صندوق النقد الدولي بإجراء دراسة في هذا المجال. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الجات سوف تزيد من إمكانيات النمو في الدول النامية - خاصة تلك التي تتبنى سياسات تجارية تتسم بالانفتاح - نتيجة لإتمام جولة أورجواي بنجاح.

وتشير الدراسة إلى أن الاتفاقية قد تضمنت عنصرين مهمين هما: التخفيض المقرر للإعانات الزراعية وإخضاع التدابير غير الجمركية للتعريفات ومنها بوجه خاص حماية القطاعات الزراعية. وقد قدمت للدول النامية حرية في تدريج التغييرات اللازمة، أما البلدان الفقيرة فقد استثنيت عموما. وترى الدراسة أن أثر جولة أورجواي على أسعار السلع الزراعية في العديد من الدول النامية سوف يكون كبيرا؛ فالصادرات الزراعية تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي الصادرات لعدد من البلدان منفردة، على الرغم من أن المنتجات الزراعية لا تشكل سوى ١٣% من الصادرات السلعية غير النفطية لجميع البلدان النامية، أما حصيلة الصادرات من المنتجات الاستوائية الزراعية فتشكل أكثر من ٥٠% من حصيلة الصادرات لنصف عدد البلدان النامية.

لم تتبع الدول النامية سياسات حمائية خاصة بالقطاع الزراعي باستثناء بعض الدول الكبيرة المصدرة للغذاء خاصة في أمريكا اللاتينية، وفي المقابل قيدت معظم البلاد الصناعية دخول منتجات الدول النامية إلى أسواقها، كما دعمت الأسعار المحلية التي أدت إلى إيجاد فائض في

الإنتاج، بما ترتب عنه انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي تقليص حصة البلدان النامية من الإنتاج الزراعي العالمي والتجارة العالمية في الزراعة. وكذلك أدى انخفاض الإنتاج الزراعي داخل البلدان النامية إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن، ليزداد الطلب على الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل أدى إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية.

وترى الدراسة أنه من المحتمل أن تستفيد البلدان النامية عموما من تحرير التجارة الزراعية حيث يفضي تقليص أو إنهاء الحماية ونظم دعم الأسعار في البلدان الصناعية إلى تشجيع إنتاج الغذاء في البلدان النامية التي يتمتع عدد منها بميز نسبية في الإنتاج الزراعي، وإن كانت البلدان التي تحصل على أغذية مدعومة نتيجة وجود فائض إنتاجي في البلدان الصناعية قد تخسر في المدى القصير. أما في تجارة المنتجات والملبوسات التي تشكل الصادرات الصناعية الرئيسية لبلدان عديدة فإنها سوف تستفيد أيضا من إنهاء نظم حصص الاستيراد والممارسات التمييزية.

إن المنافع الصافية التي سوف تعود على البلدان النامية تتوقف على فرص نفاذ منتجاتها إلى أسواق البلدان الصناعية، وإنهاء التفضيلات التجارية، وعلى مدى تأثر جوانب الكفاءة والتوزيع في اقتصادياتها بالتغييرات في الأسعار النسبية، خاصة في قطاع الزراعة، بعد الانخفاض التدريجي لأنواع الدعم وغيره من أشكال التدخل في الأسواق على مدار فترة تتراوح بين ٥-٢٠ سنة.

وتتوقع الدراسة ارتفاع الأسعار العالمية لبعض المنتجات الغذائية مثل القمح والزيوت والسكر الزيوت النباتية ومنتجات الألبان - باعتبارها منتجات محمية حاليا بقوة في البلدان الصناعية - لأن التحرير الذي نصت عليه الاتفاقية في مختلف القطاعات قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في البلدان الصناعية، وهو ما قد يؤثر إيجابيا على البلدان النامية المصدرة الصافية للمنتجات الغذائية، وقد تتأثر بعض البلدان النامية سلبيا بانتهاء بعض التفضيلات التجارية وهبوط معدلات التبادل التجاري وتزايد حقوق الملكية الفكرية. ولكن من المحتمل أن تكون المنافع الناجمة عن فتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية وعن مكاسب الكفاءة أكبر من النتائج المترتبة على هذه الآثار السلبية على المدى المتوسط والطويل. وسوف

يتأثر أيضا الدخل النسبي في الريف والمدن، وسوف يتوقف أثر ذلك على البطالة في المدن، وعلى درجة الحماية السابقة للصناعة التحويلية، وعلى مدى استجابة الأجور للتغييرات في الأسعار الزراعية.

إن الأثر النهائي لجولة أورجواي سوف يتوقف على مكاسب الإنتاجية في قطاعات عديدة، وهي المكاسب التي تنجم عن تحقيق وفورات الحجم وتحويل التقنية نتيجة لتزايد التشابك العالمي وأثر تزايد التجارة على الاستثمار بعد توسع الأسواق. ويتوقع أن يزداد الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية الأعضاء في الاتفاقية تبعا لزيادة الثقة. ومن الصعب تقدير الآثار العامة الناجمة عن جميع هذه العوامل.

وتشير الدراسات التي أجريت لقياس أثر الجولة، ركزت عموما على المكاسب الثابتة للاتفاقية، ولذلك فإنها قد تقلل من حجم أثرها الكامل. وتفيد الدراسة الوحيدة التي توفر تقديرات منفصلة للبلدان النامية، بأن التطبيق الكامل للفصل الأخير من الاتفاقية يمكن أن يزيد دخل البلدان النامية بأكثر من ٧٠ مليار دولار وذلك إلى غاية عام ٢٠٠٢.

ويظهر من خلاصة الدراسات السابقة أن معظم الفوائد سوف تعود على الدول المتقدمة بينما لن تستفيد الدول النامية إلا القليل.

وقد اختلفت الآراء حول أثر نتائج جولة أورجواي على اقتصاديات الدول النامية؛ ففي حين يرى البعض أنه سيكون لها انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول النامية، يرى البعض الآخر أن للاتفاقية انعكاسات إيجابية. فبالنسبة لوجهة النظر التي ترى أن للاتفاقية انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول النامية فإنها ترجع ذلك إلى الأسباب الآتية:

١- تضمنت الاتفاقية خفض الدعم الذي تقدمه الدول لإنتاجها من المحصولات الزراعية تدريجيا، وباعتبار أن العديد من الدول النامية تستورد أغلب احتياجاتها من المنتجات الزراعية والغذائية، فإن تكلفة وارداتها من تلك المنتجات سوف ترتفع، ومن ثم سوف يتأثر الميزان التجاري لتلك الدول سلبيا، وسوف يؤدي ذلك إلى خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية مثل التي

٢- عانتها بعض الدول عند تطبيق برامج التكيف والتثبيت التي طبقتها بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

٣- إن نتائج جولة أورجواي سوف تقلص من التفضيلات التي منحتها الجات -لاسيما في جولة طوكيو وفي اتفاقية لومي- للدول النامية وبخاصة للدول منخفضة الدخل، باعتبارها دولا تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومازالت في مرحلة النمو الاقتصادي، ومن ثم سوف تكون هذه الدول في موقف تنافسي ضعيف في مجال التجارة الدولية وسوف يؤثر ذلك في اقتصادياتها تأثيرا سلبيا.

وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن ما تم التوصل إليه في اتفاقيات جولة أورجواي من حماية لحقوق الملكية الفكرية سوف تستفيد منه الدول النامية من حيث تحويل التقنية إليها، إلا أن أصحاب الرأي المعارض أو الذين يرون أن الاتفاقية لها أثر سلبي على اقتصاديات الدول النامية يشككون في تحويل التقنية إلى الدول النامية وبالتالي فإن الاستفادة في هذا المجال سوف تنصب على الدول المتقدمة فقط.

وهناك آراء تعضد أهمية المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للدول النامية، وترى أن نتائج جولة أورجواي ستفيد الدول النامية وخصوصا على المدى الطويل. وفي هذا الإطار توصلت الدراسة التي أعدتها سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة إلى نتائج، تنفي حجة أن الدول النامية سوف تتضرر من إلغاء نظام التفضيلات العام واتفاقية لومي، حيث أن المزايا التفضيلية التي تتمتع بها الدول النامية منخفضة الدخل من اتفاقية لومي كانت محدودة للغاية، وأن نظام التفضيلات العام واتفاقية لومي لا يتسمان بالاستقرار، بالإضافة إلى كثرة الشروط. واستنتجت الدراسة أيضا، أن التخفيضات الجمركية التي طبقتها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية لا تختلف عنها بالنسبة للدول الأخرى. كما أوضحت أن جميع الدول التي اشتركت في جولة أورجواي من شأنها إصلاح نظام التجارة الدولية بما يعود بالفائدة على الجميع.

وأوضحت الدراسة أن نتائج جولة أورجواي سوف تؤدي إلى استفادة جميع الدول المشاركة في الاتفاقية استفادة مباشرة واستفادة غير مباشرة، ويجب أن يؤخذ في الحسبان الآثار أو

الاستفادة غير المباشرة التي سوف تجنيها الدول النامية من تحرير التجارة الدولية، وتتمثل أهمها في زيادة درجة المنافسة في التجارة الدولية، ومن ثم سوف تعمل الدول النامية على تحسين مستوى إنتاجها واستغلال الموارد المتاحة لديها أفضل استغلال ممكن. وبالتالي يؤدي ذلك إلى رفع الكفاءة الإنتاجية، وهو ما ينعكس إيجابيا على الناتج القومي الإجمالي، ومن ثم على مستوى معيشة الأفراد.

-الاعتراضات على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

يحضر فى أذهان الكثير المشهد الذي حدث في الإجتماع الوزاري الذي انعقد في مدينة سياتل الأميركية فى أول ديسمبر ١٩٩٩ عندما تفجرت الإحتجاجات التي شارك فيها أكثر من ٥٠ ألف شخص وفشل الإجتماع وما يتصوره الكثيرون بأن المنظمة العالمية للتجارة هي الغول الذي تسعى من خلاله الدول المتقدمة الكبرى إلى سحق الفقراء والدول النامية. وبالتالى فإن هؤلاء المحتجين هم الحارس والمدافع الأمين عن مصالح العالم النامي الذي نحن جزء منه. لكن الأمر مختلف حقيقة عن ذلك ولا نقول ذلك من باب الدفاع عن المنظمة لأنها لم تبلغ حد الكمال بعد ولن تبلغه. بل يعتريها الكثير من الخلل كما ذكر أمينها العام مايك مور من حيث أنها تبحث عن حلول لتحسين صنع القرارات بها فهي في حاجة إلى مزيد من الشفافية في أدائها بدءا من قواعد الإنضمام إليها وصولا إلى إدارتها للعلاقات التجارية الدولية، وهي العلاقات التي تحتاج إلى إصلاح يحد من الإزدياد السريع في معدلات المبادلات التجارية غير المنتجة، ويوفر فرصا أفضل للدول النامية، وفي نفس الوقت حل التناقض بين إزالة الحواجز وتقريب المسافات على صعيد إنتقال السلع والأموال والخدمات والمعلومات وفرض مزيد من العقبات أمام انتقال البشر وغير ذلك[٣٠] .

ونشير في البداية أنه كان لهذه الإحتجاجات بلا شك أثر على المجتمعين من قبيل توتير أعصابهم أو ما شاكل ذلك. لكنها لم تكن السبب وراء فشل الإجتماع. لأن هذا الفشل يرجع فى المقام الأول إلى الخلافات العميقة بين العناصر الفاعلة من أعضائها. فالولايات المتحدة وبعض المصدرين للمنتجات الزراعية يختلفون مع أوروبا حول الدعم الزراعي. إذ في الوقت الذي

[٣٠] د. مصطفى سلامة حسين: ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام ، ص ١٩١- ١٩٤.

تطالب فيه الولايات المتحدة بتحرير التجارة الدولية من القيود مثل الجمارك وإجراءات الحماية وصعوبات انتقال البضائع، فإنها تصدر قراراتها بمنع دخول بعض السلع الأجنبية حماية لمنتجاتها. ولعل أبرز مثال على ذلك هو منعها بعض المنتجات الغذائية الفرنسية مثل الجبن بدعوى عدم مطابقتها للمعايير الصحية الأميركية، مع ما تعتز به فرنسا من جودة لهذه السلع وإقبال الأميركيين عليها بإعجاب شديد. هذا في الوقت الذي يرفض فيه الأوروبيون التخلي عن دعم المزارعين والصادرات الزراعية أو اتخاذ خطوة جادة نحو تحرير تجارة السلع الزراعية.

ومن جهة أخرى تطالب اليابان والبرازيل الولايات المتحدة بتعديل قوانين الإغراق المعمول بها عندها وقبول وارداتها من الصلب. وبينما تتفق الولايات المتحدة وأوروبا على أنه يتعين على الدول النامية التدقيق والتشديد فى قواعد حماية الملكية الفكرية لبعض المنتجات مثل الأفلام تبرز في ذلك ضرورة حماية الثقافة والتراث والهوية وهو ما يعد مطلبا تصر عليه فرنسا. كما ثبت أن الولايات المتحدة تعمد من خلال منظمة التجارة إلى خلط الأوراق والاختصاصات بمحاولة إدخالها معايير للعمل وهو ما تتصدى له الدول النامية بشدة على اعتبار أن ذلك الأمر لا يقع في نطاق اختصاص المنظمة، بل هو عمل من أعمال السيادة وترعاه منظمة العمل الدولية. وأن اختلاف المفاهيم بالنسبة لمعايير العمل ومستوى الدخول ترتبط باعتبارات محلية محضة وليست دولية وغير ذلك من الخلافات الحادة.

- أصناف المعترضين على المنظمة العالمية للتجارة

نعود هنا إلى السؤال المطروح والذي يجب الوقوف عنده طويلا لأهميته البالغة. وهو هل كان المحتجون ضد إجتماع المنظمة العالمية للتجارة في سياتل وضد كل شكل من أشكال العولمة مثل إحتجاجاتهم على إجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي في واشنطن في منتصف ابريل ٢٠٠٠ وكل ما شابه هذه الإجتماعات، وربما يكون أحدثها إجتماع الثمانية الكبار فى جنوه الإيطالية وما حدث فيه من أعمال عنف، يدافعون عن مصالح الدول النامية ؟

الجواب على السؤال يكون بتصنيف المنظمات والحركات التى حركت وشاركت في المظاهرات إلى ثلاث مجموعات[٣١] :

[٣١] ناهد كيرماني: " جولة الأرجواي و تنشيط النظام التجاري العالمي" مجلة التمويل و التنمية، ١٩٨٩، ٦-٨.

الأولى تضم منظمات يمينية محافظة (أميركية فى الأساس) ترفض العولمة لسببين أحدهما يتعارض مع مصالح الدول النامية ، وهو أن العولمة تُحمِل الولايات المتحدة تكلفة لا مبرر لها . وإن كان العنصر الذي تركز عليه هذه المنظمات أكثر هو أن العولمة تفرض إلتزامات على أميركا تتعارض مع سيادتها الوطنية وتقود الى التفريط في هذه السيادة. وهذا عنصر يخصهم أكثر مما يخصنا. ولذلك فإن تعارض أطروحات هذه المجموعة مع مصالحنا أقل منه في حالة المجموعة الثانية التي تضم اتحادات العمال والمنظمات الزراعية الأميركية وبعض النقابات الكندية وعناصر يسارية تجتمع على رفض فتح أسواق بلادها أمام المنتجات الأجنبية لأنها ستكون على حساب العمال الوطنيين وفرص العمل المتاحة لهم من ناحية، وضد مصالح المنتجين الزراعيين من ناحية أخرى. وتطالب هذه المنظمات باتخاذ تدابير أكثر صرامة بشأن شروط التجارة فى سائر أنحاء العالم ولا سيما الاستثمارات في الدول النامية التي تقل فيها أجور العمال، بل وتنتقد اتجاه صندوق النقد والبنك الدوليين لتشجيع هذه الدول على تطوير صناعات موجهة للتصدير لأنها تؤثر على فرص العمل فى الدول المتقدمة. وهذا احتجاج واضح وصريح موجه ضد الدول النامية وشعوبها. ومع ذلك تحتفي بعض الدول النامية بأصحابه وتشيد بهم ! فهؤلاء معادون للشركات الكبرى متعددة الجنسية ، ولكن لماذا؟

هم ضدها لأنها تحصل على مواد خام أقل سعرا من الدول النامية وتستخدم عمالة أرخص أجرا لانتاج سلع تباع في الدول المتقدمة بأسعار أدنى من المنتجات المحلية في هذه الدول، مما يؤثر سلبا على العاملين فيها. وهم ينتقدون زيادة استثمارات الشركات الأميركية في الخارج لأنها تحول دون خلق مزيد من فرص العمل التي تترتب على توجيه هذه الإستثمارات إلى الداخل. والواقع أن منظمات هذه المجموعة الثانية - التي تمثل الثقل الأكبر بين معارضى العولمة - تدافع عن مصالح غربية شديدة الأنانية ومناقضة لمصالح البلدان النامية. وأكثر من ذلك تضم هذه المجموعة منظمات لحماية البيئة تعتبر البلدان النامية بؤرة قذارة وتندد بالمنظمة العالمية للتجارة لأنها توفر فرصا لدخول سلع لا تتمتع بالمواصفات البيئية والصحية السليمة الى

أسواق الدول المتقدمة التي قطعت شوطا كبيرا في اتجاه حماية بيئتها. ومع ذلك تدعي هذه المنظمات نبل المقاصد والحرص على العدالة العالمية.

والمجموعة الثالثة يمكن أن تنسجم أطروحات جزء فحسب من منظماتها مع ظروفنا وهي المنظمات التي تظاهر أعضاؤها ضد العولمة دفاعا عن مصالحنا كدول نامية، ولكنها لا تمثل سوى أقلية. وأهمها تلك التي تطالب بإسقاط الديون لأنها تثقل كاهل الدول الأكثر فقرا. وهناك أيضا جماعات ومنظمات لا صلة البتة لنا باحتجاجاتها على العولمة . غير أن مواقفها تضر الجميع، ولا سيما الفوضويين الجدد الذين يعادون العولمة معتبرين أنها نوع من الهيمنة المركزية التي هي محور رفضهم. فهم ضد كل هيمنة بما في ذلك هيمنة الحكومات التي لا يقبلونها دون تمييز بين حكومات شمولية وأخرى ديمقراطية. كما أنها في النهاية احتجاجات عشوائية لا تقدم بدائل، وتحظى ببعض التعاطف من قطاعات شعبية في بعض الأحيان لأنها ترفع شعارات جذابة حتى وإن كانت خالية من المضمون مثل (البشر قبل الربح).كما أن استخدام هذه المنظمات العنف واعتداءها على رموز لها مكانتها عند الكثيرين مثلما شوه المتظاهرون فى بريطانيا فى اضطرابات الأول من مايو ٢٠٠٠ رأس تمثال رئيس الوزراء البريطانى الأسبق ونستون تشرشل واعتداء المتظاهرين على النصب التذكاري للجندي المجهول[٣٢] ، فإن كل ذلك يجعل هذه المنظمات تقابل بسخط من الرأي العام فى كثير من الأحيان.

وأخيرا فقد سبقت الإشارة الى أن منظمة التجارة بها عوامل نقص وبحاجة هي والنظام العالمي الى إصلاح. فهل يتم الإصلاح عن بعد بمجرد التعاطف مع هذه الإحتجاجات أم أن الإصلاح يحتاج إلى القيام بدور مؤثر وفعال داخل مثل هذه المنظمة التي توفر الفرصة للدول النامية في ذلك ؟ ويتطلب ذلك من هذه الدول التبكير بالانضمام اليها والتأثير عليها من داخلها من خلال ما توفره آلية التصويت واتخاذ القرارات داخلها لأن التصويت داخلها يقوم على قاعدة صوت لكل عضو مهما كان حجمه. وعلى التنسيق بين الدول النامية وتكاتف الجهود بينها

[٣٢] راغدة درغام: " الصراع بين العولمة و المنظمات الإنسانية " جريدة الحياة، عدد ٨٤٥٧، ٧ ماي ٢٠٠٠.

خلاصة الفصل

من كل ما سبق و على الرغم مما يتبادر للملاحظ فالدول النامية ليست الطرف الضعيف . حيث إن ما لديها من امكانيات لو أحسِن استثمارها لجعل لها ثقلا فى مفاوضات المنظمة. فعلى هذه الدول ضرورة التشاور والتكتل والتنسيق بين جهودها وخاصة أنها باتت تتمتع بثقل عددي رصين، وإن كان بسبب عدم توافر الامكانات المادية والبشرية فان ١٢ دولة فقط منها لها مكاتب تمثيل في جنيف وهو ما يلقي على كاهل هذه المكاتب مسؤولية التعاون مع غيرها.

كما أن على هذه الدول أن ترتفع بمستوى الأداء وجودة التصنيع والانتاج حتى يكون لها مكان وسط هذا التنافس الضاري، ويمكن تحقيق ذلك بالتكامل بينها والتركيز على المنتجات التي يمكن أن يكون لها فيها ميزة نسبية وتستطيع التفوق فيها.

وعلى العالم العربي على وجه خاص مسؤولية ضخمة إزاء شعوبه. إذ لا تنقصه كما الموارد والثروات الطبيعية والبشرية إنما ينقصه أمر واحد هو: المزيج من الثقة فى النفس وفي الغير ، مع نظرة مستقبلية تتجاوز الطموحات الشخصية والتطلعات الفردية والمصالح القريبة ،وتسعى إلى ترجمة الآمال والأماني إلى واقع تعيشه الشعوب فى عصر لا مكان فيه للضعيف أو المستبد . مما يعنى ضرورة التلاقي

والتشاور على مستوى القمة وتنفيذ الاتفاقيات الراكدة، وما أكثرها وقيام السوق العربية المشتركة وتشجيع التبادل التجاري بين الدول النامية. فمن المفارقات مثلا أن يكون التبادل التجاري بين الجزائر و مصر لا يتجاوز ٣٣ مليون دولار في الوقت الذي بلغت فيه تجارتهما الخارجية ٤٦ مليار دولار!![٣٣]

[٣٣] ندوة الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة . ص ٣٦٧.

الفصل الثالث

انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

الفصل الثالث:

انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد

بعد ان تعرفنا على انعكاسات الانضمام للمنضمة على البلدان النامية و كيف أنها تؤثر ايجابيا و احيانا أخرى سلبيا على الاقتصاد و التجارة ،نتناول في هذا الفصل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة مفصلين مزايا و مساوئ هذا الانضمام الذي أصبح في نظر الكثيرين قاب قوسين.
و سنعالج هذا الانضمام في مبحثين :
نتناول في اولهما الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر و التي تؤ هلها للانضمام الى المنظمة و هل هي كافية؟
اما المبحث الثاني فندرس فيه آثار الانضمام الايجابية و السلبية لنحاول تلمس نتائج الانضمام و انعكاساته على الاقتصاد الوطني

المبحث الأول:خطوات الجزائر في مسار الاصلاح الاقتصادي

للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة نتائج إيجابية و سلبية، فإذا كان يسمح للدول بتحضير استراتيجيات تجارية جديدة في محيط مستقر، وينعكس إيجابيا على الدول المتقدمة لأنها تملك مقومات هذا النجاح من تحرير للتجارة و جودة المنتجات و قدرة على المنافسة، إلا أن الانضمام يمكن أن يحدث أثرا سلبيا على الدول النامية – و الجزائر واحدة منها- لضعف بنيتها الاقتصادية مما يجعلها غير قادرة على الصمود في وجه المنافسة العالمية و بالتالي تفشل في

الدفاع عن مصالحها الاقتصادية و رغم أن الجزائر حققت نتائج إيجابية في تخفيض عجز الموازنة العامة و ميزان المدفوعات، كما حدثت كثيرا من منظوماتها القانونية لتحرير التجارة

الخارجية إلا أن من الحكمة تحضير سياسة تجارية مرنة و جو اقتصادي مناسب لإتمام انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة دون إحداث زلزال اجتماعي لذلك رأينا إلقاء نظرة بانورامية على واقع الاقتصاد الجزائري و مدى استعداد الجزائر لدخول حظيرة المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري:

عانت الجزائر في ثمانينات القرن المنصرم من أزمة اقتصادية حادة نتيجة انخفاض

أسعار النفط في بلد تمثل فيه المحروقات ٩٥ بالمئة من عائدات الصادرات بالعملة الصعبة، وبدت نتائج الأزمة واضحة في العجز في الموازنة العامة، وعدم التمكن من تحقيق نسب معتبرة من الناتج الإجمالي و فاقم هذا الوضع حالة الركود و كثرة النفقات العسكرية و الأمنية وواصلت الدولة عملية التمويل عن طريق زيادة طبع النقود مما زاد من حدة التضخم، إضافة إلى المشاكل المزمنة كالبطالة، مما أجبر الجزائر على طلب إعادة جدولة ديونها من نادي باريس الذي فرض عليها الاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي كشرط مسبق لجدولة الديون.

فكان لكل من المؤسستين شروطها نوجزها فيما يلي:

سياسة التثبيت الاقتصادي كما اقترحها صندوق النقد الدولي:١-

وفيها النقاط التالية:

- تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي.
- زيادة أسعار مواد الطاقة.
- عدم التزام الدولة بتوظيف المتخرجين الجدد و ترك ذلك لقانون العرض و الطلب.
- عدم دخول الدولة مجالات الاستثمار التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها.

- رفع فئات بعض الضرائب مع تجميد أجور الموظفين.
- التخلص من سياسة الدعم الاقتصادي عن طريق موازنة الدولة.
- تخفيض القيمة الخارجية للعملة.
- تحرير التجارة الخارجية.

- إلغاء الرقابة على الصرف.
- زيادة أسعار الفائدة الدائنة و المدينة.
- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي لا تعدل خلال فترة تطبيق البرنامج.
- إنشاء أسواق مالية و تحرير التعامل فيها.

٢- سياسة التصحيح الهيكلي كما اقترحها صندوق النقد الدولي:

- تحرير الأسعار.
- نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.
- حرية التجارة و التحول نحو التصدير.
- تخفيض سعر صرف العملة المحلية.
- إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية.
- خفض الرسوم على الواردات.
- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات.
- التخلي عن حماية الصناعة المحلية.
- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.

و الحقيقة أن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إلا امتدادا للإتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

في عملية تقويمية لنتائج الاتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي نجد أن الجزائر حققت العديد من الأمور الإيجابية، فحلت و عرضت عدّة مؤسسات عمومية للبيع كما بوشر في عملية تطهير البنوك التجارية، و تحررت أسعار المدخولات الزراعية و مواد البناء و رفعت أسعار

المواد الغذائية المدعمّة. كما قامت الجزائر بتحرير واسع للأسعار، إذ حررت عمليتي التسويق و التوزيع و أحدثت زيادة ملموسة في أسعار المرافق العامة.

و في المجال النقدي شهد قيمة الصرف الدينارالجزائري تخفيضا كبيرا كما بدئ العمل بسوق الصرف بين البنوك ١٩٩٥.

المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية:

ويعد تحرير التجارة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها اتفاقية الجات و المنظمة العالمية للتجارة، و لقد سعت الجزائر جاهدة لتحرير تجارتها فكانت أول بوادره سنة ١٩٩٠ حيث بدّل البرنامج الشامل للاستيراد بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك مباشرة. ولقد كان لهذا التحرير نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني نتيجة التطبيقات العشوائية و انخفاض عائدات العملة الصعبة، وبين ٩٢ و ١٩٩٤ عادت الدولة لمراقبة التجارة الخارجية، و لكن هذا الأمر لم يدم طويلا نتيجة اتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في أفريل ١٩٩٤ المتضمن برنامج التصحيح الهيكلي حيث وضع هذا الأخير شروطا لإعادة جدولة الديون الجزائرية، و كانت كالتالي:

- تخفيض العملة الصعبة.
- تحرير التجارة الخارجية.
- الانضمام إلى منظمات عالمية.
- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا.
- تقليص العجز الميزاني.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

أسس تحرير التجارة الخارجية:١-

إذا كانت الغاية من تحرير التجارة الخارجية هي توزيع المبادلات مع تنويع في الصادرات على المدى المتوسط و الطويل إضافة إلى رفع قدرة الإنتاج الصناعي و الفلاحي ليكون مؤهلا كمّا و كيفا للتنافس،فإن لعملية تحرير التجارة الخارجية أسسا لا تكون إلا بها نوجزها في نقاط ثلاث:

الخوصصة:١-١

إن اقتصاد السوق يقتضي ضرورة تحوّل الدولة من متدخل إلى متفرج على النشاط الاقتصادي، فعليها أن تنسحب متنازلة عن التسيير و الاحتكار.

و قد حاولت الجزائر تفعيل الخوصصة فيها بسن قوانين عديدة،و استحداث جهازين مكلفين بهذه العملية هما:

المجلس الوطني لمساهمات الدولة و المجلس الوطني للخوصصة.

إلاّ أن عملية الخوصصة لم تلق النجاح المتوقع لها نتيجة العوامل التالية:

- الحالة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر.
- عدم اقتناع النقابة بجدوى الخوصصة.
- عدم وجود سوق مالي فعلي.
- كثرة الإجراءات الإدارية و البيروقراطية.

تشجيع الاستثمار:١-٢

صدرت في الجزائر عدّة مراسيم لترقية الاستثمار ابتداء من سنة ١٩٩٣ و كذلك الصادر في ٢٠٠١، و أهم ما جاءت به المراسيم المتتالية إلغاء التمييز بين المستثمر العام و الخاص و كذلك بين الوطني و الأجنبي، مع الحدّ من تدخل الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية الجمركية و المالية، مع ضمان حرّية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة. ولقد وفرت الجزائر كافة الشروط لجلب الاستثمارات من حيث الموارد الطبيعية و الإمكانات البشرية، و كذلك من حيث مجموعة من القوانين التي سنّت لأجل توفير مناخ جديد للاستثمار.

الشراكة:١-٣

لعلّ الرغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هو أهم وجه من وجوه الشراكة التي تنوي الجزائر إنجازها،

و على الرغم من بعض المخاطر التي لا مهرب منها و الناتجة عن هذه الشراكة إلاّ أن الجزائر تبتغي من وراء ذلك تحقيق المنافع التالية:

- جلب الاستثمار الأجنبي.

- فتح المجال للاستثمار خارج المحروقات.
- تحديث الاقتصاد الجزائري.
- التخفيف من الضغوط الاقتصادية على الجزائر.
- تحرير الخدمات.
- توفير سلع جيّدة بتكلفة قليلة.

واقع التجارة الخارجية الجزائرية٢ -

سجلت النتائج العامة في مجال التبادلات الخارجية للجزائر في سنة ٢٠٠٥ فائقا في الميزان التجاري حدد ب ٢٤,٣٥ مليار دولار امريكي.

ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ تم تسجيل الزيادة في الصادرات ب: ٣٨,٣٨% أي حجم تغطية الواردات للصادرات وصل الى ٢٢١% سنة ٢٠٠٥ مقابل ١٧٥% في سنة ٢٠٠

	٢٠٠٤		٢٠٠٥		القيمة بالملايين
	دينار	دولار	دينار	دولار	نسبة التطور بالدولار
الواردات	١٣١٩١٥٨	١٨٣٠٨	١٤٧٠٦٧٦	٢٠٠٤٤	٩,٤٨
الصادرات	٢٣١١٧٩٦	٣٢٠٨٣	٣٢٥٦٧٠٢	٤٤٣٩٥	٣٨,٣٨
الميزان التجاري	٩٩٢٦٣٨	١٣٧٧٥	١٧٨٦٠٢٦	٢٤٣٥١	٧٦,٧٨
نسبة التغطية	١٧٥		٢٢١		

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات

شكل التبادلات الخارجية:٢-١

الاستيراد:٢-١-١

ارتفعت الواردات الجزائرية خلال سنة ٢٠٠٥ الى ٢٠,٠٤ مليار دولار أمريكي أي مايعادل ٩,٤٨% من الزيادة مقارنة بسنة ٢٠٠٤ حيث يتم تقسيمها الى مجموعة منتوجات مرتفعة بالنسبة للمجموعة العامة للمواد ماعدا المواد الاستهلاكية التي حققت انخفاضا طفيفا قدر ب: ٠,٧٥ % اذ الجدول في الاسفل يترجم مدى تفوق المنتوجات الخاصة بالتجهيزانتقل من (٤٢,٥٠ %) من

مجموع الاستيراد الذي انتقل من ٧,٣١ مليار دولار أمريكي الى ٨,٥٢ مليار دولار أمريكي في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ارتفاع انتهى عند ١٦,٥١ % .

	٢٠٠٤		٢٠٠٥		
	القيمة	**%**	**القيمة**	**%**	**التطور**
مواد غذائية	٣٥٩٧	١٩,٦٥	٣٧٥٠	١٧,٨١	-٠,٧٥
وسائل الإنتاج	٤٦٠٢	٢٥,١٤	٤٩٠٦	٢٤,٤٨	٦,٦١
وسائل التجهيز	٧٣١٢	٣٩,٩٤	٨٥١٩	٤٢,٥٠	١٦,٥١
الاستهلاك الغير غذائي	٢٧٩٧	١٥,٢٨	٣٠٤٩	١٥,٢١	٩,٠١
المجمـــــوع العام	١٨٣٠٨	١٠٠,٠٠	٢٠٠٤٤	١٠٠,٠٠	٩,٤٨

مست الزيادات أيضا قطاع وسائل الانتاج ٦,٦١ % وكذا مواد الاستهلاك غير الغذائية ب: ٩,٠١ %.

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات

تحليل المنتوجات الاساسية في شكل مصنف الى مجموعات انتاج يظهر ما يلي

مجال وسائل التجهيز: ا)

وتشتمل هذه المجموعة على : وسائل النقل/ الاشخاص و العتاد/ الاتصالات السلكية واللاسلكية و الصناعات (الخفيفة).

وكذا المواد الموجهة أساسا لتشغيل وتحريك الانتاج والتي تقدر ب:٢٤,٤٨ % من الواردات وهي مكونة أساسا من مواد البناء (من خشب واسمنت) وكذا مواد الزيتون المستعملة في الصناعات الغذائية.

مجموعة المواد الغذائية : ب)

تستمر هذه المجموعة في احتكار المكانة الاهم في مجموعات الواردات اذا لاتزال تمثل المرتبة الثالثة بنسبة ١٧,٨١ % محققة حجم ٣,٦ مليار دولار أمريكي سنويا مقارنة بسنة ٢٠٠٤ سجلت هذه المجموعة انخفاضا طفيفا ٠,٧٥ % أي مايعادل ٢٧ مليون دولار أمريكي في القيمة المطلقة.

المواد الاستهلاكية غير الغذائية ج)

- تأتي هذه المجموعة في المرتبة الاخيرة من حيث الواردات لسنة ٢٠٠٥ بنسبة ١٥,٢١ % أي مايعادل قيمة ٣,٠٥ مليار دولار أمريكي من حيث القيمة المطلقة فان واردات هذه المجموعة وبشكل عام حققت٢٢٥ مليون دولار أمريكي أي حجم ٩,٠١ %.

الصادرات:٢-١-٢

تستمر الصادرات في مجال المحروقات أهم حركة يعرفها القطاع اهم مبيعاتنا في الخارج سنة ٢٠٠٥ بحجم عام يقدر ب:٩٧/٩٦ %.

رغم ان نفس القطاع حقق ارتفاعا بنسبة ٣٨,٩٣ % سنة ٢٠٠٥ مقارنة بسنة ٢٠٠٤ ارتفاع يبرره سعر البترول الذي تجاوز سعره كل التوقعات في السنة الماضية ٢٠٠٥.

الصادرات خارج المحروقات:

تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية بنسبة لا تتجاوز ٢,٠٤ % من الحجم العام للصادرات أي مايعادل قيمة ٩٠٧ مليون دولار أمريكي،و هذا لم يمنع من أنها حققت ارتفاعا بنسبة ١٦,٣ % مقارنة بسنة ٢٠٠٤.

تسمى المواد الاساسية المصدرة خارج المحروقات – بمجموعة النصف منتوجات – والتي تمثل حصة ١,٤٧ % من القيمة العامة للصادرات أي مايعادل ٦٥١ مليون دولار أمريكي.

أما مجموعة المنتوجات الخام فهي تأتي في المرتبة الثانية بحصة ٠,٣٠ % أي مايعادل ١٣٤ مليون دولار أمريكي يليها مجموعة "المواد الغذائية" بنسبة ٠,١٥ % أي مايعادل ٦٧ مليون دولار أمريكي.

ومجموعة التجهيز الصناعي بحصة ٠,٠٨ % أي مايعادل ٣٦ مليون دولار أمريكي.

وتصنف مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية في المرتبة الاخيرة بحصة ٠,٠٤ % أي مايقابل ١٩ مليون دولار أمريكي.

تصنيف الواردات حسب شكل التمويل:٢-٢

مولت الواردات المسجلة لسنة ٢٠٠٥ أساسا بشكل مباشر (السيولة) بنسبة ٨٠,٨١ %أي ب ١٦,٢٠ مليار دولار أمريكي، مسجلة بذلك ارتفاعا وصل الى ٨,٥٧ % مقارنة بسنة ٢٠٠٤.

أما القروض فقد قامت بتمويل ١٠,١١ % من الحجم العام للواردات بارتفاع نسبته الى ٣,٩٥ % (بما أن القيمة انتقلت من ١,٩٥ مليار دولار أمريكي الى ٢,٠٣ مليار دولار أمريكي.

وباقي الواردات فقد تم تمويلها اما عن طريق حسابات العملة الصعبة الخاصة وبدون تحويل مالي بنسبة ٥,٠٥ % و ٤,٠٣ % بقيمة مطلقة ١٠١٢ مليون دولار أمريكي و ٨٠٨ مليون دولار أمريكي حققت ارتفاعات بالنسبة لسنة ٢٠٠٤ ب ٤٩,٤٨ % و ٥,٩٠ %.

	٢٠٠٤		٢٠٠٥		
نوع التمويل	بمليون دولار	النسبة	بمليون دولار	النسبة	التطور%
نقدا	١٤ ٩١٩	٨١,٤٩	١٦ ١٩٨	٨٠,٨١	٨,٥٧
عن طريق القروض	١ ٩٤٩	١٠,٦٥	٢ ٠٢٦	١٠,١١	٣,٩٥
حسابات العملة الصعبة الخاصة	٦٧٧	٣,٧٠	١ ٠١٢	٥,٠٥	٤٩,٤٨
مختلف	٧٦٣	٤,١٧	٨٠٨	٤,٠٣	٥,٩٠
المجموع	**١٨ ٣٠٨**	**١٠٠**	**٢٠ ٠٤٤**	**١٠٠**	**٩,٤٨**

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات

تقسيم الواردات حسب نوع التمويل

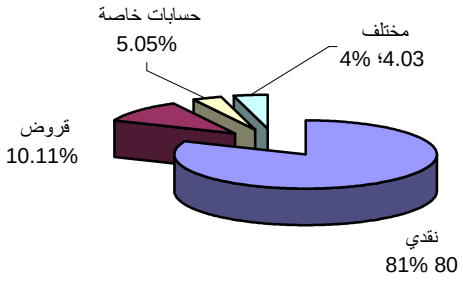

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات

الشركاء الاقتصاديون٢-٣

عند قراءة الجداول السابقة يتضح ان التصنيف للمناطق الإقتصادية يدل أن أهم شريك للجزائر في مجال التبادلات التجارية تبقى مجموعة دول الإتحاد الأوروبي.

إذ وصلت الواردات من هذه الدول إلى ٩٧٠ مليون دولار أمريكي بنسبة ٩,٦١ % انتقلت من ١٠,٠٩ مليار دولار أمريكي الى ١١,٠٧ مليار دولار أمريكي.

كذالك سجلت صادرات الجزائر نحو هذه الدول ارتفاعا قارب ٦,٧٨ مليار دولار امريكي أي بزيادة ٣٨,٩٩ % مقارنة بنتائج سنة ٢٠٠٤.

قيمة الصادرات انتقلت من ١٧,٤٠ مليار دولار امريكي الى ٢٤,١٨ مليار دولار.

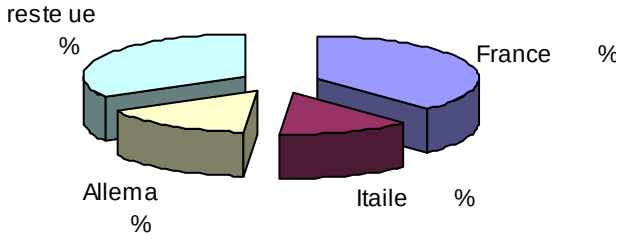

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات

صادرات الجزائر لمختلف دول الاتحاد الأوروبي

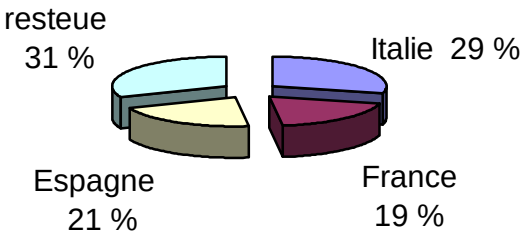

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات

غير الإتحاد الأوروبي٢-٣-١ OCDE

فيما يتعلق بمجموعة منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي فإنها تصنف في المرتبة الثانية بعد الإتحاد الأوروبي. و هذا بالتعاملات المزدوجة (التبادلات) .

و عليه فإن وارداتنا سنة ٢٠٠٥ حققت نسبة ٣,٤٧ مليار دولار أمريكي أي ما حصته ١٧,٣٠ % و حجم ١٩,٨٠ مليار دولار امريكي ٣٣,٣١ % في مجال الصادرات.

و قد حققت التبادلات مقارنة بسنة ٢٠٠٤ ارتفاعا على مستوى الواردات بالنسبة للجزائر من هذه الدول بقيمة ١٢,٩٣ % أي ما يعادل ٣٩٧ مليون دولار أمركي و في مجال الصادرات سجلت نسبة ٣٣,٨٧ % أي ٣,٧٣ مليار دولار أمريكي.

دول أخرى٢-٣-٢

تتصف تبادلاتنا التجارية مع بقية الدول بتقاربات ضعيفة انتقلت من ١١٣ الى ٢٤١٦ مليون دولار أمريكي في الواردات.

و من ٤٦ الى ٣٠٦١ مليون دولار امريكي في مجال الصادرات.

بالنسبة للحجم العام للتبادلات فإن هذه الدول لا تمثل الا ٢٧,٤٩ % بالنسبة للواردات و١٢,٣٣ % بالنسبة للصادرات.

اما بالنسبة للمبادلات العامة للجزائر مع مجموعة هذه الدول فقد ارتفعت ب ٢٤,٦٧ % أي انتقلت قيمتها من ٨,٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ الى ١٠,٩ مليار دولار امريكي سنة ٢٠٠٥

الحجم العام للتبادلات التجارية مع المناطق الأخرى

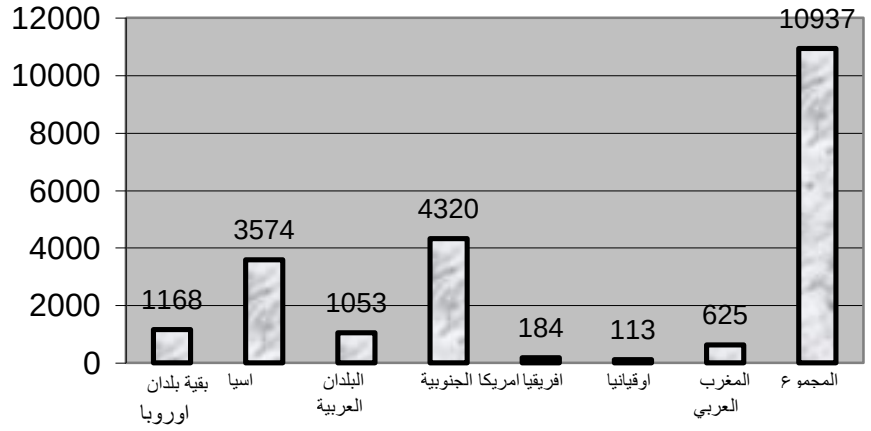

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصائيات

المبحث الثاني:مزايا انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و تأثيراته على الاقتصاد

تسير أغلب اقتصاديات دول العالم إلى اقتصاد السوق، الذي يجر الدول إلى مسار العولمة، التي تعتبر المنظمة العالمية للتجارة وسيلة من وسائلها، لذلك أصبح البقاء، خارج هذه المنظمة سباحة عكس التيار، فالانضمام إليها ضرورة و ليس خيارا، و لقد فهمت الجزائر هذا الأمر لذلك تعمل جاهدة على إعادة النظر في نظامها الاقتصادي و التجاري لجعله يتماشى مع شروط المنظمة العالمية للتجارة عساها تستفيد من الفرص و الامتيازات التي تمنحها المنظمة.

المطلب الاول:مزايا انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

يمكننا إجمال النقاط الإيجابية التي تدفع الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

١- إن انكفاء الجزائر على نفسها في ظل عالم يسعى نحو التكتلات يعرّض اقتصادها و معاملاتها التجارية إلى عراقيل و صعوبات تفرض عليها التفتيش على شريك قوي يحفظ لها مصالحها.

٢-خلق جو من المنافسة بين المستثمرين الجزائريين و إلغاء المعاملات التفضيلية.

٣ـ تحسين الصناعة المحلية عن طريق احتكاكها بالصناعة العالمية في السوق الوطنية.

٤ـ مكافحة الإغراق و الرشوة و كل مظاهر التعفن المصاحبة لبيروقراطية الإدارة بل دفع الإدارة الى التخلص من الضغوطات و المساومات.

٥ ـ تنويع الصادرات و رفع مستواها، و الاستفادة من الخبرات التقنية التي تضعها المنظمة بتصرف الجزائر.

٦ ـ تمكين الخبراء الاقتصاديين الجزائريين من فهم آليات عمل التجارة الدولية لأجل تخطيط اقتصادي و تجاري سليم تنافسي.

٧ ـ الاستفادة من الامتيازات التي تقدّمها منظمة التجارة الدولية لأعضائها، ومن ذلك مساعدة المنتجين الوطنيين على تطوير مشاريعهم الإنتاجية.

٨ـ إمكانية وضع إستراتيجية صناعية و تجارية بعيدة المدى في ضوء معطيات لها مقدار جيّد من الثبات، و صياغة سياسة معتمدة على إمكانات الجزائر البشرية و الطبيعية.

و بما أن القانون الجزائري لا يقف عقبة في وجه الانضمام لالمنظمة العالمية للتجارة بل إن دستور ١٩٩٦ يرسخ رسميا حرية التجارة و الصناعة، إضافة إلى العديد من القوانين و المراسيم

التي تسهل ذلك، فمن المصلحة الانضمام إلى المنظمة و لو على المدى البعيد باعتبار أن مزايا الانضمام لا تظهر في المدى القريب. ويمكننا إضافة المزايا التالية إلى ما سبق ذكره [٣٤]

ـ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يسهم بشكل كبير في الانتقال إلى اقتصاد السوق.

- تحرير الإدارة من كل أشكال الضغط والمساومات ومساعدتها لمكافحة التمييز والرشوة.

- وضع وصياغة سياسة اقتصادية وتجارية واستراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، ومطابقة لشروط والتزامات الانضمام.

- تحديث الطاقات الفكرية والبشرية التي تتحكم في الإدارة الجزائرية.

- إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين، والقضاء على المعاملات التميزية، خلافا لما حدث مع القوانين التحفيزية والإعفاءات الجبائية في إطار ANDI الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارمثلا.

- الاهتمام أكثر بالمؤسسات القادرة على المنافسة دوليا وعلى تنمية طاقات التصدير.

- التوصل إلى إجماع سياسي بين مختلف التشكيلات السياسية الفاعلة حول التوجيهات والتكييفات الجوهرية للسياسة الاقتصادية.

- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري وبتسيير الموارد البشرية، والتي تعتبر العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية.

- كما تمنح اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة للجزائر بعد انضمامها فرصا ومزايا أخرى منها:

- يعتبر أعضاء المنظمة هم الوحيدون الذين يمارسون الحقوق المتضمنة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.
- إعطاء البلدان الأعضاء فرصا أكثر، وأكبر توسع في التجارة الدولية.
- ضمان مناخ تجاري آمن يتميز بقابلية للتنبؤ به، وإضفاء اليقين على العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وهذا بقوانين متعددة الأطراف تحكمهم.

- للأعضاء إمكانية الاستعانة بآلية فض النزاع للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم التجارية.

[٣٤] الجيلالي جلاطو: تحديات و رهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة البرلمان – أوت ١٩٩٨، ص ٢٧.

- المنظمة العالمية للتجارة تمنح الأعضاء وسائل عدة لتحسين العوائد الاقتصادية والتجارية، وذلك بمشاركتهم الفعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للمنظمة.
- بإمكان الدول الأعضاء، تفادي المفاوضات الثنائية المحرجة، باستفادتهم من الإطار العام للمفاوضات المتعددة الأطراف.

وبصفة خاصة تستفيد الدول النامية من بعض الإعفاءات، والتي تمس القطاعات التالية:

- قطاع الفلاحة:

إعفاءات من الالتزامات الخاصة بالزراعة قد تصل إلى ١٠ سنوات، لا سيما بالنسبة للحقوق و الرسوم الجمركية و كذا نظام الحصص.

أما بالنسبة للدعم الداخلي فتصنف إلى نوعين منها التي ليس لها أثر مباشر على التجارة (الصنف الأخضر) كالخدمات التي توفرها السلطات العمومية مثلا البحث العلمي، الصحة العمومية، الأمن الغذائي. و هنالك صنف آخر(الصنف الأزرق) من الدعم الداخلي و الذي له تأثير طفيف على التجارة كبعض البرامج التنموية للمناطق الريفية.

- قطاع الاستثمار:

- يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة وبأحكام ميزان المدفوعات إلى خمس سنوات، وذلك بطلب البلد المعني.
- تطبيق المادة ٠٧ من الجات ٩٤ والتي صيغت على شكل المادة ١٦ من قانون الجمارك، والتي ترتكز أساسا على تحديد القيمة لدى الجمارك والمتعلقة بدورها بالجباية الجمركية.

كما يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لمدة تصل إلى ثماني سنوات، وفرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى ٨ سنوات.

- المراحل التي قطعتها الجزائرللانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

يتطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مراحل ثلاث لا بدّ منها لاستكمال الانضمام و الحصول على العضوية الكاملة و هي:

مرحلة المفاوضات متعددة الأطراف.

مرحلة المفاوضات الثنائية.

مرحلة المفاوضات حول الخدمات.

ومنذ أن حصلت الجزائر على كرسي ملاحظ في مؤتمر مراكش ١٩٩٤ و هي تسعى جدّيا لقطع مراحل الانضمام الثلاث، فعلى صعيد المرحلة الأولى قدّمت الجزائر مذكرة عبارة عن تقرير شامل و مفصل للوضعية الاقتصادية مع عرض لسياسة الجزائر الاقتصادية و التجارية وأودعت في أمانة المنظمة سنة ١٩٩٦ و بدلك اصبح طلب انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة رسميا و قد تلقت الجزائر عددا كبيرا من الاسئلة تناولت جميع الميادين الاقتصادية و التجارية و حتى السياسية و أجابت عنها.

وبعد ذلك انتقلت الجزائرالى المرحلة الثانية أي مرحلة المفاوضات الثنائية و هي النواة الأساسية للانضمام حيث تتفاوض الدولة الراغبة في الانضمام مع دول المنظمة كل واحدة على حدة، وقد خصصت الدورة الخامسة (٢٠٠٣) للمفاوضات لتقييم مفاوضات الجزائر الثنائية. أما المرحلة الأخيرة فهي المفاوضات حول الخدمات و عادة ما تكون على مستوى ثنائي بين الدولة الراغبة في الانضمام و الدول الأعضاء و استنادا إلى حكم الدولة الأولى بالرعاية يتم توزيع جدول من الالتزامات الذي ينتج عن التفاوض بشأن تجارة الخدمات،يلي ذلك تقديم تقرير و مسودّة بروتوكول الوزاري للحصول على أغلبية الثلثين لصالح الانضمام.

و مع أن الجزائر قطعت المرحلتين الأولى و الثانية بنجاح إلا أن انضمامها إلى المنظمة تعرقل نتيجة العوامل التالية:

- عدم وجود خطّة واضحة للتفاوض، و إتباع أسلوب واحد في المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي الذي يشكّل مركز الثقل في المنظمة العالمية للتجارة.

- تغليب السياسي على الاقتصادي من قبل المفاوضين ممّا يدفع المفاوض الجزائري الى تقديم تنازلات كبيرة.

- تأثير العشرية الأخيرة التي مرت على الجزائر في الجانب الاقتصادي و التشريعي نتيجة التغيير المستمر للحكومات و القوانين.

- عدم تطبيق الإصلاحات و التعاهدات التي قدمتها الجزائر ممّا أثّر سلبا على ملف انضمامها.

الجولات التي مرت بها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

شكل أول فريق عمل لمتابعة انضمام الجزائر الى الجات في ١٧ جوان ١٩٨٧ و بما ان الجزائر لم تتمكن من الانضمام كعضو اصلي في المنظمة العالمية للتجارة طلبت سنة ١٩٩٥ بتحويل طلبها للانضمام الى الجات الى طلب للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

و من حينها و على صعيد المفاوضات المتعددة حصلت ٩ جولات كانت أولاها في ٢٣ أفريل ١٩٩٨ و طرحت على الجزائر أسئلة تجاوزت ١٢٠٠ سؤالا على مراحل.

اما الجولات الثماني الاخرى فكانت في التواريخ التالية:

- ٧ و ٨ فيفري ٢٠٠٢
- ٦ ماي ٢٠٠٢
- ١٥ نوفمبر ٢٠٠٢
- ٢٠ ماي ٢٠٠٣
- ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٣
- ٢٥ جوان ٢٠٠٤
- ٢٥ فيفري ٢٠٠٥
- ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥.

وكانت هذه الجولات تدور أساسا حول النقاط الثلاث التالية:

١- تقييم المفاوضات الثنائية للانضمام مع التأكيد على البضائع و الخدمات

٢- تحديث ملف الانضمام و متابعة الاجوبة على الاسئلة المطروحة.
٣- متابعة الأجندة المقترحة لمطابقة القوانين المستحدثة مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر

تم التوقيع على اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر بتاريخ ٢٢ أفريل ٢٠٠٢ بمناسبة العيد الخامس للندوة الوزارية الأوروبية متوسطية التي انعقدت بفالونس في اسبانيا و هي تدخل في إطار الشراكة الأوروبية متوسطية التي تقرر تطبيقها خلال ندوة برشلونة سنة ١٩٩٥.
و دخل عقد اتفاق الشراكة حيز التنفيذ الفعلي في ١ سبتمبر ٢٠٠٥ في مختلف فصوله.
و قد حدد لنفسه خمسة أهداف رئيسية تتلخص فيما يلي :

١- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهم و تعاونهم في جميع المجالات ذات الأهمية.
٢- تنمية المبادلات، ضمان مستقبل متوازن للعلاقات التجارية و الإجتماعية بين الأطراف و تحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل الأملاك و الخدمات و رؤوس الأموال.
٣- تشجيع المبادلات البشرية و خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية.
٤- تشجيع الإندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات و التعاون ضمن المجموعة المغاربية و بين هذه الأخيرة و الإتحاد الأوروبي.
٥- تشجيع التعاون في المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و المالية.

سيتم تطبيق هذه الأهداف في تسعة فصول ومن أهمها في الجانب التجاري و الإقتصادي و التي تندرج ضمن مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة نذكر:

فصل حرية تنقل السلع: إذ ستقيم الجزائر و الإتحاد الأوروبي بالتدريج منطقة للتبادل الحر و ذلك في فترة انتقالية أولى قدرها ١٢ سنة على الأكثر وفق الإجراءات المتوافقة مع ترتيبات الإتفاق العام للرسوم الجمركية و التجارة GATT و التي ألحقت بالمنظمة العالمية للتجارة.
وفي نفس السياق فإن الفصل الثاني الخاص بمعالجة تجارة الخدمات يفرض على الأطراف المعنية بعقد الشراكة الخضوع إلى الإتفاق العام حول تجارة الخدمات داخل المنظمة العالمية للتجارة.

بغض النظر عن بعض الفصول التي تعالج جوانب إقتصادية، مالية و ثقافية و كذا اجتماعية و لا يفوتنا أن نشير أنه من بين التصريحات الرسمية للإتحاد الأوروبي غداة التوقيع على اتفاق الشراكة و هو أنه (الإتحاد) و كذلك البلدان المنتمية إليه تدعم مسار الجزائر للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة و تعرض في نفس الوقت مساعدتها إذستوجب الأمر.

المطلب الثاني:تأثيرات الانضمام المتوقعة الى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري

إذا كان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعود بالنفع الكبير على الدول المتقدمة باعتبارها تملك مقومات النجاح بسبب تحرير تجارتها و جودة منتجاتها و قدرتها على المنافسة، إلا أنه قد تكون له نتائج سلبية على الدول النامية و خاصة الجزائر بسبب ضعف بنيتها الاقتصادية، و نحاول في هذا المبحث تلمس الجوانب الإيجابية و السلبية للدخول في منظمة التجارة لعالمية و في كل قطاع.

تأثيرات الانضمام المتوقعة على القطاع الصناعي:

لتفادي الدخول في مواجهة خاسرة مع صناعات الدول المتقدمة في منظمة التجارة العالمة التي تتميّز بقدراتها التنافسية العالية من جودة و سعر جيّد و نوعية لجأت الجزائر إلى عدّة إجراءات منها إعادة هيكلة الصناعة بتجزئة المؤسسات العمومية الضخمة الموروثة من عهد الاقتصاد الموجّه، كما أعطت استقلالية لهذه المؤسسات، وبعد ذلك الشروع في خوصصتها و التخلي عنها

لوطنيين أو أجانب كما تمّ الاتفاق عام ١٩٩٥ مع صندوق النقد الدولي على ذلك· و تمكّن تحديد الآثار الإيجابية على الصناعة الجزائرية في حالة الانضمام في النقاط التالية:

توفير السلع الصناعية الجيّدة بتكاليف قليلة.

- تحسين كفاءة المؤسسات الإنتاجية نتيجة المنافسة.
- زيادة الاستثمار الأجنبي و بالتالي المساهمة في خفض البطالة.
- استفادة الصناعة الجزائرية من التطور التكنولوجي.
- نمو القدرة الإنتاجية في قطاع المنسوجات و الملابس الجاهزة التي تعطي القسم الأكبر من القيمة المضافة.
- دخول الشركات البتر وكيماوية الأسواق العالمية نتيجة تحرير التجارة.
- تشجيع البحث العلمي.
- نمو القطاع الصناعي بزيادة الطلب على المحروقات.

و لكن كل هذه المزايا و الامتيازات تتطلب وقتا لتحققها فبالمقابل هناك أيضا آثار سلبية كبيرة تنجم عن الانضمام و خاصة إذا كان متسرعا و غير مدروس فصادراتنا النفطية تمثل ٢ بالمائة من صادرات النفط العالمية، وهي غير قادرة على المنافسة لارتفاع كلفتها، وقلة استعمال التكنولوجيا المتطورة، علما أن نسبة كبيرة من قطع الغيار تستورد، إضافة إلى سلبيات أخرى منها:

- عدم مراقبة التسيير في المؤسسات الصناعية.
- عجز المؤسسات الإنتاجية عن الاستثمار و التسويق.
- محيط إداري و خدماتي غير ملائم.

و هذا ينتج عنه نتائج خطيرة على الصناعة الجزائرية ليس أقلها، زوال الصناعات الثقيلة و البطالة الناشئة عن حل المؤسسات.

تأثيرات الانضمام المتوقعة على القطاع الزراعي

بعد ضغوط كبيرة من البلدان النامية دخلت بلدان المنظمة في مفاوضات حول اتفاق تخفيض قيمة الدعم على المنتجات الزراعية بنسبة ٦٣ بالمئة و هذا الاتفاق يتخذ شكل مبالغ مخصصة في الميزانية أو مبالغ تتنازل عنها الحكومة لصالح المنتجين الزراعيين ممثلة في تخفيضات أو إعفاءات ضريبية. و يمكن تلمس هذا الدعم و آثاره الإيجابية من خلال النقاط التالية:

- الدعم المقدّم للأبحاث و الاستثمارات.
- دعم نقدي عند الكوارث التي تصيب الزراعة.
- دعم نقدي لمساعدة المناطق الزراعية الفقيرة.
- تخفيض قيمة دعم تصدير السلع الزراعية، و كمية الصادرات.
- تسهيل الدخول إلى الأسواق الدولية.
- دعم التصدير على مدى ١٠ سنوات للدول النامية.
- دعم الاستثمارات الزراعية للمنتجين الفقراء.

و لكن هذه النتائج لها أيضا ما يقابلها من سلبيات تتمثل في ارتفاع أسعار السلع الزراعية و خاصة المواد الغذائية، فانخفاض الدعم يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنتاج و كذلك ارتفاع حجم استيراد، إضافة إلى ارتفاع نسبة الاستيراد الزراعي و الغذائي مما تعمّق التبعية للدول المتقدمة. تكمن الخطورة في كون فاتورة الجزائر تبلغ ٣١ بالمئة من واردات الفلاحية إذ يؤدي هذا إلى عبء كبير على ميزان المدفوعات ومن ثمّ ضعف القدرة على سداد الديون الخارجية. و رغم أن بلدان المنظمة مستعدّة لاستيعاب أي فائض في الإنتاج الزراعي الا أن ذلك لا يتوفر إلا بشرط قابليّته للمنافسة من ناحية النوعية و السعر[٣٥].

تأثيرات الانضمام المتوقعة على قطاع الخدمات:

شهدت تجارة الخدمات توسّعا كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة ثورة المعلومات و التطوّر التكنولوجي لذلك و ضعت لها المنظمة العالمية للتجارة ما يضبطهابالاتفاقية الخاصة بالخدمات

[٣٥] بن موسى كمال: المرجع السابق، ص ٤٦٩.

و لكن الأمر المؤسف أن هذا القطاع لا يزال ضعيفا في الجزائر رغم الإصلاحات التي أدخلت عليه و خاصة قطاع الاتصالات.

التأثير المتوقع على السياسة الجمركية:

تنتهج الجزائر سياسة جمركية حمائية لأجل حماية منتجاتها من المنافسة العالمية، على عكس ما تنتهجه المنظمة العالمية للتجارة التي تلزم أعضاءها بفتح أسواقهم للمنافسة، فلدور الجمارك في المنظمة اقتصادي و ليس جبائيا أو حمائيا. و اذا كانت الضريبة الجمركية تمثّل ربع المداخيل الجبائية في الجزائر فعلى الجزائر إيجاد جباية داخلية بديلة تعوّض ما تستفقده الجزائر من الضريبة الجمركية على الرغم من أن مفاوضات الأورجواي منحت الدول النامية عشرة سنوات في مقابل أربعة للدول المتقدّمة كمرحلة انتقالية للتصحيح التعريفي.

التأثير المتوقع على نظام التقييم:

يعتمد مفهوم القيمة على القيمة التبادلية للبضائع المستوردة و هناك طرق لتعريفها:

طريقة التقييم التعاملية: و تعرّف القيمة على أنها السعر المدفوع للبضائع عندما تباع للتصدير في حدود الإقليم الجمركي بعد الضبط و التسوية.

طريقة التقييم المرجعية: و ذلك بالاعتماد على قيمة البضائع المماثلة لها.

طريقة التقييم المحاسبي: و تحدّد القيمة على حساب بعض المعطيات المتعلّقة بالبضاعة و حساب التكاليف المختلفة.

طريقة التقييم على أساس قاعدة الملجأ الأخير: و هي طريقة مقارنة و ذلك اذا كانت البضائع المماثلة لم تنتج في البلد المصدر للبضاعة محل التقييم و إنما في بلد آخر[٣٦].

إن نظام التقييم المنصوص عليه في اتفاقية الجات (المادة ٧) له آثار سلبية و ايجابية نجملها في النقاط التالية

أ) الآثار السلبية:

- ضياع نسب من حقوق الخزينة.

[٣٦] محسن هلال: التجارة في الخدمات، ص ٨٧.

- عرقلة عملية الجمركة لصعوبة تحديد القيمة.
- المتابعة الدورية واليومية لكل الملفات الخاصة بالقيمة والاحصائيات العالمية
- عجزه عن دعم التجارة الدولية لصعوبة تحديد القيمة لدى الجمارك.
- عدم تقدير الحماية اللازمة على مستوى ونوعية البضاعة.
- غياب الإطارات وأعوان متحكمين في المادة الجمركية.

قيام بعض المستوردين بتصريحات خاطئة في القيمة نتيجة الارتفاع النسبي في الحقوق و الرسوم المفروضة

ب) الاثار الإيجابية:

- إعطاء مفهوم واقعي للقيمة بدلا مفهومها من النظري.
- تشجيع التجارة الدولية من خلال سهولة حركة البضائع وتغلغلها في الأسواق العالمية.
- تحديد الوعاء والحقوق الجمركية بدقة.
- فض النزاعات الخاصة بالقيمة.
- سهولة المبادلات التجارية العالمية ووضع مراقبة فعالة وسريعة للتجارة من طرف إدارة الجمارك.
- يمنح لإدارة الجمارك طرفا مساهما في اتخاذ القرارات على مستوى التجارة الدولية.
- تقييم الجمارك تقييما دقيقا ومنطقيا.
- يعطى لإدارة الجمارك الوسيلة القانونية الدولية للاتصال.

التأثير على السياسة المالية و المصرفية:

ظل القطاع المالي و المصرفي إلى وقت قريب جدّا مقتصرا على ملكية الدول فقط، و إن ظهرت في السنوات القليلة بعض المؤسسات البنكية التأمينية. و إذا كانت الدول المتقدّمة تحصد

العديد من المكاسب من جرّاء تحرير الخدمات المالية و المصرفية، فإن الدول النامية و من ضمنها الجزائر قد تعاني من بعض السلبيات كمواجهة مشاكل في قيمة سعر الصرف، و أثر ذلك على خفض القدرة التنافسية للاقتصاد المحلّي، و خاصة في ظل غياب سوق لتداول الأوراق المالية الحكومية، كما أن التدفقات المالية تؤدي إلى التوسّع النقدي و من ثمّ زيادة سعر الصرف الحقيقي، و لكن هذا لا ينفي وجود الكثير من الإيجابيات لعل أهمها تطوير القطاع المصرفي و خاصة إذا وجدت مصارف دولية في الأسواق الوطنية، و رفع كفاءة السوق المالية الجزائرية نتيجة العرض و الطلب مما يؤدي بالضرورة إلى جذب المستثمرين، و يساهم في الحدّ من الاحتكار و فتح الباب للمنافسة.

و لجني هذه المكاسب على القطاع المالي و المصرفي في الجزائر أن يواكب التطور المصرفي العالمي من خلال تطوير آلياته و اعتماد التقنيات الحديثة للدخول إلى الأسواق العالمية.

ـ تقييم نتائج انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر النفط الخام والغاز و منتجاته أهم الصادرات السلعية للجزائر لقد تأثر النفط في الفترة الأخيرة نتيجة للتقلبات الشديدة في أسعار البترول،و من المتوقع ألا يترتب على تحرير التجارة العالمية أي آثار على صادرات البترول و الغاز ذلك لأن البترول و منتجاته قد استبعد من نطاق الجات باعتباره سلعة إستراتيجية خاصة، تدير شؤونه منظمات دولية متخصصة، و تخضع أسعاره العالمية طبقا لحالة العرض و الطلب في الأسواق العالمية.

و من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على البترول خلال السنوات المقبلة، ومن ثم على صادرات النفط و الغاز الجزائري، نتيجة توسيع حركات التبادل الدولي على أثر نتائج الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف التي تم إقرارها في جولة الأرجواي.

إن آثار النظام العالمي الجديد سوف تطال جميع الدول، و على الرغم من أن الدول النامية، و خاصة الدول العربية، و منها الجزائر لا تملك خيار عدم الانضمام إلى هذا النظام و مؤسساته

التي أصبحت تضم ١٤٩ دولة حتى الآن، و تسيطر على ما على ما يزيد عن ٩٥ بلمئة من حجم التجارة العالمية.

في الحقيقة تعتبر نتائج جولة الأرجواي غير واضحة للعديد من المختصين في هذا المجال، و كذلك بالنسبة للدول التي وقعت عليها، نظرا لاتساع مضامينها و كبر حجمها، و عدم حسم بعضها بشكل تام.

و لذلك فإن للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة آثارا سلبية و أخرى إيجابية، و تختلف وطأة هذه الآثار من دولة إلى أخرى. و يتوقف ذلك على مدى قدرة الدول في إعادة هيكلية اقتصادياتها، و توفير الظروف الملائمة للاستفادة القصوى من النصوص الاستثنائية و المزايا التفضيلية التي توفرها المنظمة للدول المعنية كما يتوقف أيضا على صدق نوايا الدول الصناعية و التزامها بتطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، و تسهيل تمتع الدول النامية بالمميزات التفضيلية المقررة.

إذن بعد انضمام معظم الدول النامية، و خاصة الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبح بقاء الجزائر خارج هذه الهيئة العالمية غير منسجم مع السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر، و التي تتصف بالمرونة و الواقعية و ترمي إلى تطبيق اقتصاد قوي و حر عن طريق التنمية الوطنية، و تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية، و دعم الإنتاج و التصدير و المساهمة في السوق التجاري العالمي بإيجاد الأسواق الضرورية لتصريف المنتجات الجزائرية.

لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية و البحوث الأكاديمية أن الأنظمة الجمركية المعمول بها في الجزائر منسجمة مع قواعد التجارة العالمية في جانب كبير، وتتفق مع الجوانب الهامة للاتفاقيات المنبثقة عن جولة الأرجواي، و من جهة أخرى أظهرت الدراسات و الإحصائيات الدولية المتخصصة أن بقاء الدول خارج نطاق المنظمة لن يحول بأي حال من الأحوال دون تأثر هذه الدول مهما كانت قوة اقتصادها بأحكام هذه المنظمة، و من المؤكد أيضا أن انضمام الجزائر إلى المنظمة الجديدة لا يتعارض مع تطبيق مبدأ الحماية للصناعات المحلية استنادا لنص المادة ١٩ التي تسمح للدول الأعضاء في ظروف كثيرة، و خاصة الدول النامية باتخاذ إجراءات وقائية

لحماية هذه الصناعات، كما أن أسواق الجزائر لن تفتح على مصراعيها فور انضمامها، بل سيتم ذلك تدريجيا و على مراحل تختلف من اتفاقية إلى أخرى لكونها دولة نامية.

إن وجود الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة سيمكنها دون شك من المشاركة بفعالية في صياغة و بناء النظام التجاري العالمي الجديد، و يجعلها تتبوأ مكانتها الدولية في الدفاع عن قضايا الدول النامية على الساحة الدولية.

كما أن عضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة لن تكون ذات خطورة كبيرة، لأن مسألة الانسحاب من عضوية المنظمة مكفولة بدون شروط، و في إمكان أية دولة عضو في المنظمة أن تكون في حل من التزاماتها تجاه المنظمة بعد ستة أشهر فقط من تقديم إخطار بالانسحاب إلى مدير عام المنظمة.

و بعيدا عن حسابات الأرباح و الخسائر، و التقييم الكمي على الرغم من أهميته نورد فيما يلي تقييما لأهم نتائج انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، و انعكاسات ذلك على التوجهات الجزائرية الاقليمية منها و الدولية:

أولا: يشكل التبادل التجاري أهم مرتكزات العلاقات و المصالح بين الشعوب منذ بداية الحضارات، و في هذا الإطار تعمل الجزائر على بناء علاقات تقليدية مع دول العالم. و في الإمكان عن طريق حرية التجارة العالمية إقامة علاقات قوية على مستوى الشعوب، و الهيئات غير الحكومية.

ثانيا: إن عضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة يؤكد التزامها المبدئي بحرية التجارة العالمية، و بالمنافسة التجارية المشروعة، كما يتيح الانضمام كذلك للجزائر إمكانية الحوار المباشر و البناء مع كافة الأطراف على قدم المساواة. أما البقاء خارج إطار المنظمة فيعني الانعزال عن العالم، و هي تجارب لم تكن في صالح الكثير من الدول في السابق.

ثالثا: إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيرفع دون شك من مستوى وجود الإنتاج في كافة القطاعات نتيجة زيادة حدة المنافسة، و قد أثبتت الصناعات الجزائرية جودتها، و ستستفيد بعض الصناعات التي تتمتع فيها الجزائر بميزات متفوقة كالصناعات البتر وكيماوية، و السلع الوسيطة من فتح أسواق دول المنطقة أمامها.

رابعا: سوف يساعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة و المتطورة نتيجة التزامها بحماية الحقوق الفكرية و الإبداعية.

خامسا: لا يتعارض انضمام الجزائر إلى المنظمة مع المساعي و التوجهات الجزائرية الخاصة بإقامة الاتحاد المغاربي، حيث تشجع المادة ٢٤ من اتفاقية الجات ١٩٩٤، على إنشاء مناطق تجارية حرة و اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة بين الدول، و تعمل المنظمة على بذل المشورة و المساعدات على إقامة مثل هذه التكتلات بشرط أن لا يتعارض قيامها مع مبادئ تحرير التجارة العالمية.

إن الشيء الجدير بالذكر في خاتمة هذه الجزئية من الدراسة أنه بالرغم من أن الجزائر دولة نفطية، و بالرغم من وجود تناسق بين أحكام المنظمة العالمية للتجارة و نظام الضرائب الجمركية المفروضة على الواردات في الجزائر، مما قد يصح معه القول بوجود أوضاع ضريبية تتميز بالمرونة، و تتيح للجزائر إمكانية الانتساب إلى المنظمة، فإنه و قبل السعي لتحقيق ذلك يجب تقييم النتائج الإيجابية الفعلية التي ستحققها الجزائر لصادراتها من السلع عن طرق التمتع بالتخفيضات الضريبية المقررة.

كما يجب من جهة أخرى تحديد أثر ما تقدمه الجزائر من تخفيضات ضريبية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على المنتجات المحلية، من خلال تقييم أوضاع المنتجات الجزائرية من حيث الكمية و المواصفات الفنية و كذلك أثر التخفيضات على مشاريع التعاون الاقتصادي و التكامل العربي و الاتفاقيات التجارية الثنائية و الاقليمية المختلفة، و كذلك تقييم أثر هذه المسائل جميعها على التشريعات الاقتصادية الوطنية.

خلاصة الفصل

منذ بداية مسعى الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة بذلت جهودا معتبرة سواء في تحديث قوانينها لتتوافق مع اتفتقيات المنظمة كما قامت بخطوات واسعة في تحويل اقتصادها من اقتصاد موجه تتحكم في آلياته الدولة إلى اقتصاد السوق مع افساح المجال واسعا للقطاع الخاص للاسهام في الاقتصاد الوطني.

و رغم ان الجزائر تأخرت في الانضمام الى المنظمة و هي التي قدمت طلبها الى الجات سنة١٩٨٧ نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها في تسعينيات القرن المنصرم الا انها سرعت المسار و خاصة منذ ٢٠٠٢ و هي تسير بخطى وثيقة لاستكمال ملف الانضمام مع محاولة تفادي ما يمكن ان ينتج عن هذا الانضمام من آثار سلبية على المدى القريب و حتى المتوسط ما لم تتخذ اجراءات تحول دون ذلك و خاصة على الصعيد الاجتماعي.

الخاتمة

خاتمة

تواجه الجزائر بنية اقتصادية دولية تتسم بتغيرات جوهرية ومتسارعة تفرضها عولمة العلاقات الاقتصادية وتنامي الشركات العابرة القومية واندماج الشركات متعددة الجنسيات والطفرات في ميادين العلم والتكنولوجيا وانعكاس ذلك على طبيعة الأسواق والهياكل الإنتاجية وطابع التجارة الدولية.

وحيث أن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يهدف إلى إعادة صياغة العلاقات الإقتصادية الدولية وتحرير التجارة الدولية وتخفيض الحواجز التي كانت تقف في وجه التدفقات السلعية والمالية وإن ذلك سيكون له أبعد الأثر في تشكيل اتجاهات البنية الاقتصادية في أقطار الدول النامية سواء انضمت هذه الأقطار إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أو لا زالت تقع خارج المنظمة.

وإن الإنضمام لاتفاقية التجارة العالمية، يكاد يكون إلزاميا بالنسبة للدول النامية شأنها شأن غيرها من دول العالم.

و في مواجهة التحديات التي يمكن أن يطرحها تطبيق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري وعدم قدرة قطاعاته المختلفة على المنافسة والعوائق غير الجمركية التي

توضع أمام صادرات الدول النامية من الصناعات التحويلية وخصوصا البتروكيماويات والصناعات المعدنية الأساسية.

كما وأن التحديات التي يمكن أن تطرحها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصادات النامية والاتجاه العالمي لإقامة تكتلات اقتصادية وتجارية عالمية وإقليمية من الأمور التي يتوجب على الدول النامية و الجزائر في طليعتها تبادل الآراء وتنسيق المواقف والمشاركة الفعالة في المؤتمرات الإقتصادية للوصول إلى قرارات تلبي تطلعاتها وتخدم مصالحها.

إن ذلك يدعو الدول النامية لإقامة تكتل اقتصادي وتجاري لمواجهة تحديات العولمة وتكييف اقتصادياتها بما يتلاءم ومصالحها وأهدافها.

و من هنا تخرج الدراسة بالمقترحات و التقييمات التالية:

١ – إن العمل الاقتصادي المشترك بين الدول النامية لم يعد ضرورة تنموية وحسب وإنما أصبح ضرورة مصيرية في إطار التحول الذي تشهده العلاقات الاقتصادية الدولية من إطار النشاط الإقتصادي القطري المنفرد والعلاقات الثنائية أو المحدودة إلى التعامل الإقتصادي فقط بين الكتل الإقتصادية العملاقة.

٢ – ضرورة التكتل الإقتصادي والتجاري بين الدول النامية بمواجهة ما تطرحه التكتلات الإقتصادية الإقليمية من تحديات على الإقتصاديات النامية من ناحية والإستفادة من المزايا التي تمنحها إتفاقيات التجارة العالمية للتكتلات الإقتصادية من ناحية أخرى.

٣- يجب وعي حقيقة ان الانضمام بنجاح الى منظمة التجارة العالمية لا يمكن أن يتم إلا من خلال خطوات تدريجية تمهد كل منها لما بعدها وترسي الأساس لها من دون انتكاس أو انحراف عن الهدف المبتغى

٤- يتوجب على الجزائر للإستفادة من المزايا التي يولدها الدخول في المنظمة أن تعمل على استخدام هذه المزايا بما يخدم مصالحها ومصالح غيرها من الدول وفق مبدإ العدالة في تحمل الواجبات واقتسام المنافع

٥- ضرورة العمل على صياغة رؤية وموقف مشترك إزاء المفاوضات التي تعد لها المنظمة العالمية للتجارة بما يساعد على زيادة المكاسب والإقلال من الأضرار التي قد تطرحها المفاوضات على إقتصاداتها مع الحرص على تحقيق تكتل إقتصادي بينها حيث إننا في عصر ازدادت فيه التكتلات الإقتصادية وأصبح التفاوض على أساس التكتلات بمنآى عن المصالح الفردية للدول.

٦- يمكن ان يستند الموقفها التفاوضي للجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة الخاصة بالزراعة إلى العناصر التالية:

خاتمة و تقييم

- تحقيق التحرير التدريجي للتجارة الدولية في السلع الزراعية من خلال إزالة وتخفيض القيم التعريفية والتعرفة التصاعدية وإزالة العوائق غير التجارية.

- تفعيل قرار مراكش الخاص بالدول النامية المستوردة للغذاء من خلال إقامة صندوق لتعويض هذه الدول في فترات ارتفاع الأسعار الدولية للغذاء في السوق العالمي والعمل على المطالبة بإزالة جميع العوائق الجمركية لتسهيل انسياب السلع الغذائية.

- إنشاء نظام خاص للوقاية لتحقيق الأمن الغذائي وتفعيل الالتزامات الخاصة بتقديم الدعم الفني والمالي للدول النامية طبقا لنصوص الاتفاقيات المختلفة ومنها اتفاق الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز الفنية للتجارة.

أما الموقف التفاوضي الخاص بالتجارة في الخدمات فيتوجب ان يرتكز على ما يلي ليخدم مصالح الجزائر:

- التطبيق الكامل والأمين للمادتين ١٤ و١٩ من اتفاقية التجارة في الخدمات فيما يتعلق بتقوية وتفعيل بنود المعاملة الخاصة والتفضيلية المقدمة للدول النامية.

- ضرورة تقييم آثر تحرير التجارة في الخدمات على الدول النامية بل التفاوض حول التزامات جديدة.

خاتمة و تقييم

وجوب ارتباط تحرير قطاع الخدمات لتوفير الدعم اللازم لبناء القدرات وتعزيز القدرات التنافسية للجزائرطبقا للمادة ٥ من اتفاقية التجارة بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص وأن تتم عملية التحرير تدريجيا وتستهدف مصالح الأطراف وتراعي السياسات الوطنية التنموية.

تحديد القطاعات ذات الأولوية بالنسبة للجزائر فيما يتعلق بتصدير وانتقال الأشخاص الطبيعيين وإبقاء نظام الطلب والعرض أساسا في التفاوض، والعمل على عدم ربط التجارة ومعايير العمل في المنظمة حيث أن هذه المعايير تحكمها أنظمة العمل الدولية.

التوصل لإجراءات للحماية الطارئة لإتاحة الفرصة للجزائر لاتخاذ إجراءات وقائية عاجلة إذا ما وجدت ان فتح قطاع الخدمات في مجالات محددة سيضر بمؤسساتها واقتصادياتها.

٧- على الجزائر أن تعمل من خلال المنظمة والإتفاقيات الدولية الأخرى للإرتقاء بقدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والإنطلاقة العالمية للتجارة الإلكترونية، والإنضمام للإتفاقيات ذات الصلة ضمن إطار المنظمة العالمية للتجارة.

فهذه السبل وحدها الكفيلة بحماية اقتصادنا من النتائج غير المدروسة و المرتجلة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

الملاحق

المراجع

قائمة المراجع

١. أبو الوفاء أحمد - منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والإقليمية -القاهرة - دار النهضة العربية - ١٩٩٧.

٢. أبو دوح محمد عمر حماد - منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية - الدار الجامعية - مصر - ٢٠٠٣.

٣. أيوب سميرة إبراهيم - صندوق النقد الدولي - مركز الإسكندرية للكتاب - الإسكندرية - ٢٠٠٠.

٤. بنك مصر - النشرة الاقتصادية - القاهرة - العددان ١ و٢ - شهر ديسمبر ١٩٧٠.

٥. الجبالي عبد الفتاح - أثر دورة الأورجواي على الاقتصاديات العربية - المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المحررين - القاهرة - ٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٥.

٦. جلاطو الجيلالي - تحديات ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة - مجلة البرلمان - أوت ١٩٩٨.

٧. جولة جديدة للمفاوضات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - تقرير أعده وفد الإمارات عن نتائج مؤتمر الدوحة - مجلة اقتصاد أبو ظبي - المؤسسة الوطنية للتغليف والطباعة - العدد ٣٥٥ - جانفي ٢٠٠٢.

٨. حشاد نبيل - الجات ومنظمة التجارة العالمية - أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي - دار إيجي مصر للطباعة و النشر - ط ٢ - مصر– ١٩٩٩.

٩. حشاد نبيل - الجات ومنظمة التجارة العالمية - أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي - دار النشر الذهبي - قطر - ١٩٩٦.

١٠. حشيش عادل أحمد - العلاقات الاقتصادية الدولية - دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية - ٢٠٠٠.

١١. خالدي الهادي - المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي - دار هومة للنشر والتوزيع - الجزائر - ١٩٩٦.
١٢. رضوان محمد - خدمات الاتصالات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - نيويورك - ٢٠٠١ (ب).
١٣. رضوان محمد - خدمات السياحة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - نيويورك - ٢٠٠١ (ج).
١٤. رضوان محمد - نبذة تاريخية من الجات إلى منظمة التجارة العالمية - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة – نيويورك – ٢٠٠١ (أ).
١٥. شباب الجامعة - مصر – ٢٠٠٢.
١٦. سرير جمعة سعيد - النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية - الدار الجماهيرية للنشر التوزيع والإعلان - الطبعة الأولى - ليبيا - ٢٠٠٢.
١٧. السعدني نيرمين – الصين وعضوية المنظمة العالمية للتجارة: التحديات والآثار – مجلة السياسة الدولية - العدد ١٤٩ – المجلد ٣٧ – جويلية ٢٠٠٢.
١٨. الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى - الجات .. الهدف والغاية - دار الفكر الجامعي - مصر - ٢٠٠٣.
١٩. شومان عدنان شوكت- إتفاقات الجات الدولية: الرابحون دوما و الخاسرون دوما - دمشق - ١٩٩٦.
٢٠. شيحة مصطفى رشدي - اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة - دار الجامعة الجديدة - الإسكندرية - مصر - ٢٠٠٤.
٢١. شيلي علاء - اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وانعكاساتها على الدول العربية - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - نيويورك - ٢٠٠١.
٢٢. عاطف السيد - الجات والعالم الثالث - مجموعة النيل العربية - القاهرة - ٢٠٠٢.

قائمة المراجع

---

٢٣. عاطف السيد - الجات والعالم الثالث: دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة - مطبعة رمضان وأولاده - الإسكندرية - ١٩٩٩.

٢٤. العبادي عبد الناصر نزال - منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية - دار صفا للنشر والتوزيع عمان - الأردن ط١ - ١٩٩٩.
٢٥. عبد الخالق أحمد وأحمد بديع بليح - تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي - الدار الجامعية - مصر - ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
٢٦. عبد العزيز سمير محمد - التجارة العالمية وجات ١٩٩٤ - مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر والتوزيع - الإسكندرية - ١٩٩٧.
٢٧. عبد الفتاح مراد - موسوعة مصطلحات الجات والمنظمة العالمية للتجارة - عربية - فرنسية - إنجليزية.
٢٨. الإيجابية – نوفمبر ١٩٩٩.
٢٩. على إبراهيم محمد محمد - الجات، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات - الدار الجامعية – مصر - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣.
٣٠. العناني إبراهيم - المنظمات الدولية - المطبعة التجارية الحديثة - القاهرة - ١٩٩٤ / ١٩٩٥.
٣١. العيسوي إبراهيم - الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العلمية ومستقبل التنمية العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٩٥.
٣٢. العيسوي إبراهيم - الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية - الطبعة الثالثة - بيروت - ٢٠٠١.
٣٣. فرحات أحمد - خدمات النقل الجوي في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - نيويورك - ٢٠٠١.
٣٤. قراعين منذر - رؤية مستقبلية في الاقتصاد السياسي للجات - أعمال ندوة منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب - مركز المحروسة - القاهرة - أكتوبر ٢٠٠١.

قائمة المراجع

---

٣٥. كمال علاء - الجات ونهب الجنوب - مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر - القاهرة - ١٩٩٦.
٣٦. مثني فضل علي - الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة - مكتبة مدبولي - الطبعة الأولى - القاهرة - ٢٠٠٠.

٣٧. المجذوب أسامة - الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة – ١٩٩٦.
٣٨. محمدين جلال وفاء - تسوية منازعات التجارة الدولية في إطار اتفاقيات الجات -جار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية - مصر - ٢٠٠٢.
٣٩. النجار سعيد - اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية - ندوة نظمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي - الكويت - ١٩٩٧.
٤٠. النجار سعيد - الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الجات و منظمة التجارة العالمية - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - نيويورك - ٢٠٠١.
٤١. النجار سعيد - النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين - رسائل النداء الجديد - جمعية النداء الجديد- القاهرة - فيفري -١٩٩٦.

٤٢. هلال محسن أحمد - الدعم والإغراق والوقاية - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - نيويورك - ٢٠٠١ (هـ).
٤٣. هلال محسن أحمد - تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - نيويورك - ٢٠٠١ (أ).
٤٤. هلال محسن أحمد - قواعد المنشأ والتقييم الجمركي - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - نيويورك - ٢٠٠١ (ج).

قائمة المراجع

الرسائل:

٤٥. بن موسى كمال - من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO) دراسة تحليلية للنظام التجاري الدولي ومستقبله - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - غير منشورة - جامعة الجزائر- أفريل ١٩٩٦.

٤٦. بوطمين سامية - انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - غير منشورة - جامعة الجزائر - ٢٠٠٣.

٤٧. بوكزاطة سليم - المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية 'دراسة حالة الجزائر' - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - غير منشورة - جامعة الجزائر - ٢٠٠٢.

٤٨. حجير جهاد - المنظمة العالمية للتجارة: الأفاق والتحديات التي تواجه دول المغرب العربي في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية - غير منشورة - جامعة الجزائر - ١٩٩٩.

٤٩. قدي عبد المجيد - فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة ١٩٨٨/١٩٩٥ - أطروحة دكتوراه - غير منشورة - معهد العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر - ١٩٩٥.

قائمة المراجع

المراجع باللغة الفرنسية:

٥٠. Aperçu général du secrétariat de l’omc. (page consultée le ٢١ décembre ٢٠٠٤).site de l’omc/secrétariat et budget-introduction, [en ligne].

Adresse URL : Http://Www.Wto.Org/French/Thewto_F/Secre-F/Intro-F.Htm

٥١. BEN BITOUR AHMED – L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités – édition marinoor – Alger – ١٩٩٨

٥٢. l' organisation mondiale du commerce (omc). (page consultée le ١٠ novembre ٢٠٠٢).site de : Les Négociations Commerciales Multilatérales – Problèmes Economiques N°٢٦٤١ - ٢٤ Novembre ١٩٩٩, [en ligne]. Adresse URL:http//www.ladocumentatoinfrancaise.fr/dossier_internationale/omc/biblio.shtml

٥٣. Léonard Yves, Dir. – Le Commerce Mondial - Cahiers Français N°٢٩٩ - Nov. - Dec. ٢٠٠٠.